وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

فرع علوم التسيير

تخصص إدارة المشاريع

الموضوع:

دراسة قياسية مقارنة لمدى اعتماد المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المشاريع الاقتصادية–بين المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى – عنابة – ومؤسسة البناء وانتاج مواد البناء – قالمة –.

من إعداد الطالبتين:
– لبنى بايع راسو
– سمية بن عيسى

تحت إشراف الأستاذ:
– محمد بوناب

السنة الجامعية: 2014–2015

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له، حتى يعلم أنكم قد شكرتم، فإن الله شاكر يحب الشاكرين."

وعليه لا يسعنا إلا أن نرفع أيدينا بالدعاء والشكر لله عز وجل، أن وفقنا لإتمام هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى أستاذنا الفاضل، الذي نقتدي به في مشوارنا الدراسي، الأستاذ "محمد بوناب" ، على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات ودعم معنوي لإتمام هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر على كل من ساعدنا بالمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى ومؤسسة البناء وانتاج مواد البناء بقالمة.

وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الكرام من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي.

وشكرا خالصا إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة.

- **آية قرآنية.**

- **شكر وعرفان.**

- **الفهرس.**

- **قائمة الأشكال والجداول.**

– مقدمة الموضوع.....**أ–هـ**

الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

مقدمة الفصل..... **2**

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية 3

المطلب الأول: الجذور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية.....3

المطلب الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية.....5

المطلب الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية.....6

المبحث الثاني: عناصر المسؤولية الاجتماعية، أسباب و استراتيجيات تبنيها 7

المطلب الأول: عناصر المسؤولية الاجتماعية 7

المطلب الثاني: أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية 9

المطلب الثالث: استراتيجيات تبني المسؤولية الاجتماعية 10

المبحث الثالث: كيفية اعتماد المسؤولية الاجتماعية ،فوائدها و معوقاتها 12

المطلب الأول: كيفية اعتماد المسؤولية الاجتماعية 14

المطلب الثاني: فوائد المسؤولية الاجتماعية 16

المطلب الثالث: معوقات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في المنظمات 6

خلاصة الفصل..... ... .**18**

الفصل الثاني: الإطار النظري للمسؤولية البيئية.

مقدمة الفصل **20**

المبحث الأول: ماهية البيئة والمسؤولية البيئية **21**

المطلب الأول: تعريف البيئة وعناصرها 21

المطلب الثاني: تعريف التلوث، عناصره وأنواعه 24

المطلب الثالث: الإدارة البيئية 28

المبحث الثاني: ماهية المسؤولية البيئية 30

المطلب الأول: تعريف المسؤولية البيئية 30

المطلب الثاني: أهمية تبني المسؤولية البيئية 31

المطلب الثالث: عناصر المسؤولية البيئية 31

المبحث الثالث: المسؤولية البيئية(دوافعها،مزاياها وعوائق تبنيها) 35

المطلب الأول: دوافع تبني المسؤولية البيئية 35

المطلب الثاني: فوائد تبني المسؤولية البيئية 36

المطلب الثالث: عوائق تبني المسؤولية البيئية 36

خلاصة الفصل..... **38**

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لمدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى ومؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء.

مقدمة الفصل **40**

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى **41**

المطلب الأول:التعريف بالمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى محل الدراسة وهيكلها التنظيمي 41

المطلب الثاني: خصائص أفراد عينة الدراسة بالمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى 43

المبحث الثاني: تقديم مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء–قالمة–..... 50

المطلب الأول: تعريف بمؤسسة البناء و إنتاج مواد البناء وهيكلها التنظيمي 50

المطلب الثاني: خصائص أفراد عينة الدراسة بمؤسسة البناء وانتاج مواد البناء 53

المبحث الثالث: منهجية الدراسة وخطواتها الإجرائية 60

المطلب الأول: منهج الدراسة 60

المطلب الثاني: أداة الدراسة 60

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية 67

المبحث الرابع: تحليل النتائج وتفسيرها والمقارنة بينها 68

المطلب الأول: تحليل النتائج وتفسيرها بالنسبة للمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى 68

المطلب الثاني: تحليل نتائج مؤسسة البناء وتفسيرها 77

المطلب الثالث: المقارنة بين نتائج المؤسستين 85

خلاصة الفصل..... **92**

خاتمة الموضوع..... **و–ط**

قائمة المراجع.

الملاحق.

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة	33
02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى	42
03	توزيع أفراد الدراسة وفق الجنس للمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى	44
04	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير السن للمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى	45
05	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي للمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى	46
06	توزيع أفراد الدراسة وفقا لسنوات التوظيف للمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى	48
07	توزيع أفراد الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي داخل المؤسسة للمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى	49
08	الهيكل التنظيمي لمؤسسة البناء وانتاج مواد البناء– قالمة –	52
09	توزيع أفراد الدراسة وفق الجنس لمؤسسة البناء وانتاج مواد البناء– قالمة–	54
10	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير السن لمؤسسة البناء وانتاج مواد البناء– قالمة–	55
11	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي لمؤسسة البناء وانتاج مواد البناء– قالمة–	56
12	توزيع أفراد الدراسة وفقا لسنوات التوظيف لمؤسسة البناء وانتاج مواد البناء– قالمة–	58
13	توزيع أفراد الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي داخل المؤسسة لمؤسسة البناء وانتاج مواد البناء– قالمة–	59
14	المقارنة بين نتائج المؤسستين حول مدى معرفة عمالهما	86

	لمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية	
15	المقارنة بين نتائج المؤسستين حول مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية	88
16	المقارنة بين نتائج المؤسستين حول مظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز بقاء واستمرار المنظمة	89
17	المقارنة بين نتائج المؤسستين حول المشاكل التي تواجههما في تبنيهما للمسؤولية الاجتماعية والبيئية	91

مـقدمة الموضوع:

1- طبيعة وأهمية الموضوع:

كان ولا يزال الدور الاجتماعي والبيئي الذي يمكن أن تمارسه منظمات الأعمال محط اهتمام الكثير من الباحثين والمهنيين، وقد كان هذا الاهتمام يتركز في مراحله الأولى حول طبيعة الأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمات، هل هي اقتصادية بحتة أم يجب مراعاة أهداف أو متطلبات متغيرة لأطراف المجتمع الأخرى، أو ما اصطلح على تسميته لاحقا بأصحاب المصالح، ثم تطور هذا الاهتمام إلى مراحل أكثر أهمية، من خلال البحث في مدى إمكانية رسم ملامح محددة للدور الاجتماعي باتجاه صياغة أداء "اجتماعيا موازيا ومساندا للأداء الاقتصادي" ويدفع باتجاه تحقيق الأهداف التي تسعى إليها منظمة الأعمال، ومع ترسيخ وانتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أصبح من الصعب على الشركات التغاضي عن دورها الاجتماعي وإحساسها بالمسؤولية داخل المجتمع، وأصبحت تدرك أكثر أن المشاركة الاجتماعية لا يمكن أن تتجسد فقط بالشعور بالمسؤولية وإنما أصبح تبنيها لها أمرا ضروريا لكسب تأييد المجتمع واحترامه وبالتالي تحقيق النجاح والإقبال من الجماهير، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية شعاراً ترفعه منظمات الأعمال الناجحة والرائدة، من خلال بذل الكثير من الجهود للاهتمام بهذا المفهوم، وإدماجه ضمن متطلبات أدائها، مما يستوجب إدراجه ضمن أولوياتها القصوى، وعلى كافة مستوياتها الإدارية، فالمنظمة التي لا تقوم بتبني المسؤولية الاجتماعية في أعمالها- في العصر الحالي-، تجد نفسها محاطة بجملة من المشاكل، بل في المتناقضات التي لا حصر لها، وقد تواجه بالتأكيد عدم رضا أفراد المجتمع عن أنشطتها ككل.

نفس الشيء يقال بالنسبة للمحافظة على البيئة حيث أصبح هذا الأمر يحتل صدارة اهتمامات الباحثين كذلك، لما له من أثار على الصحة البشرية وتحقيق أهداف المنظمة، لذا وجب البحث على نموذج جديد يعمل على المحافظة على البيئة من جهة ويحقق أهداف المنظمة من جهة أخرى، فقد أدى التمادي في استهلاك الموارد إلى زيادة مخاطر التلوث البيئي، مثل الغازات السامة والمضرة والفضلات الصلبة، ما يدفع وبشدة إلى التفكير في طرق وأساليب رشيدة للتحكم في مخاطر التلوث البيئي والاحتباس الحراري، مما يلزم المنظمات بتبني الإدارة البيئية وإدخالها في جميع أنشطتها باعتبار هذه الأخيرة أحد أهم هذه الأطراف الفاعلة في هذه الأوساط، من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي المتواصل، ولأنها من بين الأطراف الرئيسية المسببة للتدهور البيئي الحاصل في العالم، هذا ما جعلها مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى المساهمة في تجسيد مرتكزات الإدارة البيئية على أرض الواقع، مما قد يعطيها المرونة اللازمة في التعامل مع المتطلبات الجديدة الناتجة في محيطها، التي تشكل مركز الاهتمام والمصدر الجديد للميزة التنافسية في الأسواق الحالية والمستقبلية، المحلية والعالمية، خاصة مع زيادة التشريعات والقوانين البيئية وتنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وبروز جماعات الضغط التي قد تؤثر على مصير المنظمة.

وهنا تحديدا تبرز أهمية الموضوع باعتباره يلقي الضوء على مدى تبني المنظمتين محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية لاسيما في ظل التغيرات التي تشهدها الاهتمامات العالمية وتغير نظرة واضعي السياسيات والمسيرين لكيفية تحقيق النمو وبعث الاقتصاديات، ومع تزايد الوعي بضرورة توفير الشروط اللازمة للعيش السليم، وجب على المنظمتين إدراك المفاهيم النظرية والممارسات العلمية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية إضافة إلى المنافع المترتبة عليها وعلى المجتمع، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتبني هذا المفهوم، ومحاولة التغلب على العوائق التي تواجهها، كما يمكن أن تساهم نتائج البحث في تعويض النقص الكبير في هذا الموضوع على المستوى المحلي والوطني.

2- إشكالية الدراسة:

تتجسد الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي:

- **ما مدى تبني المنظمتين محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مشاريعها الاقتصادية؟**

3- التساؤلات الفرعية

تنبثق من التساؤل الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنظمة؟ وما مدى معرفة العاملين بالمنظمتين محل الدراسة بمضمونها ؟

2- فيم تتمثل استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية والبيئية المطبقة من قبل المنظمتين محل الدراسة في مشاريعها الاقتصادية؟

3- ما هي فوائد وآثار تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية على المنظمتين محل الدراسة؟

4- ما طبيعة العراقيل والمشاكل التي تواجه المنظمتين لدى تبنيها المسؤولية الاجتماعية والبيئية في مشاريعها الاقتصادية؟

4- فرضيات الدراسة:

تدعيما للتساؤلات السابقة قامت الباحثتان بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لأفراد الدراسة المعرفة الشاملة بمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.

الفرضية الثانية: تتبنى المنظمتين محل الدراسة كل من المسؤولية الاجتماعية والبيئية بقدر معين في مشاريعها الاقتصادية، سواء تكيفت مع المتطلبات الاجتماعية والبيئية، أو امتنعت عن التجاوب معها، أو تبنتها في حدود المحافظة على مصالحها.

الفرضية الثالثة: لاعتماد المسؤولية الاجتماعية والبيئية عدة فوائد من شأنها أن تساهم في تعزيز بقاء واستمرار المنظمات، وتحسين صورتها وعلاقاتها مع أصحاب المصالح.

الفرضية الرابعة: تواجه المنظمتين محل الدراسة مشاكل عند اعتمادها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مشاريعها الاقتصادية تتعلق بنقص الموارد المالية والبشرية، وعدم اقتناع صناع القرار بضرورة تبنيها.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- الفضول العلمي وتوفر الرغبة والاهتمام الشخصي لدراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر.

- يمثل موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية إحدى انشغالات واهتمامات الباحثين في العديد من التخصصات.

- نقص البحوث في هذا المجال في المكتبات الجزائرية ومحاولة لفت انتباه الباحثين الجزائريين إلى إثراء موضوع الدراسة ومدى تطبيقه في بيئة الأعمال الجزائرية.

6- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمشاريع الاقتصادية والتزاماتها الاجتماعية والبيئية، والتعرف على مدى تبني المؤسسات محل الدراسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- التعرف على مدى معرفة أصحاب المصلحة ببرامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تقوم بها المنظمة ومدى رضاهم عنها.
- التعرف على مدى تبني المشاريع الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- تصوير بعض التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تساعد على تحسين أداء المشاريع الاقتصادية الجزائرية واكتسابها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

7- منهج الدراسة:

تعتمد أي دراسة وأي بحث علمي على منهج معين، باعتباره الأساس السليم للحصول على معلومات وبيانات دقيقة والتوصل إلى نتائج موثوق فيها، وبما أن هدف الدراسة هو الكشف عن موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية، فإن المنهج الذي تفرضه طبيعة هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يساعدنا في معرفة واقع المشكلة موضوع البحث، من خلال جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

وتم الاعتماد كذلك على المنهج المقارن في دراسة الحالة قصد الإلمام بكافة جوانب الموضوع واختبار الفرضيات المعتمدة، بالاستعانة ببعض المصادر أهمها المقابلات الشخصية مع عدد من المسئولين، والاستمارات التي تم توزيعها على مختلف العاملين داخل المنظمات محل الدراسة.

8- هيكل الدراسة:

ترى الباحثتان أن أفضل طريقة للإجابة على الإشكالية المطروحة تكمن في تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبق كل هذه الفصول مقدمة تختص بتوضيح إشكالية الموضوع، أهمية الموضوع، أهداف الموضوع وأدوات ومناهج البحث.

أما عن محتويات الفصول التي تتكون منها الدراسة فهي كالآتي :

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية، متطرقا في هذا الإطار إلى الجذور التاريخية لهذا المفهوم، كذلك تناول بالذكر أهم التعاريف للمسؤولية الاجتماعية من مختلف المصادر، وأهمية هذه الظاهرة التي تنعكس على واقع المنظمات في العصر الحالي، بالإضافة إلى عناصرها، وأسباب الاهتمام بها والاستراتيجيات التي تتبعها المنظمة في حال تبنيها ، كما عالج هذا الفصل الخطوات الأساسية التي يجب على المنظمة إتباعها حتى تعتمد المسؤولية الاجتماعية في نشاطها، والفوائد التي تنشأ من هذا الاعتماد، كذلك العوائق التي يمكن أن تواجهها في هذه المرحلة.

أما الفصل الثاني فيهتم بالأخص بالإطار النظري للمسؤولية البيئية، حيث مهدنا لها من خلال تعريف البيئة وتحديد عناصرها، وتعريف العنصر المنشئ للمسؤولية البيئية ألا وهو التلوث و عالجنا عناصره وأنواعه وذلك على اعتبار عدة معايير مختلفة، ثم قمنا بتعريف الإدارة البيئية –باعتبارها صورة تبني المسؤولية البيئية في المنظمة– وحددنا مهامها وآليات تطبيقها، لنصل إلى تعريف المسؤولية البيئية في المنظمة وتحديد أهميتها، وأوضحنا العناصر التي يجب على المنظمة الالتزام بمسؤوليتها البيئية اتجاهها والاستراتيجيات التي تتبعها في هذه العملية، وفي الأخير استعرضنا دوافع تبني هذه المسؤولية والمزايا التي تترتب عن التبني والمعوقات التي تحول دون تحقيقه.

ثم فصل ثالث وأخير يختص بالدراسة التطبيقية، هدفه الأساسي هو إسقاط الدراسة النظرية على حالة المنظمتين محل الدراسة، ويتم ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار آراء ووجهات نظر العاملين في المنظمتين، من أجل معرفة مستوى إدراكهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية وكذلك نظرتهم إلى مدى تبني مؤسساتهم لهذه المسؤولية من خلال الاستراتيجيات المتبعة، بالإضافة إلى استعراض وجهة نظرهم حول فوائدها التي تعود على المنظمة والمعوقات التي تواجهها في حال تبنتها.

وفي الأخير فقد تم استعراض خلاصة الدراسة، والخروج بنتائج تبين مدى تحقق أو عدم تحقق فرضيات الموضوع المختبرة من خلال مختلف التحليلات الواردة في الدراسة، وأخيرا قمنا بتقديم بعض التوصيات تخص أهم عناصر الموضوع.

9- صعوبات الدراسة:

نظرا لحداثة الموضوع نسبيا في البلدان العربية عامة وفي الجزائر خاصة، وقلة الكتابات خاصة في مجال المسؤولية البيئية، واجهتنا صعوبات في البحث عن المراجع المتخصصة التي تفصل المسؤولية البيئية عن الاجتماعية، أما عن المراجع الأجنبية فهي عادة ما تتناول موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية بشكل متصل بمتطلبات الحصول على شهادة الايزو وكيفية تطبيق الإدارة البيئية، هذا ما لا يخدم موضوع دراستنا بشكل كامل.

من ناحية أخرى، واجهتنا صعوبات كذلك في الجانب التطبيقي، خاصة في مرحلة توزيع الاستمارات على العمال، حيث اضطررنا في الكثير من الأحيان إلى تفسير معاني الأسئلة بطريقة موضوعية دون إيحاءات أو توجيه للعمال إلى إجابات معينة، ذلك لان معظمهم يمتلكون ثقافة باللغة الفرنسية، أو لا يمتلكون المعرفة اللازمة بمصطلحات التخصص، لذا اجتمعنا بهم لتوضيح مغزى الأسئلة وجمع المعلومات الضرورية.

مقدمة الفصل:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المواضيع الهامة التي أثارت ولا تزال تثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والأكاديمية، وكذلك بالنسبة لمديري المؤسسات الاقتصادية، وقد تشعبت البحوث في هذا الإطار بالمسؤولية الاجتماعية وطرحت وجهات نظر متعددة، تمثلت في مختلف الاتجاهات الفكرية لتعامل المؤسسات مع مجتمعات من جهة، ومن جهة أخرى عكست هذه العلاقة الطبيعية التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته مختلف الدول على الصعيد العالمي، مما حتم على هذه المؤسسات تبني هذا النوع من المسؤوليات باعتباره بعدا جديدا من أبعاد التنافسية بين المنظمات في العالم الذي يعزز القدرات التنافسية لهذه المنظمات، وعلى عكس ما يشاع بأن المسؤولية الاجتماعية توجه حديث النشأة، إلا أنه عند دراسة تطور هذا المفهوم نلاحظ قدمه، حيث كان شائعا في أمريكا تحت مفهوم " العمل الخيري للمؤسسات"، وفي النصف الأول من القرن العشرين بات معروفا بشكل واضح.

ولحد الآن لم يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب صفة القبول، فقد تعددت المبادرات في محاولة تحديد تعريف دقيق للمسؤولية الاجتماعية، وهذا الاختلاف راجع لطبيعة البيئة المحيطة بالمؤسسة وكذا نطاق نشاطها ورأسمالها، فهذه المسؤولية بطبيعتها ديناميكية تتصف بالتطور المستمر كي تتلاءم بسرعة ومتطلبات المؤسسة بالإضافة إلى متطلبات المجتمع حسب التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وأهمية هذه المشاركة الاجتماعية لا تكمن فقط في الشعور بالمسؤولية وإنما أصبح أمرا ضروريا لكسب تعاطف المجتمع واحترامه وبالتالي تحقيق النجاح واستقطاب الجماهير.

كما تعمل المؤسسات على اختلافها اليوم على مراعاة مصالح هؤلاء وتطلعاتهم إن أرادت الاستمرارية والبقاء، ففي بدء الأمر كان الاعتقاد السائد أن مالكي رؤوس الأموال هم المستفيد الوحيد من وجود المنظمة ولكن في فترات لاحقة لم تتوقف قائمة أصحاب المصلحة بل أصبحت تتسع لتشمل فئات أخرى .

وتعد المسؤولية الاجتماعية من أهم العناصر التي تساهم في تكوين سمعة المنظمات والمشاركة في بناء استراتيجيات أكثر واقعية لتقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز سمعة المنظمة، مما يسهل آليات إدارة المنظمة وزيادة حصصها علاوة على ذلك بناء القدرة على تحقيق نتائج أفضل، وهذا لا يكون دائما بمنأى عن ضغوطات المجتمع والتعرض لمجموعة من العراقيل التي تختلف من منظمة إلى أخرى.

المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية

نمت وتطورت المسؤولية الاجتماعية كنتيجة لإخفاق المؤسسات للاستجابة لاحتياجات بيئتها الاجتماعية ومصالح الأطراف الأخرى فيها، فهي ناتج المشكلات الكثيرة والأزمات العديدة التي ارتبطت بحرية الأعمال والنظرة الضيقة لمصلحتها الذاتية على حساب المجتمع الذي تعمل فيه، لهذا لم يكن الاستمرار في حرية المنظمات خاصة بعد أن بدأت تواجه ظروفا جديدة ووعيا اجتماعيا وبيئيا، حيث أصبحت تقوم على المسؤولية الاجتماعية من أجل مراعاة مصالح الأطراف الأخرى ومصلحة المجتمع ككل.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية

إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية واتصافها بالشمولية الواسعة، أظهر أن مفهوم هذه الأخيرة قديم منذ زمن بعيد، لذا سيتم التطرق في هذه الفقرة إلى أهم المراحل الزمنية لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات .

1-مرحلة الثورة الصناعية و الإدارة العلمية

تمثل الثورة الصناعية حدثا بارزا في تاريخ الإنسانية حيث بدأ استخدام المخترعات العلمية في المؤسسات، وكانت هذه الأخيرة تركز جهودها فقط على تحسين الأداء الاقتصادي من خلال الاهتمام بالبيئة الداخلية لتحقيق الأرباح لإعادة استثمارها دون الاهتمام بالعاملين والمجتمع[1]، ففي هذه الفترة تم استغلال جهود العاملين وتشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة في ظل ظروف عمل قاسية و أجور متدنية، وقد ظلت هذه الحالة حتى بداية هذا القرن حيث مصلحة الأعمال هي المصلحة العليا وأقصى الربح هو القيمة الاقتصادية العليا وإن ما هو خير للأعمال هو خير للمجتمع كله[2] هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم يكن هناك أي وعي بيئي لأن الثورة الصناعية كانت في بدايتها، وأن وفرة المياه والمساحات الشاسعة والخضراء غير المستغلة تم إستترافها بشكل يحقق أعلى العوائد والأرباح، لم تثر انتباه المجتمع إلى خطورة التلوث البيئي.

و أمام هذه الوضعية، نستطيع القول أن إدارات المنظمات قد وعت جانبا بسيطا من المسؤولية الاجتماعية تجسد في تحسين أجور العاملين لكن مقابل جهد كبير يبذلونه للإعطاء إنتاج أكبر.

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص55.

[2] نجم عبود نجم، "أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص ص196 -197.

2- مرحلة ظهور خطوط الإنتاج و تجارب هورثون

إن تزايد استغلال العاملين وإصابات العمل الكثيرة، بالإضافة إلى الوفيات الناتجة عن تشغيل الأطفال والنساء، أدى بالمدراء إلى التفكير في تحسين ظروف العمل، وقد تزامن هذا مع ابتكار **هنري فورد** لخطوط الإنتاج، والذي ترتب عليه إنتاج كميات كبيرة من السيارات ما أدى إلى زيادة الغازات المنبعثة ونسب التلوث في الهواء، كما أن مصانع **هورثون** حاولت دراسة تأثير الاهتمام بالعاملين والإنتاج، ما أدى إلى تحسين ظروف عملهم، وهنا بدأ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المنظمات وخاصة ظروف العمل لغرض زيادة الأرباح[1].

3-مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكنزية

إن إهمال المنظمات الصناعية لمسؤوليتها اتجاه بعض الأطراف المتعددة جعلها في تضاد مع مصالح هؤلاء، حيث كان هدفها تسويق أكبر كمية من المنتجات دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات وميول المستهلكين ومصالحه المتعددة، ما أدى إلى كساد العالمي الكبير أفرز انهيار كبير للمنظمات وبالتبعية تسريح ألاف العاملين، وفي هذه الفترة كانت المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في أدنى مستوياتها ما نجم عنها ظهور دعوات مهمة لتدخل الدولة لحماية مصالح العاملين، ومع ظهور نظرية **كينز** التي دعت بوجوب تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي، أدى إلى بناء أرضية لتأصيل أفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية[2] من خلال تعزيز دور النقابات، وتعالت الأصوات بالمطالبة بتحسين ظروف العمل، وسن قوانين جديدة، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وإشراك العاملين بالإدارة، وقد ظهر هذا جليا بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي، وهنا بدأت المسؤولية الاجتماعية تأخذ مكانة هامة في إستراتيجية المنظمة.

4- مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة و النقابات

تميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات وزيادة تأثيرها في قرارات المنظمة بشكل عام، وزيادة توعية الناس بالمخاطر البيئية، و تعالت الأصوات تطالب بتحسين نوعية الوقود، كما تميزت هذه الفترة كذلك بزيادة القضايا المرفوعة أمام المحاكم لأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الانتهاكات البيئية المختلفة، ما أدى هذه المنظمات إلى زيادة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، البيئية، وكذا الأخلاقية للعاملين من خلال تبنيها لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وعملت على تطوير مقاييس الأداء الاجتماعي خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 ،

[1] عبد الغفور دادن، رشيد حفصي، "المؤسسة بين التنافسية ومحددات المسؤولية والبيئة الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصاد في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، جامعة قصدي مرباح- ورقلة، 20 و21 نوفمبر، ص407.

[2] طاهر محسن الغالبي، الصالح مهدي محسن العامري، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع "، مرجع سبق ذكره، ص57.

وما تلاها من فضائح مالية لعدد من الشركات العالمية مثل شركة **أنرون** وغيرها من المنظمات العالمية التي لفتت الانتباه إلى الممارسات الخاطئة لهذه الشركات وتفشي الفساد بها، ما أدى ببعض المنظمات إلى إدراج الشفافية في إطار المسؤولية الاجتماعية لمحاربة هذه الظاهرة[1].

المطلب الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية

لا يوجد تعريف محدد للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات يكتسب وفقا له قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، حيث مازالت تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية، لذا توالت الأبحاث والاجتهادات لتقديم تعريف لها أهمها:

أ /تعريف المسؤولية الاجتماعية لغوياً

"ما يكون به الإنسان مسئولاً ومطالباً عن أمور أو أفعال أتاها" [2].

ب/تعريف المسؤولية الاجتماعية اصطلاحاً

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال: على أنها "التزام أصحاب التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون مبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة "[3].

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية :على أنها "جميع المحاولات التي تساهم بها المؤسسة لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، ولذلك فان المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم"[4]

[1] عبد الغفور دادن، حفصي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 407.

[2] ميسون محمد عبد القادر، "التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية اجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة"، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، 2009، ص112.

[3]Astrid Mullenbach,"La responsabilité sociétale des entreprises", Les cahiers du CERGOR, NUMÉRO 02/01, Sorbonne, Paris, 2002, P5.

[4] خيرة عيشوش، عبد اللطيف الكرزابي، "المسؤولية الاجتماعية في إطار أخلاقيات الأعمال"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 14 و15فيفري 2012، جامعة بشار، الجزائر، ص6.

كما يعرفها مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة:على أنها "تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة فيفي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم"[1].

عرف "Drucker" المسؤولية الاجتماعية على أنها : "التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"[2].

وقد أشار "Holme" إلى أن المسؤولية الاجتماعية :ما هي "إلا التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمة ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها" [3].

ومما سبق توصلت الباحثتان إلى تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية و هي عبارة عن مجموع الالتزامات القانونية التي تحدد إستراتيجية المنظمة في بيئتها مع الأخذ بعين الاعتبار أطراف مصلحتها والتي تضمن استدامتها مع نموها الاقتصادي ما يضمن التوافق في أداءها المستقبلي.

المطلب الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية

تعتبر المكاسب التي تجنيها منظمات الأعمال من برامج المسؤولية الاجتماعية هي ذاتها الحجج المؤيدة لممارسة المسؤولية الاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

- تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين وتطوير صورة المنظمة أمام المجتمع .
- تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين وذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في الأمد الطويل، لما تحظى به منظمة الأعمال من ثقة لدى المجتمع، وما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا.
- القوانين والتشريعات لا يمكن أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة في المجتمع، ولكن بوجود المسؤولية الاجتماعية في الأعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا.
- إن لم تقم منظمات الأعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في معالجة وحل المشكلات التي يعاني منها فإنها يمكن أن تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع.

[1] منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية"، ملتقى حول موسوعة الاقتصاد والتحويل الإسلامي، 17سبتمبر2013، ص4.

[2] خيرة عيشوش، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3] عمر بوسلامي، "دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مجمع صيدال، وحدة دار البيضاء، مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012، ص58.

– الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المنظمات لتعمل في المجتمع لتجنب المشكلات قبل أن تتفاقم ويصعب علاجها [1].

المبحث الثاني: عناصر المسؤولية الاجتماعية، أسبابها واستراتيجياتها

بدأ الاهتمام في السنوات الأخيرة بتزايد أهمية المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق المنظمات نحو قضايا المجتمع، مما جعلها تتبع مجموعة من الاستراتيجيات التي تساعدها على العمل من أجل تنمية جهودها، هذا كله بهدف تحقيق متطلبات أصحاب المصلحة بإتباع خطوات منظمة من أجل تحقيق هذه الغاية.

المطلب الأول: عناصر المسؤولية الاجتماعية

إن متابعة ما كتب حول المسؤولية الاجتماعية يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عدد كبير من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية، ولكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر حيث ظهرت اختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة، وحسب زمنها وطبيعة الصناعة المبحوثة، وإجمالا يعرض الباحث عناصر المسؤولية الاجتماعية ومدى تأثرها بالدور الاجتماعي ويمكن اعتمادها كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية:

الجدول رقم (01): عناصر المسؤولية الاجتماعية

العنصر	عناصر المسؤولية الاجتماعية ومدى تأثرها بالدور الاجتماعي
المالكون	– تحقيق أكبر ربح ممكن. – رسم صورة محترمة للمنشأة في بيئتها. – تعظيم قيمة السهم و المنشأة ككل. – حماية أصول المنشأة. – زيادة حجم المبيعات.
العاملون	– رواتب وأجور مجزية. – فرص تقدم وترقية. – تدريب وتطوير مستمر. – عدالة وظيفية وظروف عمل مناسبة. رعاية صحية وإجازات مدفوعة. – إسكان للعاملين ونقلهم.

[1] خيرة عيشوش، مرجع سبق ذكره، ص8.

الزبائن	– منتجات بنوعية جيدة وأسعار مناسبة. – جودة عالية وسهولة الحصول عليها. – الإعلان الصادق. – منتجات أمينة عند الاستعمال. – إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقاياه بعد الاستعمال.
المنافسون	– منافسة عادلة ونزيهة. – معلومات صادقة وأمينة. – عدم سحب العاملين من الآخر بوسائل غير نزيهة.
المجهزون	– الاستمرارية في التجهيز. – أسعار عادلة ومقبولة. – تطوير استخدامات المواد المجهزة. – المشاركة في التعامل. – تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل.
المجتمع	– المساهمة في دعم البنى التحتية. – توظيف المعاقين ودعم الأنشطة الاجتماعية. – خلق فرص عمل جديدة – المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث. – احترام العادات والتقاليد السائدة. – الصدق في التعامل وتزويده بالمعلومات الصحيحة.
البيئة	– الحد من تلوث الماء والهواء والتربة. – تطوير الموارد وصيانتها. – الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا غير المتجددة منها. – التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
الحكومة	– الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجهات الصادرة من الحكومة. – احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف. – تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها. – المساهمة في الصرف على البحث والتطوير. – المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة. – المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب.

جماعات الضغط الاجتماعي	– التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك. – احترام أنشطة جماعات حماية البيئة. – احترام دور النقابات العالية والتعامل الجيد معها. – التعامل الصادق مع الصحافة.

المصدر:من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: نظام موسى سويدان ،"تسويق معاصر"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص411.

المطلب الثاني :أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية

تعود أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلي بعدين هما:

1– البعد الكلي: يمثل المتغيرات الكلية ونذكر أهمها فيما يلي:

أ – الكوارث والفضائح الأخلاقية: أو ما يسميه البعض ثمن تجاهل التبعات والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ظاهرة الاحتباس الحراري، كارثة معمل "كاربيد" في بوبال بالهند الذي أودى بحياة أكثر من 6000 شخص، إضافة إلي فضائح الرشوة للشركات العالمية والمخالفات في حق الإنسانية.

ب– الضغوط الشعبية والحكومية والدولية: وتبرز من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعمل والأمن والدور الإيجابي للمنظمات في تحقيق حقوق الإنسان.

ج – التطور التكنولوجي: لقد ساهم التطور التكنولوجي أو الثورة التكنولوجية في مجالات تقنية عديدة وحركات التشغيل و توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

2– البعد الجزئي: بمعني المتغيرات الخاصة بالمؤسسة في حد ذاتها ونذكر أهمها فيما يلي:

أ– تغير هدف المؤسسة: إن هدف الربح لم يعد كافيا حتى تتمكن المؤسسة من الاستجابة لمطالب المجتمع والحفاظ على بقائها وبالتالي تحول هدفها إلى السعي لإشباع الحاجات الاجتماعية.

ب- تغير دور الإدارة: لم تعد الإدارة (إدارة المؤسسة) مسئولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة واحدة فقط وهم الملاك وحملة الأسهم، بل أصبحت مسئولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح العديد من الفئات ذوي العلاقة مثل العملاء والرأي العام والنقابات والممولين [1].

المطلب الثالث: استراتيجيات تبني المسؤولية الاجتماعية:

يتمحور الأداء الاجتماعي للمنظمة حول أربعة مواقف أو استراتيجيات تتمثل فيما يلي:

1-إستراتيجية الممانعة أو عدم التبني: و تعرض هذه الإستراتيجية اهتماما بالأولويات الاقتصادية للمنظمة فقط أما المتطلبات الاجتماعية فيتم مقاومتها ومحاربتها من قبل إدارة المنظمة.

ويشير المختصين إلى أن الإستراتيجية المتبعة في هذا المستوى بإستراتيجية ردود الأفعال، وأن المنظمة التي تتبنى هذه الإستراتيجية تقوم بترك المشاكل دون حال إلا أن يعلم بها الجمهور، وعند ذلك تستجيب لمعالجة المشكلة المطروحة رغم إنكارها لمسؤولياتها تجاه تلك المشاكل والأخطاء والتقليل من التأثير السلبي لها وتسعى نحو امتصاص غضب أصحاب المصالح.

2-الإستراتيجية الدفاعية :تعد من بين إستراتيجيات التعامل مع قضايا المسؤولية الاجتماعية حيث تهتم المنظمة وفقا لهذه الإستراتيجية بالقيام بأقل ما هو مطلوب منها قانونيا من خلال مواجهة المسؤوليات القانونية والاقتصادية فبزيادة الضغوط التنافسية والسوقية وزيادة الأصوات المنادية بحماية المستهلك تلجأ المنظمات إلى المناورات القانونية كتكتيك للمحاولة من تقليل أو تحاشي الالتزامات المرتبطة بالمشاكل التي تسببها المنظمة ويقع هذا الدور ضمن المطالبات الخاصة بالمنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة.

3-إستراتيجية التكيف :هنا تخطو المنظمة خطوة متقدمة باتجاه المساهمة بالأنشطة الاجتماعية والتي تشير تبني الحد لأدنى من المتطلبات الأخلاقية من خلال الالتزام بالمسؤوليات الاقتصادية والقانونية وكذا الأخلاقية.

وتنطلق المنظمة المستخدمة لهذا النوع من الإستراتيجيات الحكومية حتى لا تتعرض للمساءلة القانونية، تتميز هذه الإستراتيجية بأن الأداء الشامل لمنظمة يأخذ دائما في الاعتبار أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصلحته.

[1] مريم بن جيمة، نصيرة بن جيمة، "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، مداخلة المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص4.

4- إستراتيجية المبادرة التطوعية :تشير الإستراتيجية إلى الأخذ بزمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية وذلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية، وتكون مصممة لتلبية كل من المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية ويكون لديها الاستعداد لتعامل مع الاتجاهات التي توجه إليها، وكذا إمكانية الاستجابة للضغوط الخارجية والتهديدات والتشريعات الحكومية انطلاقا من أن المنظمات التي تستخدم هذا النوع من الإستراتيجيات تفرض مسؤولياتها تجاه الأعمال التي تقوم بها.

كما أن الإدارات التي تتبع مثل هذا النوع من الإستراتيجيات ينبغي أن تتمتع بدرجة حرية كافية في مساندة الأعمال والمبادرات التي من شأنها أن تعزز سمعتها في السوق [1].

[1] صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص96- 97 .

المبحث الثالث: كيفية اعتماد المسؤولية الاجتماعية ،فوائدها،و معوقاتها

إن المسؤولية الاجتماعية والمعروفة أيضا بالأداء الاجتماعي تم إدماجها في السياسات العامة للمنظمة، إذ أصبحت تعد آلية للتنظيم الذاتي والتي يمكن من خلالها العمل على ضمان التزام المنظمات بالضوابط واللوائح القانونية والمعايير الأخلاقية والإنسانية المعترف بها دوليا.

المطلب الأول:كيفية اعتماد المسؤولية الاجتماعية

ويقصد باعتماد المسؤولية الاجتماعية تلك الخطوات التي يجب على المنظمة أن تتبعها من اجل اعتماد الأداء الاجتماعي داخل أنشطتها حيث يتم اعتمادها على أساس حجم المنظمة، وعلى قطاع أنشطتها، وثقافة والتزام قيادتها، وقد تفضل بعض المنظمات التركيز على واحدة من الدعامات الثلاث الرئيسية، بينما تقوم منظمات أخرى بدمج المسؤولية الاجتماعية في جميع جوانب عملياتها التي تشمل ما يلي:

1- رؤية المهمة وبيان قيمتها

إن مهمة أو رؤية مؤسسة الأعمال التجارية التي تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية تشير في الكثير من الأحيان إلى بلوغ هدف أبعد من" تحقيق الربح "أو" أن تصبح هي الأفضل"، وتحدد المؤسسة التجارية أنها سوف تتبع ممارسات تجارية أخلاقية ومسؤولة، وتسعى إلى اتخاذ القرارات التي توازن بين متطلبات الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المساهمون الملاك، والموظفون، والزبائن، والمجتمعات المحلية المورِّدة والبيئة الطبيعية[1].

2- القيم الثقافية

إن التعبير عن سلوك يتسم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق ببيان القيمة يمكن أن يمثل خطوة نحو التنفيذ، بيد أنه يظل بعيدا عن التنفيذ الفعلي، وعلى الرغم من أن الشركات لديها كل الحق في وضع أهداف وتطلعات طموحة وفي حرية التمتع بروح الابتكار واستقلالية التفكير، لا بد من وجود التزام ما لجسر الهوّة بين ما تقول الشركة أنها تمثله وبين أدائها الفعلي.

[1] نوال ضيافي، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان،2009-2010، ص40.

3- إدارة المنظمات

قد تتمتع المنظمات بالحرية التامة في النظر في المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات أو تقوم مجالس إداراتها بتكوين لجان معنية بالأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات بغية استعراض الخطط الإستراتيجية، وتقييم التطور وتوفير التوجيه بشأن المسائل التي تنشأ في مجال المسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

4- الهيكل الإداري

نظام إدارة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات يدمج الشواغل المتعلقة بمسؤولية المنظمة في القيم، والثقافة، والعمليات والقرارات التجارية للشركة على جميع المستويات، والطريقة الأمثل لتحقيق ذلك هي إتباع عملية تمكن الشركة من وضع هيكل إداري ينسّق بين التزام المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وبين مهمة الشركة، وحجمها، وقطاع أنشطتها، وثقافتها، وهيكلها التجاري، ومواقعها الجغرافية ومجالات المخاطر.

5- التخطيط الاستراتيجي

يتضمن إدماج المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في عملية التخطيط على الأمد الطويل، وتحديد أهداف وتدابير معينة لتحقيق التقدم، أو اقتضاء تقديم بيانات بشأن تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على أي اقتراحات رئيسية مقدمة من الشركة.

6- المساءلة العامة

تتضمن تيسير تعميم أساليب المسؤولية الاجتماعية للمنظمات لتشمل جميع مستويات التنظيم وليس الإدارة فقط، وذلك من خلال تناول القضايا المتصلة بتوصيف الوظائف وأهداف الأداء لأكبر عدد ممكن من الموظفين، ويشارك جميع الموظفين بالتالي في الجهود العامة التي تبذلها المنظمة لكي تصبح مسؤولية اجتماعيا.

7- تقييم ومكافأة الموظفين

لقد حُددت المكافآت والتقييم على أنهما أكبر حافزين للأداء، ويمكن بالتالي تعزيز أسلوب المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، من خلال دمج قضايا المسؤولية الاجتماعية في النظام الذي تتبعه المنظمة في مجال التوظيف، والترقيات، والمكافآت والتكريم العام.

8- الاتصالات والتعليم والتدريب

يمكن أيضًا الترويج داخليًا لأهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من خلال إدراجها ضمن مواد برامج التدريب، وترتيب المحاضرات، وتقديم المعلومات للمديرين والموظفين فيما يتعلق بعمليات صنع القرار التي تمكنهم من تحقيق نتائج تتسم بالمسؤولية.

9- إعداد التقارير عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات

يجب على المنظمات تقييم أدائه الاجتماعي والبيئي بصورة منتظمة من خلال تقديم تقارير سنوية ويُفضل أن يتحقق منها مراجعو حسابات خارجين، وعلى الرغم من أن هذه التقارير لا تكون مباشرة مثل التقارير المالية، فإن الجهود المبذولة لتقديم تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من شأنها بناء الثقة مع الجهات صاحبة المصلحة، وتشجيع الجهود الداخلية الرامية إلى مراعاة أهداف المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وأن تكون هي المعيار لوضع أهداف التحسين[1].

المطلب الثاني :فوائد المسؤولية الاجتماعية للمنظمات

إن قيام المنظمات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارستها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع المتغيرة، إضافة إلى خلق مناصب عمل جديدة وكذا تقديم المنافع واتخاذ شتى أنواع القرارات العادلة التي من شأنها تهم الأفراد.

1- تحسين الأداء المالي: إن البحوث التي أُجريت في هذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات قد بيّنت وجود صلة حقيقية بين الممارسات المسئولة اجتماعياً للمنظمات والأداء المالي الإيجابي.

2-تخفيض تكاليف التشغيل :هنالك مبادرات كثيرة تستهدف تحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى خفض التكاليف مثل تقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ العالمي أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها، والجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة، والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتصلة بمكان العمل تؤدي إلى تحسين ظروف معيشة المستخدمين كالتأمينات والتسهيلات المختلفة، كل

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004، ص80.

هذه الجهود تساهم في خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين شديدي الحماس للعمل، والفعالية والكفاءة الإنتاجية، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب[1].

3- تعزيز صورة وسمعة العلامة التجارية: المنظمات المسؤولية اجتماعياً تستفيد من تعزيز سمعتها لدى الجمهور وفي إطار مجتمع الأعمال التجارية، ويرى " Greening Turbenarrd" أنه بالإضافة إلى الأداء المالي الذي تحققه المسؤولية الاجتماعية، وكذا زيادة حجم المبيعات فهي تسعى إلى خلق صورة ذهنية جيدة وهذا ما أثنى عليه "fombarn" حيث توصل إلى أن تحسين الصورة الذهنية يساهم في استقطاب الاستثمارات[2] فتعزز بالتالي قدرتها على جذب رأس المال والشركاء التجاريين، وتجد مجالاً واسعاً في سوق المنافسة العالمية.

4- تعزيز المبيعات وولاء العملاء: إن العودة بصورة ملحوظة إلى تثمين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع المستهلكين إلى الاهتمام الخاص بعمليات الإنتاج وتأثير هذه العمليات والمنتجات على البيئة، وعلى الرغم من أن مؤسسات الأعمال التجارية يجب عليها أن تفي في المقام الأول بالمعايير الشرائية للمستهلكين مثل الأسعار، وجودة السلع، وتوفرها، وسلامتها وملاءمتها، فإن الدراسات تظهر (تزايد الرغبة في الشراء أو عدم الشراء) بسبب بعض المعايير الأخرى المستندة إلى قيم مثل قلة التأثير على البيئة، وعدم استخدام مواد أو مكونات معدّلة وراثياً.

5-زيادة الإنتاجية والجودة: إن الجهود التي تبذلها الشركات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها، تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء، وتعزز الفعالية و الكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.

6-زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم: المنظمات المسؤولة اجتماعياً يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب، ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه الشركة ، ولهذا السبب ستصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل .

[1] أحمد تميزار، نوال ضيافي، "التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والعوائد المحققة من جراء تبنيها"، مداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية بين مفهوم الترف المؤسسي ومفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع، الملتقى الدولي: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية،جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص12.

[2] فالح عبد القادر وآخرون، "إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية"، دراسة استطلاعية لشركات الاتصالات الخلوية الأردنية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الاقتصاد والعلوم إدارية، جامعة العلوم التطبيقية العامة "إدارة منظمات الأعمال،التحديات العالمية المعاصرة، الأردن، 27-29 أفريل2009، ص ص8-9.

7- تخفيض الرقابة التنظيمية: المنظمات التي تفي بمتطلبات الامتثال للأنظمة بوضوح أو تذهب إلى أبعد من ذلك تُعطى قدراً أكبر من حرية التصرف من جانب كيانات الحكومة الوطنية أو المحلية،ومثل هذه الشركات قد تخضع لقدر أقل من عمليات التفتيش والمراسلات الخطية، وقد تُمنح الأفضلية أو معاملة" سريعة "عندما تقدم طلبات للحصول على تراخيص عمل، أو تغيير مناطق العمل أو غير ذلك من التصاريح الحكومية[1].

المطلب الثالث: معوقات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

هناك أسباب عديدة تعوق انتشار تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، أهمها:

- المعوقات الإدارية: تتلخص في:

- عدم احتواء بعض المنظمات على إدارة العلاقات العامة.

-نقص الخبرة لدى الذين يشغلون إدارات وأقسام المنظمات فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية والأخلاقية.

- ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، الذي هو في الواقع مرتبط بفلسفة الإدارة العليا اتجاه المجتمع والبيئة المحيطة، وضعف الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية.

- إهمال الإدارات العليا في عملية اشتراك المستويات الإدارية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية.

- عدم وجود اتصال فاعل من قبل الإدارات مع الجمهور .

المعوقات القانونية: وتتلخص في:

- عدم الالتزام بنشاطات محددة تنص عليها القوانين والأنظمة.

- عدم وجود صيانة سياسية اجتماعية أخلاقية، التي هي وظيفة من وظائف التخطيط الاستراتيجي.

- عدم وضع دستور اجتماعي أخلاقي في منظمات الأعمال، كالذي يتم تطبيقه في المنظمات الكبرى في العالم.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص83.

-عدم احترام التشريعات والقوانين والأنظمة في سبيل تحقيق المكاسب المادية وعندما يقدمون على مخالفة يضعون في حسابهم إحدى الاحتمالات التالية: قد لا يكتشف أمر المخالف.

- قد لا يتم إدانة المخالف.

- أما إذا اكتشف أمره أو دين فقد تغطي المكاسب المالية التي يحصل عليها ما يتحمله من خسائر.

-أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي من قبل المديرين على الأغلب لم تفرضه القوانين والأنظمة بل تحتمه ضرورات المنفعة المجتمعية العامة أدت إلى ضعف الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية عند المدراء.

المعوقات المالية: نذكر أهمها :

- هدف بعض المنظمات هو تعظيم الأرباح فقط.

- الاعتقاد بأن إيلاء الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى خفض أرباح الشركة وإضعافها في المنافسة الدولية.

- نقص الموارد المالية التي تحول دون الإسهام في نشاطات المسؤولية الاجتماعية.

- صعوبة الجمع بين العمل المربح وعمل الشركة المتجاوبة اجتماعيا[1].

[1] محمد فلاق،"معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات"، الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، من الموقع http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/274-2012-07-25-16-28-37، تاريخ الاطلاع 2015/2/4، ص1.

خلاصة الفصل

لا يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوما جديدا، بحيث تطورت من خلال الضغوط المتزايدة للزبائن والموردين والموظفين والمجتمع المحلي والمستثمرين وأصحاب المصالح، والتي تقوم بمقتضاها المنظمات بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وأنشطتها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي للاستفادة من المزايا المترتبة من وراء تجسيده، كتحسين الصورة الذهنية وتوسيع الحصة السوقية بالإضافة الى تحقيق الوفرات الضريبية وغيرها من المزايا الأخرى، وعلى نحو إجباري خوفا من الضغوطات السالفة الذكر وانعكاساتها السلبية التي تؤثر على سمعة المنظمات وعلاقاتها مع مختلف الأطراف الفاعلة فيها وبالتالي على بقاءها واستمرارها.

فالمسؤولية الاجتماعية تعتبر بمثابة روح المواطنة التي تعتمد على ضمير وشخصية الإنسان ولهذا فإذا كانت هناك أهمية لهذه العملية فسيكون هناك تعاون بين كل ما له علاقة بالمنظمة مما يسمح بتحسين مستوى المعيشة بالأسلوب الذي يخدم صاحب المنظمة من جهة والمستفيدين من المنظمة (عمال، ملاك، أفراد المجتمع...) من جهة أخرى، باعتبار أن هناك أخلاق اجتماعية تحكم الممارسات الاقتصادية ما يضمن الحفاظ على ثروة الأجيال القادمة، والتغلب على المشاكل التي تواجه المنظمة عند سيرها قدما في تجسيد هذا المفهوم الإنساني على ارض الواقع.

مقدمة الفصل

لقد أصبحت المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية أحد أكبر التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زيادة معدلات التنمية، فإنه بالمقابل يساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي واختلال مكونات وعناصر النظام البيئي، لذلك فمن الضروري الكشف عن واقع تبني المؤسسة الصناعية الجزائرية للمسؤولية البيئية اتجاه المجتمع، وترسيخ مفهوم المسؤولية البيئية باعتبارها أسلوبا إداريا حديثا، وضرورة اقتصادية تهدف إلى حماية المجتمع والبيئة من مظاهر انتشار التلوث، وإلى تقوية ودعم صورة المؤسسة وطنيا وخارجيا، فبقاء واستمرار المؤسسات الصناعية الجزائرية مرهون بتحولها إلى مدخل مرتبط بالوقاية من التلوث الناتج عن عملها، حيث تعمل على دراسة الوضعية البيئية للمؤسسة حاليا، وتحول اهتمام المؤسسة إلى استخدام تكنولوجيات أكفأ وأنظف، تجعل منها تستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج أدنى حد من الغازات والملوثات، كما تستخدم معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتجعلها قابلة للتدوير، هذه التحولات أو التطورات التكنولوجية تدعى بالتحول إلى الكفاءة البيئية، والتي تعرف على أنها: " توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية تشبع الاحتياجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة للوصول بها إلى المستوى الذي يتناسب مع طاقة الأرض".

لذا سوف نعالج في هذا الفصل مفهوم المسؤولية البيئية من خلال التطرق إلى مفهوم كل من البيئة والتلوث وعناصر كل منهما، لنصل إلى تعريف واضح للمسؤولية البيئية، كما قمنا باستخلاص أهميتها وفوائد تبنيها، دون أن ننسى تحديد العوائق التي تواجه المؤسسة عند محاولتها تبني هذا المفهوم.

المبحث الأول: ماهية البيئة والإدارة البيئية

ليس من السهل تحديد مدلول عام البيئة، حيث اختلف العلماء والباحثون في هذا المجال في وضع إطار عام لمفهومها، ولأهمية هذه الأخيرة وتداخلها بشكل كبير مع أنشطة المنظمات، فهي مصدر للمواد الأولية بالإضافة إلى أنها تعتبر البنية الأساسية لإقامة مختلف المشاريع، مم يحتم على المنظمات إدخال هيكل الإدارة البيئية في جميع أنشطتها حتى تضمن الاستغلال الأمثل للعناصر البيئية دون أن تضر بها وتسبب التلوث الذي يعتبر مفهومه متاهة كثيرة القنوات ومتعددة المسالك التي تمس جميع مجالات حياة الإنسان.

المطلب الأول: تعريف البيئة و عناصرها

1- تعريف البيئة: يستخدم مصطلح البيئة في العديد من العلوم و المجالات المختلفة، و يتغير مفهوم هذا المصطلح تبعا للموضوع الذي يستخدم فيه والغاية منه، وحسب تخصص الباحث الذي يتناوله وفلسفته في طرح الموضوع، ولبيان مفهوم البيئة في نطاق هذه الدراسة يقتضي منا الأمر إبراز ثلاث مفاهيم، لغوية ، اصطلاحية وقانونية.

أ- التعريف اللغوي: يقصد بالبيئة في اللغة العربية "المكان أو المنزل أو الوسط الذي يحيا فيه الكائن الحي مع غيره من الكائنات، كما يعبر بها عن الحالة أو الهيئة التي عليها هذا الكائن، وكلمة البيئة هي الاسم للفعل تبوأ أي نزل أو أقام ، وتبوأه أي أصلحه وهيأه، كما تستخدم ألفاظ البيئة والمباءة والمنزل كمفردات "[1].

أما بالنسبة للغة الفرنسية فالبيئة يقابلها مصطلح Environnement، الذي يدل على مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية التي تصنع نظام محدد، سواء كان فردا أو نوعا، حيزا مكانيا، أو موقع إنتاج [2].

ب- التعريف القانوني:

من الأفضل التطرق للتعريف القانوني للبيئة لأن هذا المجال تحدده القوانين والتشريعات بشكل أدق، حيث ورد هذا تعريف في العديد من الاتفاقيات وفي الكثير من المؤتمرات، كما أدرجت كافة الدول مفهوم البيئة في التشريعات البيئية التي أصدرتها وإن اختلف هذا المفهوم من دولة لأخرى.

عرف **المشرع الجزائري** البيئة تعريفا موسعا ،حيث انه بموجب المادة4 من قانون 10/03 بين المشرع الجزائري بان المفهوم القانوني للبيئة يتشكل من جميع العناصر الطبيعية والعناصر التي أوجدها الإنسان، فنص على أن

[1] وليد عايد عوض الرشيدي، "المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة"، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، الأردن، 2012، ص 13.

[2] GROUPE ISA, Définitions de l'environnement, p1.

"تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا المناظر والمعالم الطبيعية"[1].

ج-التعريف الاصطلاحي: يرى المختصون أن البيئة هي:"المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت شيدها لإشباع حاجاته"[2].

وفي علم البيئة الحديث تعرف بأنها " كل مكونات الوسط الذي يتفاعل فيه الإنسان ويتحصل منه على مقومات حياته من غداء، كساء،دواء، ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشري"[3].

وعرف **الإعلان الصادر عن مؤتمر البيئة البشرية** الذي عقد في **ستوكهولم** بالسويد عام 1972 البيئة "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته "[4].

أما **المؤتمر الدولي للتربية البيئية** الذي عقد في مدينة **تبليس** بجمهورية جورجيا السوفييتية خلال الفترة من 13-26 أكتوبر 1977 عرف البيئة بأنها: "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء وهواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع إخوانه البشر"[5].

2- عناصر البيئة:

تكونت العناصر الطبيعية قبل وجود الإنسان، كما تتشكل من عناصر أخرى صنعها الإنسان، للتكيف مع متطلبات الطبيعة وتسمى هذه العناصر بالمستحدثة، وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتمد على هذا الأساس في تصنيف عناصره، وهناك من يعتمد على تصنيف عناصر البيئة إلى ثلاث مكونات وهي :البيئة الترابية ثم البيئة الهوائية وأخيرا البيئة المائية، ومبررات هذا التصنيف أن العناصر التي استحدثها الإنسان حتى وأن أصبحت جديرة بالحماية، فإنها لابد أن نقام على عناصر طبيعية (الأرض)، ومن هنا فانه حتى بالرجوع إلى المفهوم القانوني الصرف للبيئة يتبين أن العناصر الأساسية المكونة للبيئة لا تخرج عن العناصر الثلاثة الآتية:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 43، 20 جويلية 2003، ص10.

[2] سليمان منصور يونس الحبوني، "الضبط الإداري البيئي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص5.

[3] محمد عبد البديع، "الاقتصاد البيئي والتنمية"، دار الأمين، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص10.

[4] الطاهر خامرة، "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في التحقيق التنمية المستدامة -حالة سونطراك-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007/2006، ص16.

[5] وليد عايد عوض الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

أ- البيئة البرية : تشمل التربة والجبال والمباني والتراث الحضاري الإنساني المقام عليها، وكذا الغطاء النباتي الموجود بها، كالغابات والمراعي والحقول وكل ما يعيش عليها من كائنات حية كالإنسان والحيوان والطيور والحشرات ...الخ.

ب-البيئة المائية: وتتمثل في البيئة البحرية للدولة المتكونة من البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة والمنطقة الاقتصادية والحرف القاري وأعالي البحار، وتضم أيضا البيئة النهرية بمختلف فروعها والبحيرات الداخلية، والثابت علميا أن هذه الثروة المائية تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن البيولوجي للكرة الأرضية.

ج- البيئة الهوائية: تتشكل من الهواء الذي هو خليط من الغازات المكونة له، بخصائصه الطبيعية وبنيته المعروفة ويشكل غلاف جوي يحيط بالكرة الأرضية، يتكون أساسا من غاز النيتروجين والأوكسجين، بالإضافة إلى ثاني أكسيد الكربون والأرغون الخامل وبخار الماء وغازات أخرى نادرة مثل الهليوم، الهدروجين والميثان، فإن هذه المكونات الغازية لو زادت نسبها أو انخفضت عن حدها الطبيعي، فان ذلك يؤدي إلى خلل في الاتزان البيئي، فينجر عنه تدهور في عناصر البيئة الأخرى ويتسبب في إلحاق أضرار متفاوتة الخطورة بالكائنات الحية قد تصل إلى درجة تهديد مظاهر الحياة تماما على سطح الأرض [1].

وتتعرض البيئة للعديد من الانتهاكات من طرف البشر، تتلخص في مفهوم التلوث بكل مظاهره الذي مس جميع العناصر لبيئية من ماء وهواء وتربة، نتج عنه اختلال في التوازن البيئي ومشاكل لا حصر لها منها الاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون، هذا ما دفع بالكثير من المهتمين بالبيئة إلى دراسة مشكلة التلوث وتحديد مفهومه وكذا عناصره وأنواعه.

[1] عبد الحق خنتاش، "مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص تحولات دولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص ص 10-12.

المطلب الثاني: تعريف التلوث، عناصره و أنواعه

1-تعريف التلوث:

أ- لغة:

جاء في **مختار الصحاح** " لوث " ثيابه بالطين " تلويثاً " أي لطخها و (لوث) الماء كدره(بمعنى غيره) [1].

وهكذا نلحظ أن معنى (تلوث) اسم يدور حول تغيير الحالة الطبيعية للأشياء، بخلطها بما ليس من ماهيتها، أي بعناصر غريبة عنها، فيكدرها أي يغير من طبيعتها، بما يعوقها عن أداء وظيفتها ومهمتها المعدة لها.

ولا تبتعد **اللغة الفرنسية** عن ذلك حيث عرف التلوث على انه"جعل البيئة غير صحية أو خطرة من خلال نشر المواد السامة، سواء في التربة، الماء، أو الغلاف الجوي"[2].

ب- قانونا:قنن المشرع المصري مفهوم تلوث البيئة وذلك عندما نص على تعريفه في البند السابع من المادة الأولى من القانون رقم 04 لسنة 1994 بأنه "أي تغيير في خواص البيئة مم قد يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية"[3].

وعرف المشرع التونسي في المادة الثانية من القانون رقم 91 لسنة 1993 المتعلق بحماية البيئة التلوث بأنه:" إدخال أية مادة ملوثة في المحيط بصفة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت بيولوجية أو كيمياوية أو مادية"[4].

أما المشرع الجزائري فقد عرف لتلوث في الفقرة التاسعة من المادة 4 من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنه: "كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية"[5].

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء3، القاهرة، 1986، ص 878.

[2] Le petit LAROUSSE-en couleur-, librairie LAROUSSE, 6e, France, 1980.

[3] عمار خليل التركاوي، "مسؤولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي"، كلية الحقوق، جامعة دمشق، ص 47.

[4] منصور مجاجي، "المدلول العلمي المفهوم القانوني للتلوث البيئي"، مجلة المفكر، العدد الخامس، بسكرة، مارس2010، ص103.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد43، 28 أوت 2013، ص10.

ج- اصطلاحا: فالتلوث هو "كل ما يؤثر على البيئة سلبا سواء بالتأثير في جميع عناصر البيئة أو ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية"[1].

- أو هو "كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية أو غير الحية، لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها"[2].

- وفي إطار المجهودات الدولية لحماية البيئة ظهرت بعض المحاولات التي تهدف إلى تحديد مفهوم التلوث من الناحيتين الفنية والاصطلاحية، فقد أقرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفاً ذائعاً لقي قبولاً كبيراً من جانب الفقه، يقرر أن التلوث "هو قيام الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر، بإضافة مواد أو طاقة إلى البيئة، تترتب عليه آثار ضارة، يمكن أن تعرض صحة الإنسان للخطر، أو تمس بالموارد الحيوية، أو النظم البيئية على نحو يؤدى إلى التأثير على أوجه الاستخدام المشروع للبيئة.

2- عناصر التلوث: يقصد بعناصر التلوث تلك العمليات التي تسببه والتي تتخذ أشكال عديدة تتمثل في:

أ- إدخال مواد ملوثة في الوسط البيئي:

يتحقق التلوث بسبب إدخال مواد (صلبة ،سائلة أو غازية) أو طاقة أيا كان شكلها في الوسط الطبيعي، فتحدث اضطرابات في الأنظمة البيئية المختلفة، وتسبب أضرارا تصيب الكائنات الحية، بحيث يكون وجود هذه المادة أو الطاقة الملوثة في البيئة الطبيعية يغير كيفياتها أو كمياتها، أو في غير مكانها أو زمانها، بما من شانه الإضرار بالكائنات الحية أو بالإنسان في أمنه أو صحته أو راحته.

ب- حدوث تغير بيئي ضار:

ينبغي القول بتحقق حالة التلوث البيئي، أن يؤدي إلى إدخال المواد الملوثة في الوسط البيئي إلى حدوث تغيير بيئي غير مرغوب فيه، في الخواص الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية للوسط البيئي المعني (هواء،ماء، تربة...الخ)، وهذا التغيير تبدأ معالمه بحدوث اختلال في التوازن الفطري أو الطبيعي القائم بين عناصر ومكونات البيئة، باختفاء بعضها أو قلة حجمها أو بنيتها بالمقارنة بالبعض الآخر أو بحالتها الأولى، أو بالتأثير على نوعية أو خواص تلك العناصر[3].

[1] خالد مصطفى قاسم، "الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص117.

[2] عمار خليل التركاوي، مرجع سبق، ص46.

[3] المرجع نفسه، ص ص 104- 105.

ج- أن يكون التلوث بفعل الإنسان:

لابد أن يكون التلوث عائدا للإنسان، ذلك أن الطبيعة قد تتدخل في إحداث التغير (عن طريق العواصف والبراكين والزلازل و الفيضانات)، ولكن هذه الظواهر رغم ما نجعله من تهديد للتوازن البيئي، فإنها لا يمكن أن تكون محلا للتنظيم القانوني لحماية البيئة، إذ يقتصر هذا التنظيم على التغيير الإرادي للبيئة (أي بفعل الإنسان)[1].

3- أنواع التلوث:

أ-بالنظر إلى مصدره:

يقسم التلوث استنادا إلى مصدره إلى نوعين، تلوث طبيعي و تلوث صناعي:

- التلوث الطبيعي: يجد التلوث الطبيعي مصدره في الظواهر الطبيعية التي تحدث من حين لآخر دون تدخل من جانب الإنسان، مثل الملوثات المنبعثة من البراكين وغازات أول أكسيد الكربون والزلازل والفيضانات وغيرها كما تسهم بعض الظواهر المناخية كالرياح والأمطار في إحداث بعض صور التلوث البيئي، وتتسم هذه المصادر بصعوبة واستحالة السيطرة عليها ورقابتها[2].

- التلوث الصناعي: ينتج التلوث الصناعي من فعل الإنسان ونشاطه أثناء ممارسته لأوجه حياته المختلفة،وهذا التلوث يجد مصدره في أنشطة الإنسان الصناعية والزراعية والخدمية والترفيهية وغيرها، وفي استخداماته المتزايدة لمظاهر التقنية الحديثة وابتكاراتها المختلفة، بحيث نجد هذا النوع من التلوث مصدره فيما تنفثه المصانع وعوادم السيارات والمبيدات والضوضاء والفضلات الصناعية والزراعية والمنزلية وغيرها[3].

ب- بالنظر إلى آثاره على البيئة:

التلوث المعقول: هو درجة محددة من درجات التلوث لا تكاد تخلو منطقة من مناطق العالم منها، ولا يصاحب هذا النوع من التلوث أية مشاكل بيئية رئيسية أو إخطار واضحة على البيئة أو على الإنسان أو على بقية الكائنات الحية الأخرى.

التلوث الخطير: هذا النوع من التلوث يمثل مرحلة متقدمة، تتعدى فيها كمية ونوعية الملوثات خط الأمان البيئي الحرج، وتبدأ في التأثير السلبي على العناصر البيئية الطبيعية أو البشرية بشتى إشكالها ، وهذه الدرجة من التلوث تبرز بشكل واضح في الدول الصناعية، ومن أمثلة ذلك ما حدث في مدينة لندن سنة 1955 ، فقد تغطت المدينة بسحابة كثيفة من الضباب الدخاني عدة أيام ،نتيجة احتراق ناقلة نفط قرب السواحل البريطانية

[1] عمار خليل التركاوي، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] عارف صالح مخلف، "الإدارة البيئية -الحماية الإدارية للبيئة-"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص57.

[3] المرجع نفسه، ص 58.

وقد نتج عن ذلك وفاة ما يقرب من (4000) شخص من سكان هذه المدينة، كما أصيب عدد كبير من السكان بأضرار في الجهاز التنفسي[1].

التلوث المدمر: يعتبر اخطر أنواع التلوث، حيث تتعدى فيه الملوثات الحد الخطير لتصل إلى الحد القاتل أو المدمر، وفيه ينهار النظام الايكولوجي ويصبح غير قادر على العطاء نظرا لاختلال التوازن البيئي بشكل جذري[2]، ومن أمثلة الأنشطة التي تؤدي إلى هذا النوع من التلوث، إقامة المشروعات الجديدة كالمصانع والمعامل والمباني بطريقة عشوائية وسط الأراضي الزراعية والغابية دون تخطيط عمراني دقيق، إذ يتم توسع مدن توسعا ماديا غير منضبط ليشكل خطرا على البيئة، نظرا لما في ذلك من استنزاف للموارد الطبيعية الذي يعتبر من أول مظاهر التلوث .

ج- بالنظر إلى نوع البيئة التي يحدث فيها:

التلوث الهوائي: يعرف تلوث الهواء بوجود مادة أو أكثر من الملوثات في الهواء مثل الغبار أو الأبخرة أو الغازات أو الروائح أو الدخان أو المواد المتطايرة بكميات وخصائص وبقاء لمدة كافية للضرر بالإنسان أو الحيوان أو النبات أو الممتلكات أو بسبب عدم الراحة عن طريق الأنف أو الأذن أو أعضاء الجسم المتضررة أو ما يتعارض مع استمرار الحياة الفطرية بشكل طبيعي[3].

التلوث المائي: أن تلوث المياه يعني وجود أي نوع من الملوثات بنسبة تؤثر على صلاحية الماء وجعله غير مناسب للاستعمال المراد منه، سواء كانت منزلية أو صناعية أو بالنسبة للحياتين المائية و البرية، وإذا طبقنا هذا الاعتبار على الماء في البيئة العالمية لوجدناه ملوثا في أنحاء متفرقة منها بفعل مصادر متعددة، حيث أنه إذا ما استعرضنا مصادر تلويثه سنجدها تشمل على : التلوث بمخلفات المصانع، والتلوث بالنفط، والتلوث بالمبيدات والتلوث بالمخلفات الآدمية والتلوث بالنباتات المائية والتلوث الحراري والتلوث نتيجة المعالجة الكيميائية وخصوصا في الدول التي تعتمد في الشرب على مياه الأمطار[4].

[1] محمد المهدي بكراوي، "حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة –دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص54 .

[2] محمد المهدي بكراوي، المرجع نفسه، ص 55.

[3] إبراهيم بن عبد الحميد عالم، "إطلالة على أنواع التلوث البيئي والتوعية"، جمعية البيئة السعودية، محافظة جده، السعودية، ص167.

[4] أمينة كسيرة ،"الاتصال والتربية البيئية الشاملة"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاتصال البيئي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص31.

تلوث التربة: يقصد به إدخال أجسام غريبة في التربة، ينتج عنه تغير في لخواص لكيميائية أو الفيزيائية أو البيولوجية، بحيث تؤثر في الكائنات الحية التي تستوطن في التربة، وتسهم في عملية التحلل للمواد العضوية التي تمنح التربة قيمتها وصحتها وقدرتها على الإنتاج[1].

المطلب الثالث : الإدارة البيئية

1 -تعريف الإدارة البيئية:

"يمكن تعريف الإدارة البيئية بمعناها العام بأنها مجموعة الأنشطة التي يتم تنفيذها في مجتمع ما بهدف حماية البيئة، أو أنها معينة تقوم من خلالها مجموعة من المؤسسات، سواء حكومية أو في القطاع الخاص، بتطبيق عدد من الآليات لتنفيذ مجموعة من الإجراءات ذات الجدوى الاقتصادية، وذلك في إطار أهداف مجتمعية محددة لتحسين نوعية البيئة وحماية الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية"[2].

2- مهام الإدارة البيئية:

يمكن إجمال مهام الإدارة البيئية فيما يلي:

- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية والإشراف على تنفيذ الإجراءات الصحيحة الجديدة لمعالجة والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية وتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف، وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة، وتشجيع استخدام المواد غير المسببة للتلوث، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتوج للحد من انبعاث الملوثات.
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.
- تعزيز المشاركة المحلية والإعلامية.
- تبحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين جودة الحياة.
- تبحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.
- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات، وفهم هذا المنذور في المؤسسات الصناعية يجعل من حماية البيئة مصدرا لتنافسيتها[3].

[1] منصور مجاجي، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2] عصام الحناوي، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة-المجلد الثاني: البعد البيئي- الدار العربية للعلوم-ناشرون بموجب اتفاقية مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص421.

[3] فاتح مجاهدي، شراف براهيمي،" الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية- بالإشارة إلى حالتي مؤسستي Sony و IBM-"، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ص3.

3- آليات تطبيق الإدارة البيئية (الإنتاج الأنظف):

إن إقامة تنظيم مؤسسي مستقل يدار ذاتيا لإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية يعني تحقيق أهداف الإنتاج في صيغته العالمية الجديدة وهو ما يعرف بالإنتاج الأنظف، بهدف دفع الصناعة إلى تحسين كفاءتها وتوفير الإدارة الفعالة لبرامج تحديث العمليات الصناعية، ويمكن لهذه الإدارة في إطار تمتعها بوضع مميز في المؤسسة تقييم طبيعة مشكلات التلوث في المؤسسة وتنفيذ خطة تتماشى مع الظروف البيئية والاقتصادية السائدة .

ويعرف الإنتاج الأنظف بأنه "التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة"[1].

كما يعرف على انه" التطبيق المستمر لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات الإنتاجية والمنتجات للإقلال من المخاطر على الإنسان والبيئة"[2].

أ-متطلبات الإنتاج الأنظف: وتكمن متطلبات الإنتاج الأنظف فيما يلي:

- وجود متطلبات عالمية مثل اتفاقيات التغير المناخي.
- ازدياد صرامة القوانين البيئية المحلية.
- تأثير السمعة البيئية على المنتج التسويقي.
- المحافظة على الموارد الطبيعية الخامة الداخلة في التصنيع.
- بروز أهمية توفر الكوادر المؤهلة في المجال البيئي.

ب- أهداف الإنتاج الأنظف:

يهدف الإنتاج الأنظف إلى:

- حماية صحة الإنسان والبيئة.
- تفادي النفايات والإنبعاثات أو تقليلها إلى الحد الأدنى.
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والطاقة إلى المستوى الأمثل.
- تحقيق مستويات أعلى من الجودة والإنتاج والربح المادي.
- تحويل المواد ذات السمعة البيئية السيئة إلى مواد مفيدة والتسابق السوقي نحو الوصول إلى اكبر حصة سوقية.
- زيادة حصة هذه الصناعات في الأسواق العالمية.

[1] فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، صليحة حفيفي، "الأداء البيئي كإستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية-دراسة حالة مصنع الاسمنت و مشتقاته بالشلف-"، الملتقى الدولي الرابع حول لمنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج مجال المحروقات في الدول العربية، ص5.

[2] زكريا طاحون، "إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف"، مطبعة ناس بعابدين، الطبعة الأولى، القاهرة، جانفي 2005، ص101.

- تجنب المنظمة للمخاطر البيئية وتخفيف ضغوط القوانين التي تحميها[1].

المبحث الثاني: ماهية المسؤولية البيئية

تمثل المسؤولية البيئية عنصرا من عناصر المسؤولية الاجتماعية الموضوعة على عاتق منظمات الأعمال، وقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع كثيرا من قبل الدول والمنظمات العالمية والإقليمية في السنوات الأخيرة، وخاصة مع ارتفاع حجم الأنشطة الاقتصادية وامتدادها على حساب المكتسبات البيئية، وهذا دون أن ننسى استعمالها لمواد ملوثة للمحيط الذي تعمل فيه، وسيتعرض الباحث من خلال هذا المبحث إلى مفهوم المسؤولية البيئية وعناصرها، وكذا فوائدها و معيقات تبنيها.

المطلب الأول: تعريف المسؤولية البيئية

نظرا للتأثير الكبير الذي تمارسه أنشطة الشركات والمؤسسات على البيئة مقوماتها، فقد أصبحت تعنى بمتابعة مستمرة ودقيقة من قبل الاقتصاديين والمنظمات الإقليمية والدولية، وقد أسهمت جهود هذه المتابعات في بلورة العديد من المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمسؤولية البيئية والعناصر المكونة لها.

بحيث يمكن تعريف المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال على أنها مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للشركات، تخفيض التلف والإنبعاثات، تعظيم كفاءة إنتاجية مواردها، وتقليص الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية مستقبلا[2].

وتتضمن المسؤولية البيئية في تقاريرها تقييم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال بأحدث مراحل التطور المحاسبي، فوظائف الإدارة التي تضطلع بالمسؤولية البيئية وبالأخص وظائف المحاسبة قد ازدادت ازديادا مضطردا مع ازدياد حجم الوحدات الاقتصادية، وبصفة خاصة الشركات المساهمة[3].

وتظهر المسؤولية البيئية من خلال إستراتيجية القائمين على أعمال الشركات التي يضعونها من أجل الوصول إلى مستوى معين من الأداء البيئي، بما يدعم مبادئ النمو المستديم. وبذلك يعرفها Huckel (1995)على أنها "إلزامية صناع القرار على وضع قرارات تسمح بحماية وتحسين سلامة البيئة، واتخاذها ضمن اهتماماتهم الأولية[4].

---

[1] فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، صليحة حفيفي، المرجع السابق، ص ص5-6.

[2] - Piotr Mazurkiewicz, " Corporate environmental responsibility: Is a common CSR framework possible?", DevComm-SDO, World bank, P07.

[3] محمد زيدان، محمد يعقوبي، "الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية و مدى تحملها المسؤولية تجاه البيئة"، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص3.

[4] -Environnementale Responsability, www.johnsabella.com/pdfs/EnvironmentalResponsibility.pdf , Date de vu: 16-12-2011, P60.

وحسب منظمة البيئة الكندية غير الحكومية (ENGO)، المؤسسة المسئولة بيئياً هي التي تسطر أنشطتها على أساس مبادئ بيئية، بما يساعد المجتمع على المحافظة عليها[1].

وبذلك يمكن تعريف المسؤولية البيئية الموضوعة على عاتق منظمات الأعمال على أنها جزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع ككل، والتي تختص بتحليل آثار أنشطتها على البيئة العاملة فيها ومقوماتها، وإبراز كيفية قياس هذه الآثار واحتسابها بما يضمن تحمل المؤسسة لها وحماية العناصر البيئية منها بالتبعية.

المطلب الثاني : أهمية تبني المسؤولية البيئية

يمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة الصناعية، في ما يلي:

- تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية.

- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.

- البحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة.

- البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيم بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.

- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات[2].

المطلب الثالث: عناصر واستراتيجيات المسؤولية البيئية

1- عناصر المسؤولية البيئية:

يمكن تلخيص أهم العناصر التي من خلالها يمكن لمنظمة الأعمال الالتزام بمسؤولياتها البيئية في العناصر التالية:

- تحقيق الفعالية البيئية: وعليه فإن الفعالية البيئية تعرف بأنها: مستوى الفعالية الذي يتم عنده تجسيد الأهداف البيئية تزامناً مع الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والطاقة،[3] فهي طريقة عملية يمكن للمنظمة بالاعتماد عليها في أن تضع وتحقيق أهدافهاً في مجال أدائها البيئي، فالفعالية البيئية هي طريقة تسيير تشجع المنظمة على أن تكون

[1] محمد بوزيان، محمد يعقوبي، مرجع سابق، ص3.

[2] ساسي سفيان،"المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية -حالة الجزائر-"، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد02، طرابلس، لبنان، جوان 2013، ص15.

[3] طارق راشي، "دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال"، المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013، ص 11.

أكثر تنافسية وابتكار ومسؤولية على المستوى البيئي،كما أن تشجيع الفعالية البيئية يكون بأن تنتج أكثر بموارد أقل ويتم ذلك من خلال ما يسمى بإعادة استعمال الفضلات منذ البداية في تصميم المنتج وإنتاجه، وكذلك بتفادي تبذير الموارد والتلوث،[1] أما بالنسبة للفعالية البيئية المتعلقة بالمنتج تعرف على أنها: نسبة جودة المنتج إلى تأثيراته على البيئة، وتكون أحسن كلما رفعة المنظمة من جودة المنتج وأنقصت من تأثيره السلبي على البيئة.

فالمنظمة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية، بالإضافة إلى ذلك تجني الفوائد التالية:

- تخفيض استخدام المواد في المنتجات والخدمات.
- تخفيض الكثافة الطاقوية (تخفيض الوحدات الداخلة من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج).
- تخفيض الانبعاثات السامة.
- تعظيم استرجاع المواد المستخدمة.
- تعظيم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- تدعيم استدامة المنتجات (زيادة دورة حياة المنتوج).
- رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات والخدمات [2].

- تبني مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة: لقد تبنت العديد من منظمات الأعمال سياسات من أجل الحماية المتواصلة والمستدامة للبيئة، وقامت بتطوير آليات وإستراتجيات تدعم حماية البيئة وتحقق الربحية في نفس الوقت، وذلك ما يوضحه الشكل الموالي رقم (1)، الذي يبين المصفوفة التي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على مدى التقدم نحو تحقيق الحماية المستدامة للبيئة، وبتالي الحكم على مدى التزام المنظمة بمسؤوليتها البيئية، وذلك بناءاً على أربعة عناصر رئيسية متمثلة في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئية، وتقديم تكنولوجيات بيئية جديدة، ومحاولة منع والتقليل من التلوث، وأخيراً إدارة المنتج.

[1] http:www. "ecobase21.antidot.net/fichiers/Ecoeff.html:" 05/11/2010,date de vu :3/2/2015.

[2] الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، "التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص151.

الشكل رقم (1): مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة

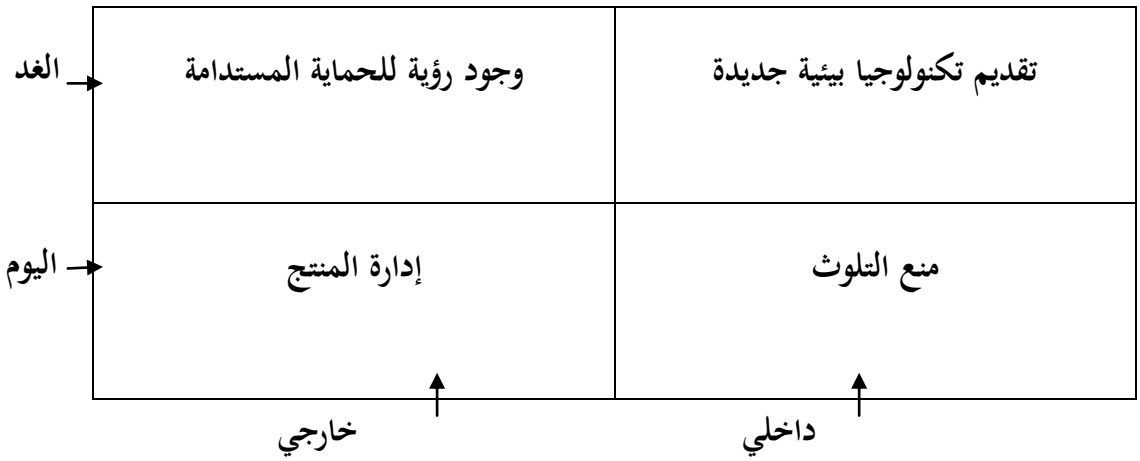

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على :جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، "التسويق المعاصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص487.

من خلال تحليل الشكل أعلاه، فهناك أربعة حالات تعبر عن مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة فالحالة الأولى تتمثل في محاولة منع التلوث، حيث يتضمن هذا المدخل ما هو أكثر من الرقابة على التلوث أو محاولة معالجته بعد حدوثه إلى الحد أو منع الفاقد أو المخلفات من التواجد أصلا، أما الحالة الثانية فهي تعبر عن إدارة المنتج التي تتعدى الحد من التلوث الناتج عن مراحل العملية الإنتاجية إلى كل ما يسببه المنتج خلال دورة حياته ومن مخلفات استعمالاته النهائية.

وتكمن الحالة الثالثة في ابتكار تكنولوجيات بيئية جديدة من خلال تطلع المؤسسة إلى المستقبل والتخطيط لابتكار وتطوير تكنولوجيات متوافقة وتساهم في حماية البيئة، أما الحالة الرابعة والأخيرة تتمثل في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئة، فهي بمثابة الإطار المرشد الذي يتم الاستناد عليه في كل التصرفات المستقبلية في ما يخص حماية البيئة من خلال الكيفية التي يجب أن تقدم بها المنتجات ويتم بها إدارة العمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية ...وغيرها.

- تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة: إن تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة لمنظمات الأعمال هو الدراسة تقييم الأثر البيئي هو دراسة الآثار الايجابية والسلبية المحتملة للمشروع على البيئة من كافة جوانبها: الطبيعية، الحيوية، الاقتصادية والاجتماعية، وتقدير هذه الآثار بالنفقات والعوائد الاجتماعية والآثار البيئية كمعيار للاختيار بين البدائل المطروحة[1].

إن الهدف العام لتقييم الأثر البيئي في إطار تحليل المشروع هو ضمان السلامة البيئية للمشاريع الإنمائية الجديدة لمنظمات الأعمال، وهذا يعني أن أثار المشروع على امتداد حياته المتوقعة لا تفسد البيئة بدرجة غير

[1] سلمى عائشة كيحلي وآخرون، "التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة"، جامعة ورقلة، ص465.

مقبولة، وأنه لا يتوقع أن تتولد عنه أثار تسهم في تدهور البيئة إلى أمد بعيد،كما يستهدف التقييم البيئي للمشروع تحديد التدابير الرامية إلى تخفيف حدة الآثار البيئية الضارة وتعزيز الآثار الإيجابية،[1] ويتم عادة تقييم الآثار البيئية بغية تقرير الجدارة البيئية الإجمالية لكل بديل. وهذا كله يعبر عن وجه أخر من أجه المسؤولية البيئية للمنظمة.

2- الاستراتيجيات البيئية:

حتى تتبنى المنظمة المسؤولية البيئية وجب عليها اختيار إستراتيجية معينة تبني عليها السياسة البيئية التي تناسب نشاطها ونوع المشاريع التي تنجزها، فالاستراتيجيات البيئية هي استراتيجيات تصمم لإيجاد فرص النجاح الاقتصادي طويل الأمد والمنسجم مع حماية النظام البيئي وهدفها ليس تحقيق الربح وإنما العمل لتجنب الضرر والأذى الممكن وقوعه في النظام البيئي وبالتالي فإنها تهدف لتقديم الفوائد التنافسية المتعلقة بتحقيق التوفير في التكاليف، أو اختلاف السوق أو تنويعه، أو كليهما معا[2].

أ- أنواع الاستراتيجيات البيئية: وتدعى باستراتيجيات قابلية الاستدامة، وقد حددت بنوعين بناءا على الفوائد التنافسية التقليدية لها هما:

- استراتيجيات مقادة بالسوق: حيث تتمتع المنظمة بفوائد تنافسية ناجمة عن الاختلافات البيئية عن منافسيها، وذلك عن طريق احد الفرص:

- إعادة تصميم السلع بحيث تكون حساسة بيئيا، أو تطوير سلع جديدة حساسة بيئيا.
- الدخول إلى أسواق جديدة حساسة بيئيا.
- إعادة تصميم غلاف السلعة حتى يكون صديقا للبيئة.
- التكامل بين الجهود البيئية نشاطات الإعلان والترويج[3].

- استراتيجيات مقادة بالعمليات: وتطبق هذه الأخيرة من خلال تخفيض التكاليف عن طريق التحسين في العمليات الإنتاجية للمنظمة الناتجة عن توفير الطاقة وحفظ ووقاية الموارد، وتخفيض التلوث والنفايات، وتشمل على:

- تحسين الرقابة على التلوث وتنظيم وترتيب الإهدار والنفايات، بالإضافة إلى نظم معالجة المياه.
- استعمال الموارد التي يعاد إنتاجها من مصادر داخلية وخارجية (إعادة التدوير).
- إعادة تصميم عمليات الإنتاج حتى تكون أقل تلوثا، وأكثر كفاءة في استعمال الموارد والطاقة.

[1] فتحي حنيش، "التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص ص 132-133.

[2] فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] المرجع نفسه، ص11.

- استعمال مصادر الطاقة القابلة للتجدد في عمليات الإنتاج[1].

المبحث الثالث: المسؤولية البيئية (دوافعها، مزاياها و عوائق تبنيها).

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية ضروريا في عصرنا هذا رغم عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية "OMC"، لهذا نجد أن المؤسسة الصناعية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعيا لكن الأصل فيها طابع الإجبار.

المطلب الأول: دوافع تبني المسؤولية البيئية

1- أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية : من أهم هذه الأسباب ما يلي:

-زيادة كمية النفايات وبالتالي زيادة المخاطر الناجمة عن الانبعاث والإصدارات الإشعاعية.

- إهدار الأنظمة البيئية والاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية.

- تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون.

- عدم الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها.

- ضعف أداء المؤسسة في النواحي البيئية وعدم تشجيع العاملين للتعرف على المتطلبات .

- زيادة التكلفة وعدم تحكم الإدارة بالجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.

- عدم السيطرة على سلوك الأفراد، وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل[2].

2- أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية :

إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية استجابة لمطالب جماعات الضغط، كما هو موضح فيما يلي:

- المتطلبات الحكومية : المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية.

[1] سليمة غدير أحمد، سلمى كيحلي عائشة، "دور الأداء البيئي في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية "، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص713.

[2] ساسي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص16.

– المستهلكين: لقد أصبحت البيئة إحدى العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وإحدى الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم وتفضيلهم لنمط معين من السلع دون غيرها.

– المساهمين والمستثمرين: تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحسين المؤسسات لأدائها البيئي.

– المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم. [1]

المطلب الثاني: فوائد تبني المسؤولية البيئية

لتبني المسؤولية البيئية فوائد عدة تتمثل في:

– ترشيد استخدام واستهلاك الموارد وتقليل احتمالات هدر الطاقة.

– زيادة الكفاءة العملياتية لأنظمة الإنتاج والعمال، لاسيما بجعل المحيط ملائم بيئيا.

– ترقية الأداء البيئي للمؤسسة، من خلال تقليص الانبعاثات السامة والخطيرة وتقليل كميات

النفايات الصلة والخطرة أيضا.

– إتباع تكنولوجيات وتقنيات نظيفة من خلال سياسات حماية المستهلك يحفز الزبائن على شراء المنتجات، وبالتالي رفع الحصة السوقية للمؤسسة.

– الاستفادة من امتيازات جبائية نتيجة احترام المؤسسة للقوانين والتنظيمات المتعلقة بالحفاظ على البيئة في بعض النظم الجبائية [2].

المطلب الثالث: عوائق تبني المسؤولية البيئية

تواجه المنظمة عند تبنيها للمسؤولية البيئية العديد من العوائق التي تصعب عليها تطبيق هذا المفهوم التي وتتمثل في:

– احتياج أجهزة المؤسسة البيئية إلى نظام معلومات ذو كفاءة يساعدها على تقدير حجم التلوث البيئي المترتب عن الأنشطة الإنتاجية.

[1] ساسي سفيان، المرجع السابق، ص17.

[2] علي قابوسة، حمزة طيبي، "منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 4، جامعة الوادي، جانفي 2014، ص181.

– تقتضي المنظومة البيئية كفاءات بشرية تستطيع إحداث التغييرات المطلوبة لتحقيق الأهداف البيئية للمؤسسة، وجوب العناية بالموارد البشرية من حيث تدريبهم وتكوينهم على حل المسائل البيئية.

– احتياج الأجهزة البيئية في المؤسسة إلى مخصصات مالية (أموال) لعمل التطويرات اللازمة لتحقيق الإنتاج الأنظف، وقد لا تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة المالية الكفاية لإرساء السياسة البيئية [1].

[1] علي قابوسة، حمزة طيبي، المرجع السابق، ص182.

خلاصة الفصل

أصبح التقدم الصناعي وتهافت الدول على تحقيق أسرع وأكبر معدل لنموها الاقتصادي والاجتماعي، يعرض البيئة للاستغلال غير الرشيد لمواردها، عندئذ صارت الحاجة ملحة لوضع قواعد تضبط سلوك الإنسان في تعامله مع البيئة على نحو يحافظ على توازنها الإيكولوجي ويحد من أضرار التلوث الذي أصبح يهدد مظاهر الحياة الطبيعية في الوسط البري، البحري و الجوي، و ذلك بإدخال مواد ملوثة أو بإحداث تغييرات ضارة في البيئة، وتعد المسؤولية البيئية أحد أهم المفاهيم الحديثة التي برزت على صعيد منظمات الأعمال المعاصرة، حيث أصبحت قضية تستدعي الانتباه لتنامي الشعور بأهميتها، مما دفع المنظمات إلى إتباع طرق وعمليات إدارية تكرس من خلالها سيرورة المحافظة على البيئة والمسؤولية البيئة، كنظام الإدارة البيئية الذي يعتبر محاولة جادة من طرف المنظمة لجعل المحافظة على البيئة وظيفة من وظائفها بإتباع آلية الإنتاج الأنظف وما ينتج عنه من تحسين للكفاءة الإنتاجية وزيادة الحساسية للمشكلات البيئية، فالمنظمة أو المؤسسة المطبقة لهذا المفهوم تلتزم بتحقيق الفعالية البيئية وتقييم الأثر البيئي لمختلف مشاريعها وذلك لتفادي الضغط الذي يمكن أن تولده متطلبات الحكومة، المستهلكين، المساهمين والمستثمرين، نتيجة زيادة وعي هذه الأطراف بضرورة وجود المسؤولية البيئية ضمن أولويات المنظمة ككل، بالإضافة إلى المزايا التي يحققها الحفاظ على البيئة من تقليل لإهدار الطاقة وتحسين صورة المنظمة أمام العملاء، والاستفادة كذلك من الامتيازات الجبائية التي تقدما الدولة للمنظمات الصديقة للبيئة.

مع هذا لا يمكن إنكار العوائق التي تعترض سبيل المنظمات لدى تطبيقها لهذا المبدأ، أهمها الحاجة إلى كوادر بشرية مختصة لتحقيق التغيرات المطلوبة بالإضافة إلى الإمكانيات المالية الضخمة لتحقيق آلية الإنتاج الأنظف.

مقدمة الفصل:

أصبحت الجزائر من بين الدول العربية التي تهتم بميدان المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، فهي تعمل بالتنسيق مع منظمات وجمعيات دولية على تشجيع مختلف المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة على العمل بهذه المبادئ السامية في الجانب الاجتماعي والبيئي، لاسيما أن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ذات طابع طوعي محض إذ هي عبارة عن قواعد أخلاقية أو أدبية غير ملزمة تهدف إلى ترسيخ مبادئ سامية في الجانبين البيئي والاجتماعي بداخل النشاط التجاري العالمي، و من خلال تبني المؤسسات لقواعد هذه المسؤولية، فإنها تتعهد أخلاقيا أن تتصرف تصرفا مسؤولا اجتماعيا بغض النظر عما هو مفروض عليها قانونا، وهذا لعلمها علم اليقين أن مصلحتها الاقتصادية تقتضي ذلك.

لذلك فان الدراسة في الجانب التطبيقي تهدف إلى إسقاط الإطار النظري على ارض الواقع، من خلال التعرف على مضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية حسب رأي العمال وحسب ما يحملونه كفكرة مسبقة عن هذا المفهوم، والاستراتيجيات التي تعتمدها كلتا المؤسستين في إطار تبنيها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية، كما سنحاول توضيح الفوائد المترتبة عن تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تساهم في تعزيز بقاء المنظمة وتطورها، وفي الأخير أبرزنا المشاكل والعوائق التي تقف عثر السبيل في وجه المؤسستين و تحول دون تبنيهما للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وتجسيدها في مشاريعهما الاقتصادية على أحسن وجه.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى.

بما أن الدراسة معنية بمعرفة مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى بولاية عنابة الحجار، فإنه من الضروري إلقاء بعض الضوء على طبيعة عمل المؤسسة وكذا موارده البشرية، وفي نفس الوقت التعريف بمجتمع وخصائص لأفراد الدراسة إلى جانب توضيح حدود الدراسة والظروف التي تمت خلالها بشيء من الإيجاز.

المطلب الأول:تعريف المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى وهيكلها التنظيمي

1- التعريف بالمؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى :

تعد المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى من اكبر المؤسسات المختصة في هذا المجال على المستوى الوطني، وهي عبارة عن شركة بالأسهم يقدر رأس مالها ب 364.000.000.000 دج، يقع مقرها الرئيسي بالطريق الوطني رقم 05 بالرغاية –الجزائر العاصمة–، كما لديها عدة فروع من بينها الفرع المتواجد على مستوى بلدية الحجار–عنابة–.

تنشط المؤسسة في مجال بناء المنشآت الفنية كالجسور والأنفاق وحيطان الإسناد عبر كامل التراب الوطني، يبلغ العدد الإجمالي لعمالها 3500 عامل، أما عدد عمال فرع عنابة 266 عامل منهم 21 إطار و245 عمال تنفيذ.

2- مشاريع المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى:

للمؤسسة عدة مشاريع موزعة عبر الولايات، فعلى مستوى ولاية عنابة تمثلت أهم مشاريعها في جسر على مستوى مدخل مدينة عنابة بمنطقة سيدي إبراهيم، وكذا حائط إسناد بدائرة البوني، أما على مستوى ولاية قالمة ستقوم بإنشاء مجموعة من الجسور لا تزال قيد الدراسة بالإضافة إلى مجموعة من الإنفاق، في حين على مستوى ولاية سوق أهراس تمثلت أهم إنشاءاتها في حائط إسناد بمنطقة عين سنور، وحائط إسناد بمنطقة أولاد إدريس حائط إسناد بمنطقة عين الزانة بالإضافة إلى جسر صغير لتسهيل عملية الري، وحائط إسناد بمنطقة الحنانشة.

3- الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى

شكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى

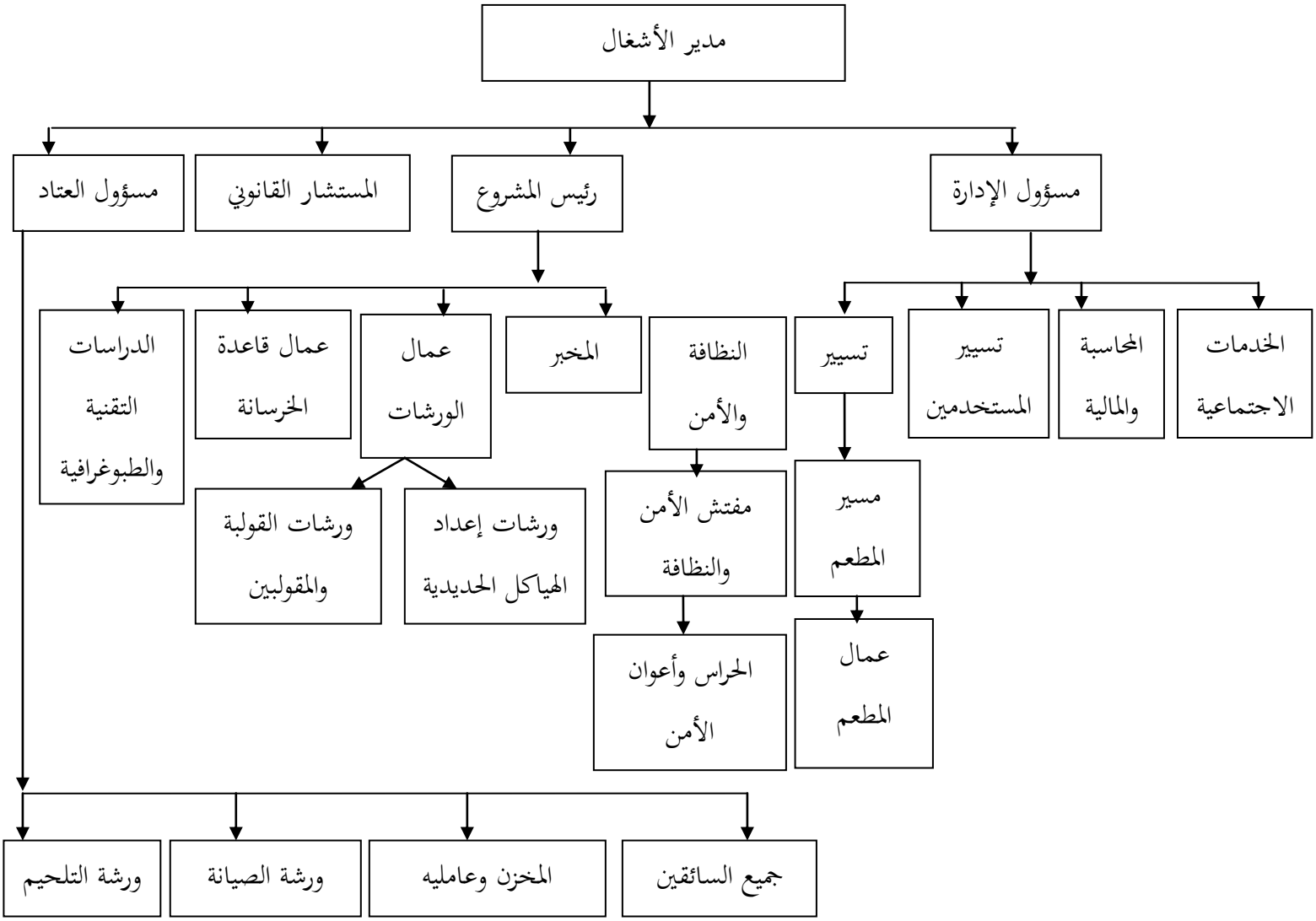

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: خصائص أفراد وعينة الدراسة بالمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى

تتكون عينة الدراسة من 50 عامل بالمؤسسة الوطنية للأشغال الفنية الكبرى بالحجار ولاية عنابة، وذلك باختلاف رتبهم من رؤساء ومرؤوسين.

وضمانا لمصداقية الاستمارة والحفاظ على قابليتها للتحليل والفهم السليم لأسئلتها، قام الباحث بمقابلة معظم أفراد العينة المدروسة شخصيا، وهو ما ساهم في الحصول على 47 استمارة أي ما نسبته 94% من إجمالي العينة المدروسة، وفيما يلي وصف مفصل لهذه العينة:

1-خصائص أفراد الدراسة وفق الجنس: يوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس:

الجدول رقم (2): توزيع أفراد الدراسة وفق الجنس.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	46	%98
أنثى	1	%2
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

كما هو موضح في الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة المدروسة من الذكور الذين حددت نسبتهم (98%) من إجمالي العينة بتكرار مقداره (46)، أما الباقي فهم إناث بنسبة(2 %) من مفردات العينة بتكرار مقداره أنثى واحدة، وهذا الفارق يرجع إلى طبيعة العمل داخل المؤسسة التي تتطلب جهد وقوة عضلية لا تستطيع أنثى تحملها نظرا للطبيعة البشرية للأنثى، ويمكن تجسيد ذلك بالشكل الموالي:

الشكل رقم (3): توزيع أفراد الدراسة وفق الجنس.

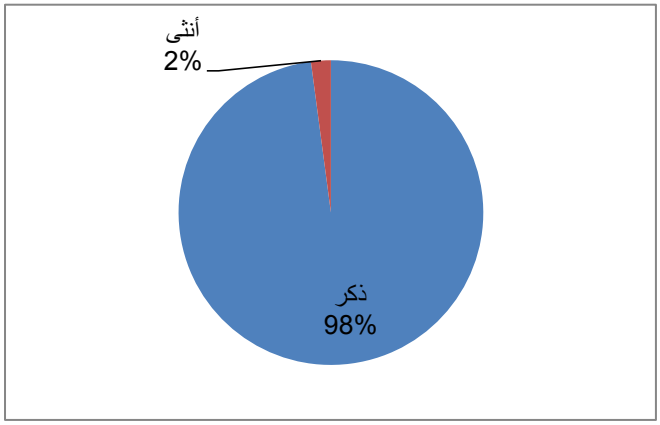

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

2- خصائص أفراد الدراسة وفق السن: للتعامل مع سنوات العمر فقد تم تقسيم متغير السن إلى (4) فئات عمرية، يوضحها الجدول الموالي والذي يوضح أيضا توزيع أفراد الدراسة وفقا لهذه الفئات:

الجدول رقم (3): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير السن.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى 30 سنة	12	%25,5
من 30 إلى40 سنة	13	% 27,7
من 40 إلى 50 سنة	15	%31,9
50 سنة فأكثر	7	%14,9
المجموع	**47**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

لقد تراوحت أعمار أفراد العينة مابين 20سنة و50 فما فوق، غير أن الملاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية مفردات العينة يتمركزون ضمن الفئة العمرية الأكثر تكرارا وهي الفئة الثالثة (من 40 إلى 50 سنة) بنسبة مئوية بلغت (31,9%)، تليها الفئة الثانية (من 30 إلى 40 سنة) بنسبة تقدر بـ (27,9%)، ثم تأتي الفئة الأولى (من 20 إلى 30 سنة) بنسبة قدرها (25,5%) حيث تمثل الفئتين السابقتين سن الشباب والذي له

مميزات خاصة منها الحيوية، النشاط، الحركة، وأخيرا تأتي الفئة الرابعة (50 سنة فأكثر) بنسبة مئوية مقدارها (14,9%) وهي تمثل الأشخاص ذوي الخبرة الطويلة، وهم يشكلون مواقع قيادية في المؤسسة، وما يمكن استنتاجه من ذلك أن أفراد الدراسة ترتكز أعمارهم في الفئتين الثانية والثالثة، ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4): توزيع أفراد الدراسة وفق متغير السن.

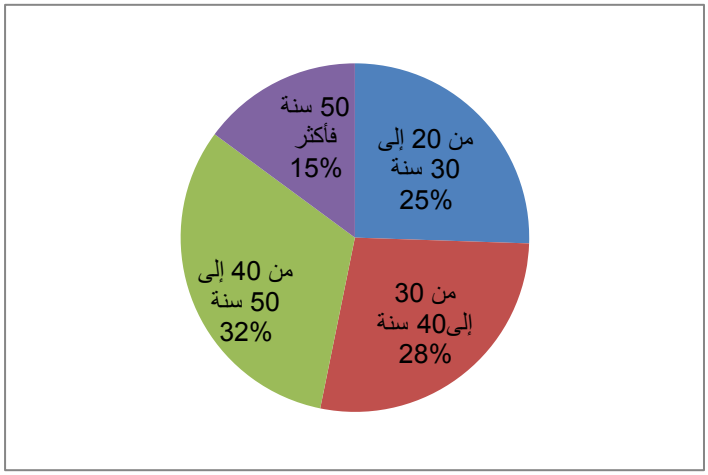

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

3-خصائص أفراد الدراسة وفق المستوى التعليمي: للتعامل مع المستويات التعليمية المختلفة لأفراد الدراسة تم اقتراح ستة خيارات يرى الباحث أنها تغطي كل عينات الدراسة، وهي موضحة في الجدول الموالي والذي يبين إلى جانب ذلك توزيع أفراد الدراسة وفقا لهذه الخيارات:

الجدول رقم(4): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	9	%19,1
متوسط	18	%38,3
ثانوي	11	%23,4
جامعي	9	%19,1
المجموع	**47**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

يلعب المستوى التعليمي دورا هاما في بلورة أفكار الفرد وإبراز شخصيته، وتكوين نظرته للواقع الاجتماعي والثقافي الذي يعيش ضمنه، وقد أشارت البيانات في هذا الجدول أن اغلب العاملين هم من ذوي المستوى متوسط، حيث بلغ تعدادهم (18) عاملا وهو ما نسبته (3, 38%) من إجمالي عينة الدراسة، وهم غالبا الموظفين ذوي الأقدمية في المؤسسة، وثانيا يأتي العمال ذوي المستوى الثانوي الذين بلغ عددهم (11) عمال ما نسبته (23,4%) من النسبة الإجمالية لعينة الدراسة ثم بعد ذلك وفي المركز الثالث تم تعداد عاملين من ذوي المستوى الجامعي والابتدائي وهو ما يمثل ما نسبته (19,1) من النسبة إجمالي العينة، ويمكن توضيح ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل (5): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي.

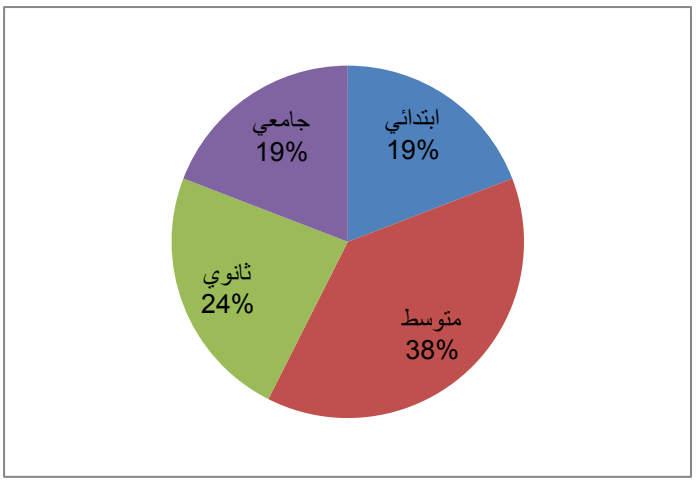

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

4- توزيع أفراد الدراسة وفق لسنوات التوظيف : لتوضيح كيف يتوزع أفراد الدراسة حسب سنوات التوظيف، تم الاعتماد على الجدول الموالي:

الجدول(5): توزيع أفراد الدراسة وفقا لسنوات التوظيف.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	2	%4,3
من سنة إلى5سنوات	12	%25,5
من5سنوات إلى 10سنوت	16	%34
أكثر من10سنوات	17	%36,2
المجموع	**47**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

يتضح من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة قدرها (36,2%) من العينة محل الدراسة تمثل حيث تمثل هذه النسبة الأفراد ذوي الخبرة أكثر من 10سنة وتمثل(17) عاملا، تليها نسبة (34,0%) والتي تمثل فئة الأفراد التي تتراوح سنوات خدمتهم من 5سنوات إلى 10سنوات، حيث أن العمال الذين تقاربت نسبتهم بالنسبة لمدة العمل يمثلون المناصب الدائمة، والذين عينوا نتيجة خضوعهم لمسابقة توظيف ويعبرون عن حاجة المؤسسة الفعلية للعمالة، أما الأفراد الذين تتراوح سنوات خدمتهم من سنة إلى5 سنوات ويمكن تقدر بنسبة (25, 5%)، أما الأفراد التي تكون سنوات خدمتهم أقل من سنة تقدر بنسبة (4,3%)، وبالنسبة للفئتين السابقتين يمثلون العمال الذين تحصلوا على مناصب تزامنا مع فتح مجال للعقود ما قبل التشغيل والتي تجاوزت في كثير من الأحيان العدد المطلوب لمناصب الشغل، ويمكن توضيح هذا التوزيع بالشكل الموالي:

الشكل(6): توزيع أفراد الدراسة وفقا لسنوات التوظيف.

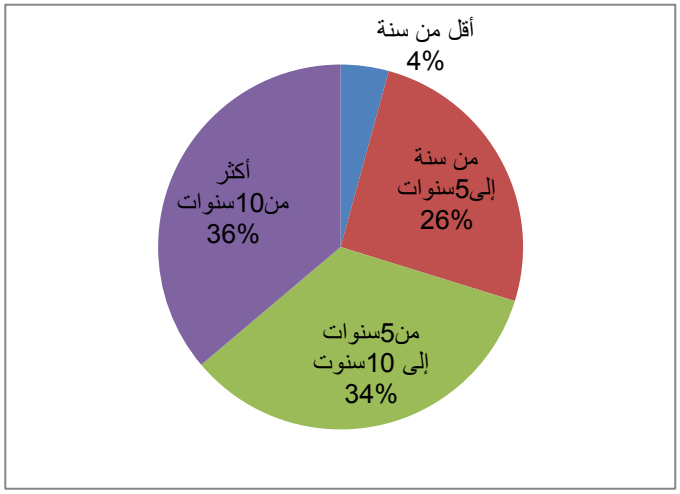

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامجEXCEL.

5- توزيع أفراد الدراسة وفقا للمركز الوظيفي داخل المؤسسة: بغية تغطية كافة الوظائف للعينة المدروسة، قدم الباحث أربعة اختيارات تغطي مختلف الوظائف بالمؤسسة، والجدول الموالي يوضح توزيع أفراد الدراسة وفقا لهذه الوظائف:

الجدول (6): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي داخل المؤسسة.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	00	%00,0
مدير مصلحة	06	%12,8
متصرف	8	17,0%
وظيفة أخرى	33	70,2%
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

يتضح من الجدول (7) أن أغلبية أفراد الدراسة والذين يبلغ عددهم(33) عاملا بما نسبته (70,2%) من عينة الدراسة يتمركزون ضمن الفئة الأخيرة والتي تمثل الوظائف الأخرى، بينما يأتي بالمرتبة الثانية العمال الذين

يشغلون وظيفة متصرف والذي يبلغ عددهم (8) عمال لكل منهما بما نسبته (17,0%) من إجمالي عينة الدراسة، ثم يأتي مدير مصلحة وهو ما نسبته (12,8%)، ويمكن توضيح ما سبق بالشكل التالي:

الشكل (7): توزيع أفراد الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي داخل المؤسسة

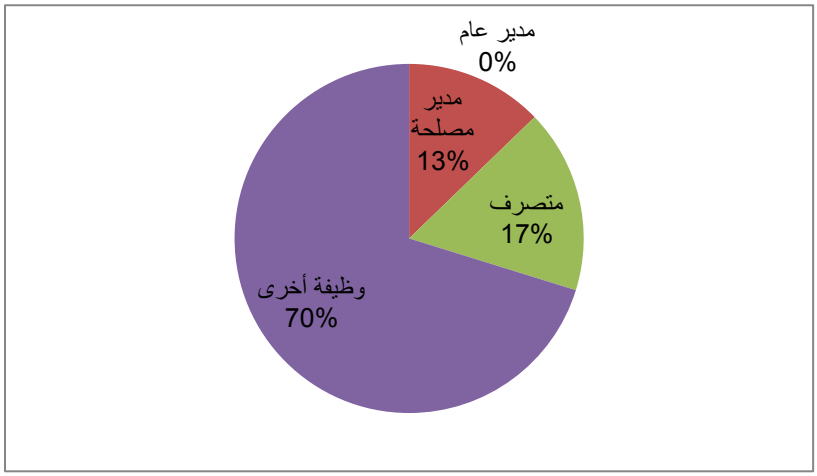

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامجEXCEL.

6- حدود الدراسة:

انطلاقا من أهداف وطبيعة الدراسة والإمكانيات المتاحة للباحثتين، فإن حدود الموضوع كانت كالآتي:

- إن هذه الدراسة مسحية استطلاعية بالدرجة الأولى، وهي تمثل مسحا إحصائيا لأفراد العينة المدروسة، لذلك فإن النتائج المتحصل عليها يمكن تعميمها واعتبارها نتائج عامة شاملة.
- إن مجتمع الدراسة سيقتصر على العاملين بالمؤسسة الوطنية للأشغال الفنية الكبرى الحجار ولاية عنابة وهذا يعني أن باقي العمال بفروع المركب الممتدة على عدة ولايات لن يكونوا مقصودين بهذه الدراسة.
- سوف تقتصر الدراسة الميدانية على دراسة المسؤولية الاجتماعية والبيئة في المشاريع الاقتصادية.
- إن نتائج الدراسة بصفة عامة لن تكون محدودة بالمعلومات والبيانات التي تم جمعها بواسطة أداة الاستقصاء من أفراد المجتمع المدروس، ولكن سيتم أيضا اختبار صحة بعض الفرضيات بالاعتماد على جملة الدراسات والقراءات النظرية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري للدراسة.

المبحث الثاني:تقديم مؤسسة البناء و إنتاج مواد البناء –قالمة–

كما سبق وذكرنا أن فصلنا هذا سيكون حول الزيارة الميدانية في شركة البناء وإنتاج مواد البناء لذا سنتعرض في هذا الجانب لثلاث نقاط رئيسية، تتمثل في التعريف بالمجمع، التعريف بالشركة، والهيكل التنظيمي للوحدة، وفي نفس الوقت التعريف بمجتمع وخصائص أفراد الدراسة.

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة البناء و إنتاج مواد البناء –قالمة– وهيكلها التنظيمي.

1- التعريف بمجمع المؤسسات للترقية والبناء:

قبل الشروع في تعريف المؤسسة محل الدراسة لابد من تقديم تعريف للمجمع الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة وهو عبارة عن انضمام عدة شركات تابعة لشركة البناء والموجودة في الشرق الجزائري ولها مقرات خاصة بها في عدة ولايات، ويأخذ هذا المجمع التسمية التالية "GREPCO" أي مجمع المؤسسات للترقية والبناء.

للمجمع مقر اجتماعي موجود بعنابة الساحل الغربي 04 قطع، والمسمى "شركة الأشغال عنابة" بعد ما كان اسمها " ريال سيدار"، تأسست في سنة 1972، ولها رأس مال مقدر ب 100.000.000 دج مقسم إلى 100 سهم موزعة ومحررة كليا من الدولة المساهم الوحيد.

تقوم المؤسسة بنشاطات عديدة تتمثل في:

-تسيير المساهمات في الشركات التابعة لها.

- هندسة المشاريع لتطوير وانجاز العمارات السكنية، الصناعية، التجارية، التربوية وغيرها.

-انجاز الأشغال العمومية، تسطيح السكنات والهندسة المعمارية والإنتاج والمتاجرة بالصقالة الحديدية.

- ترقية وتطوير البناء.

- انجاز عمليات الترقية العقارية.

-شراء الحصص والمساهمات بكل الطرق، تقديمات، الاكتتاب...

-شراء وبيع السندات أو الحقوق الاجتماعية بدمج الشركات بالمساهمة وغيرها، في كل الشركات المدنية أو التجارية، وتقييم هذه المساهمات.

-تسيير كل الأملاك العقارية والقيم المنقولة، وتقديم المساعدة بكل الأنواع في إطار التسيير وتطوير الشركات التابعة للمجمع وتزويدها بتقنيات البناء والدراسات المالية.

-تنفيذ عمليات إعادة توظيف الأصول باستغلال المساهمات العمومية الاقتصادية داخل الشركات التابعة للمجمع القابلة للاستمرار في حافظته.

2- التعريف بوحدة البناء وإنتاج مواد البناء

وحدة البناء وإنتاج مواد البناء (UCPM) هي وحدة تابعة للمجمع، لها مقر اجتماعي بشارع "عبان رمضان" بقالمة، تتمثل مهام هذه الوحدة في إنتاج الحصى وتسويقه، وكذا انجاز السكنات وتطويرها بنواحي مدينة عنابة.

للوحدة قدرة إنتاجية كبيرة نظرا لامتلاكها ثلاث محطات كبيرة تنتج الحصى، منها محجرة بوزيتون الواقعة ببلدية هليوبوليس، ولها حظيرة مجهزة بالعتاد اللازم لنقل الصخور نحو محطات التفتيت ليتم تسويقه إلى جميع الورشات التابعة للمجمع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تملك هذه الوحدة طاقة هائلة من الموارد البشرية تساهم في تطوير وتسيير كل الأعمال مما أدى إلى المحافظة على استمرار الإنتاج بالوحدة، فهي توظف 184عامل منهم 20 إطارات مؤهلة 25، عمال مهارة و159 عمال تنفيذيين.

3- الهيكل التنظيمي لوحدة البناء وانتاج مواد البناء -قالمة- :

شكل رقم (8): الهيكل التنظيمي لوحدة البناء وانتاج مواد البناء -قالمة-

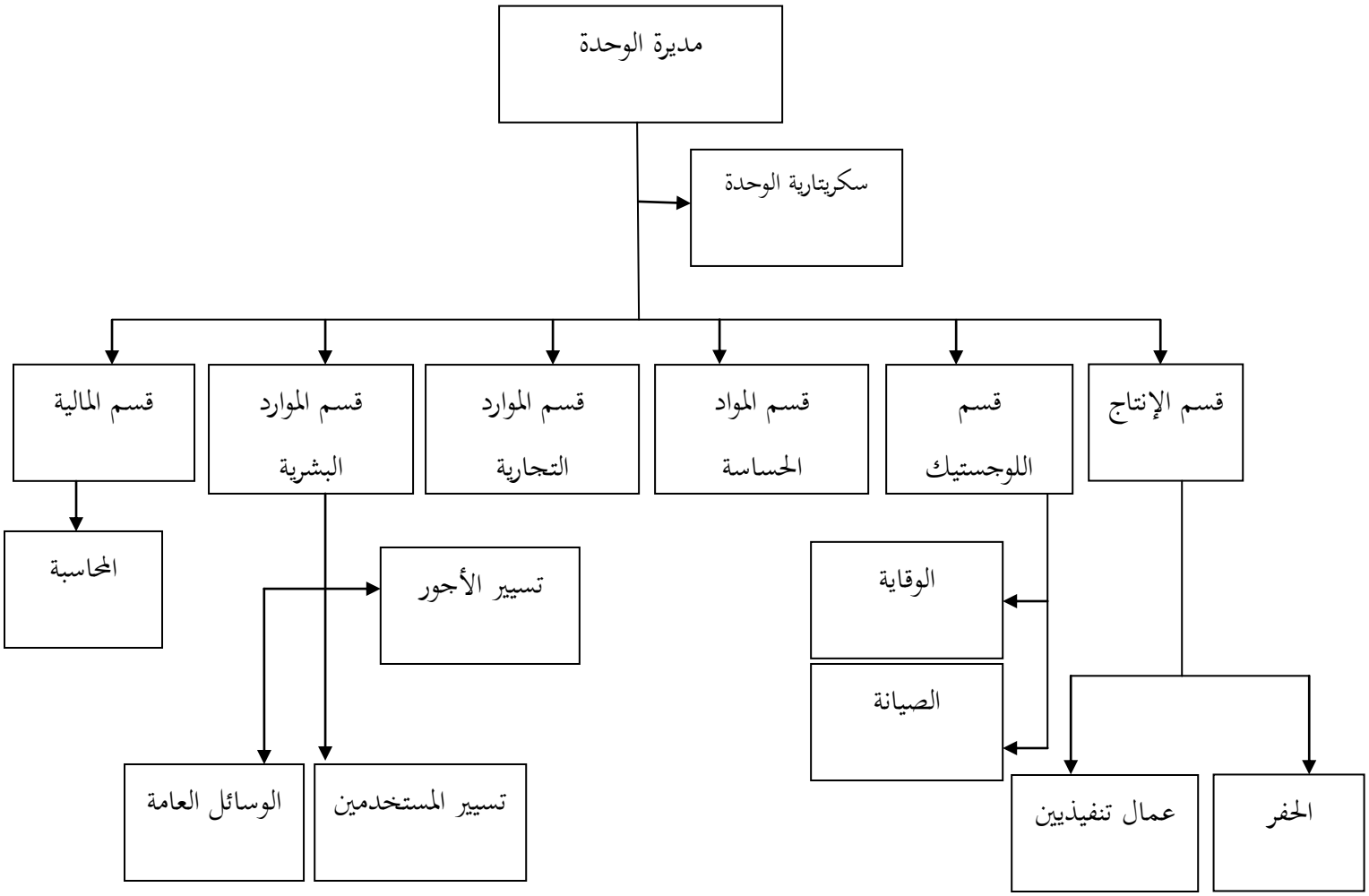

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق الوحدة.

المطلب الثاني:خصائص أفراد عينة الدراسة بوحدة البناء وانتاج مواد البناء.

تتكون عينة الدراسة من 50 عامل بوحدة البناء وإنتاج مواد البناء-قالمة-، وذلك باختلاف رتبهم من رؤساء ومرؤوسين.

وضمانا لمصداقية الاستمارة والحفاظ على قابليتها للتحليل والفهم السليم لأسئلتها، قام الباحث بمقابلة معظم أفراد العينة المدروسة شخصيا، وهو ما ساهم في الحصول على 47 استمارة أي ما نسبته 94% من إجمالي العينة المدروسة، وفيما يلي وصف مفصل لهذه العينة:

1-خصائص أفراد الدراسة وفق الجنس: يوضح الجدول رقم (7) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس:

الجدول رقم (7): توزيع أفراد الدراسة وفق الجنس.

البيان	التكرار	النسبة المئوية.
ذكر	36	%76,6
أنثى	11	%23,4
المجموع	**47**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

يلاحظ من الجدول (7) أن النساء يشكلون ما نسبته (23.4%) من إجمالي العينة المدروسة حيث بلغ عددهم (11) امرأة، بينما يمثل الرجال بالمؤسسة ما نسبته (76,6%) من إجمالي العينة المدروسة وذلك بتكرار مقداره (47) رجلا، ويلاحظ أن العنصر الذكري الغالب على العينة نظرا لطبيعة نشاط المنظمة – الورشات والمحاجر- الذي يتطلب يد عاملة قوية، ويمكن تجسيد ذلك بالشكل الموالي:

الشكل رقم (9): توزيع أفراد الدراسة وفق الجنس

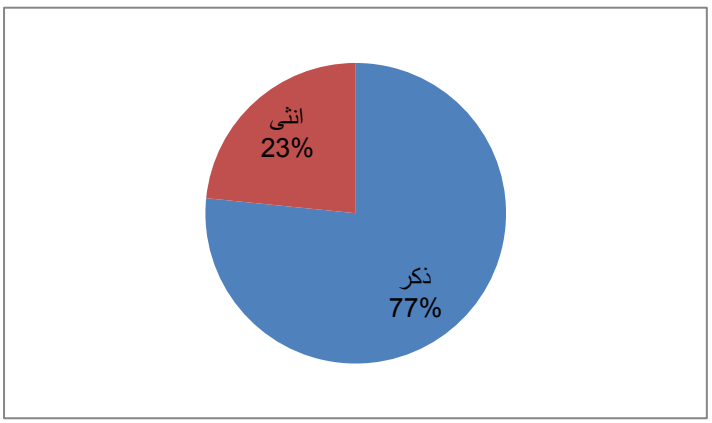

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EXCEL .

2- خصائص أفراد الدراسة وفق السن: للتعامل مع سنوات العمر فقد تم تقسيم متغير السن إلى (4) فئات عمرية، يوضحها الجدول الموالي والذي يوضح أيضا توزيع أفراد الدراسة وفقا لهذه الفئات:

الجدول رقم (8): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير السن.

البيان	التكرار	النسبة المئوية.
من 20 إلى 30 سنة	12	%25,5
من 30 إلى40 سنة	13	% 27,7
من 40 إلى 50 سنة	11	%23,4
50 سنة فأكثر	11	%23,4
المجموع	**47**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

يتضح من الجدول (8) أن الفئة العمرية الأكثر تكرارا هي الفئة الثانية (من30 إلى 40سنة) بنسبة مئوية بلغت (27,7%) نظرا لما تكتسبه هذه الفئة من طاقات وقدرات هائلة ، تليها الفئة الأولى (من20 إلى30سنة) بنسبة تقدر بـ (25,5 %) لتساند الفئة الأولى في تشييد المشاريع، ثم تأتي كل من الفئتين الثالثة

(من 40 إلى 50 سنة) والرابعة (50 سنة فأكثر) بنسبة مئوية مقدارها (23,4%) و هي الفئة التي تمثل الأفراد ذوي الخبرة والمقبلين على التقاعد، وما يمكن استنتاجه من ذلك أن أفراد الدراسة ترتكز أعمارهم في الفئتين الأولى والثانية أي الفئة الشابة، ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (10): توزيع أفراد الدراسة وفق متغير السن.

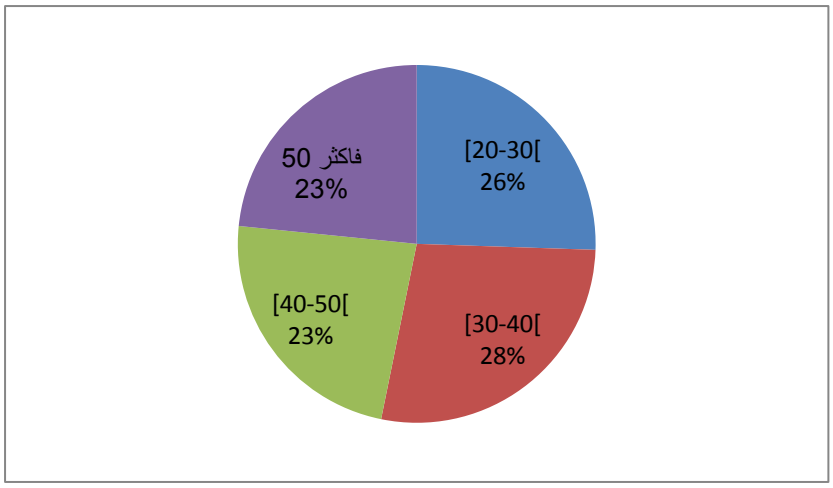

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

3- خصائص أفراد الدراسة وفق المستوى التعليمي: للتعامل مع المستويات التعليمية المختلفة لأفراد الدراسة تم اقتراح ستة خيارات يرى الباحث أنها تغطي كل عينات الدراسة، وهي موضحة في الجدول الموالي والذي يبين إلى جانب ذلك توزيع أفراد الدراسة وفقا لهذه الخيارات:

الجدول رقم(9): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	15	%31,9
متوسط	6	%12,8
ثانوي	13	%27,7
جامعي	13	%27,7
المجموع	**47**	**%100**

المصدر: من اعتماد الباحثتين.

من المعلوم أن المستوى التعليمي للأفراد يساهم بشكل كبير في تحديد نوعية ومستوى حصاد أعمالهم، لذا يعد هذا المستوى من ابرز المعايير التي توظف على أساسه مختلف الهيئات موظفيها، وقد أوضح الجدول أعلاه أن اغلب العاملين هم من ذوي المستوى الثانوي والجامعي، حيث بلغ تعدادهم (13) عاملا لكل مستوى وهو ما نسبته (55,4%) من إجمالي عينة الدراسة هذا ما يترجم المستوى التعليمي العالي للموظفين العاملين بالمنظمة خاصة على مستوى الإدارة، وثانيا يأتي العمال ذوي المستوى الابتدائي الذين بلغ عددهم (15) عمال ما نسبته (31,9%) من النسبة الإجمالية لعينة الدراسة، والذين نجدهم في الورشات والمحاجر كعمال تنفيذيين، ثم بعد ذلك وفي المركز الثالث والأخير يأتي العمال ذوي المستوى المتوسط وهو ما يمثل ما نسبته (12,8) من النسبة إجمالي العينة، وهم الذين يمثلون في الأغلب رؤساء الورشات، ويمكن توضيح ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل (11): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي.

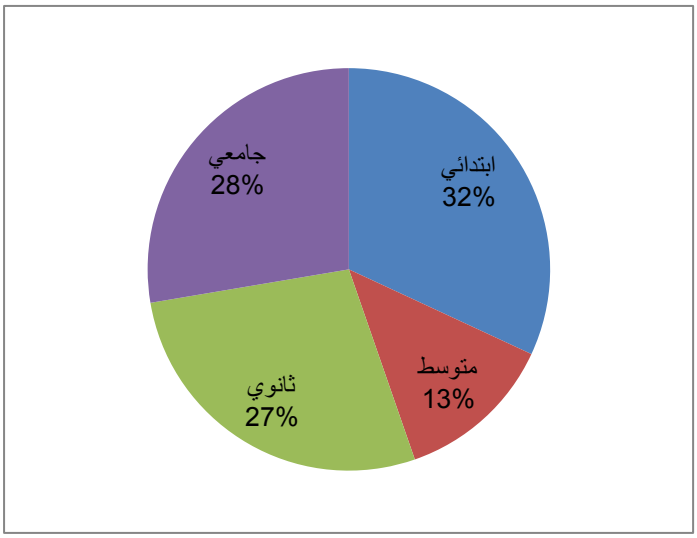

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

4- توزيع أفراد الدراسة وفق لسنوات التوظيف : لتوضيح كيف يتوزع أفراد الدراسة حسب سنوات التوظيف، تم الاعتماد على الجدول الموالي:

الجدول(10): توزيع أفراد الدراسة وفقا لسنوات التوظيف.

البيان	التكرار	النسبة المئوية.
أقل من سنة	1	%2,1
من سنةإلى5سنوات	16	34,0%
من5سنوات إلى 10سنوت	11	%23,4
أكثر من10سنوات	19	%40,4
المجموع	**47**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

نشير بيانات الجدول السابق إلى أن أكبر نسبة قدرها(40,4%) من العينة محل الدراسة تمثل الأفراد ذوي الخبرة أكثر من 10سنة وتمثل(19) عاملا وهو دليل على أن المنظمة تمتلك من العمال ذوي الخبرة ما يسهل عليها تطبيق مخططاتها بأريحية، تليها نسبة(34,0%) والتي تمثل فئة الأفراد التي تتراوح سنوات خدمتهم من سنة إلى 5سنوات، أما الأفراد الذين تتراوح سنوات خدمتهم من5 سنوات إلى 10سنوات تقدر نسبتهم بـ (23,4%)، وأما الأفراد ذوي الخبرة أقل من سنة تقدر بنسبة (2,1%)، وهاتين الفئتين تمثلان الموظفين الجدد الذين عينتهم المؤسسة بعقود دائمة وأخرى مؤقتة في إطار عقود ما قبل التشغيل، ويمكن توضيح هذا التوزيع بالشكل الموالي:

الشكل(12): توزيع أفراد الدراسة وفقا لسنوات التوظيف.

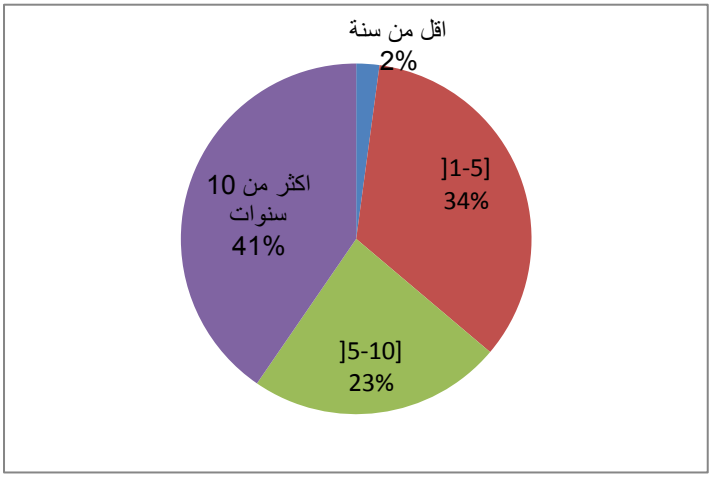

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامجEXCEL.

5- توزيع أفراد الدراسة وفقا للمركز الوظيفي داخل المؤسسة: بغية تغطية كافة الوظائف للعينة المدروسة، قدم الباحث خمسة اختيارات تغطي مختلف الوظائف بالمؤسسة، والجدول الموالي يوضح توزيع أفراد الدراسة وفقا لهذه الوظائف:

الجدول (11): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي داخل المؤسسة.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	1	%2,1
مدير مصلحة	6	%12,8
متصرف	16	34,0%
وظيفة أخرى	24	51,1%
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

يتضح من الجدول (11) أن أغلبية أفراد الدراسة والذين يبلغ عددهم(24) عاملا بما نسبته (51,1%) من عينة الدراسة يتمركزون ضمن الفئة الأخيرة والتي تمثل الوظائف الأخرى، نظرا لكبر حجم الورشات والمحاجر التي تضم اكبر عدد من الموظفين، بينما يأتي بالمرتبة الثانية العمال الذين يشغلون وظيفة متصرف والذي يبلغ عددهم (16) عمال لكل منهما بما نسبته (34,0%)، من إجمالي عينة الدراسة، وهم يمثلون في مجملهم رؤساء الورشات سواء البنائية أو الخاصة بالمحاجر، ثم يأتي مدير مصلحة وهو ما نسبته (12,8%)،وتشمل الموظفين في الإدارة العليا وفي الأخير المدير العام بنسبة (2,1%)يمكن توضيح ما سبق بالشكل التالي:

الشكل (13): توزيع أفراد الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي داخل المؤسسة.

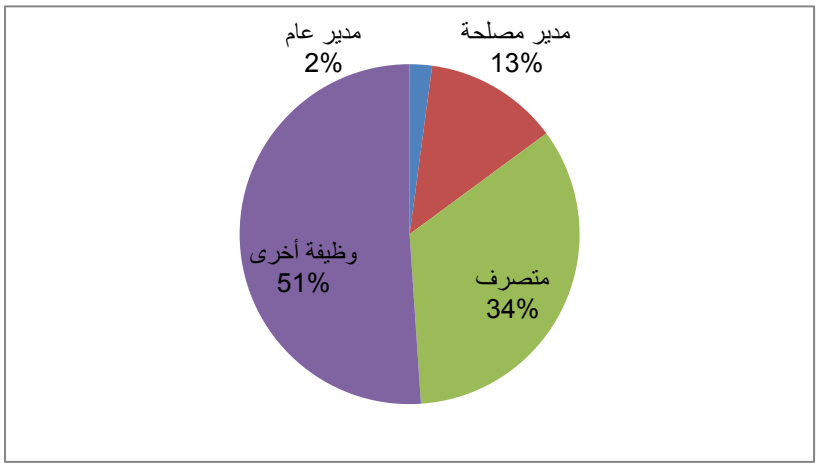

المصدر: من إعداد الباحثتين.

6- حدود الدراسة:

انطلاقا من أهداف وطبيعة الدراسة والإمكانيات المتاحة للباحثتين، فإن حدود الموضوع كانت كالآتي:

- إن هذه الدراسة مسحية استطلاعية بالدرجة الأولى، وهي تمثل مسحا إحصائيا لأفراد العينة المدروسة، لذلك فإن النتائج المتحصل عليها يمكن تعميمها واعتبارها نتائج عامة شاملة.
- إن مجتمع الدراسة سيقتصر على العاملين بمؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء ولاية قالمة، وهذا يعني أن باقي العمال بفروع المجمع الممتدة على عدة ولايات لن يكونوا مقصودين بهذه الدراسة.
- سوف تقتصر الدراسة الميدانية على دراسة المسؤولية الاجتماعية والبيئة في المشاريع الاقتصادية.
- إن نتائج الدراسة بصفة عامة لن تكون محدودة بالمعلومات والبيانات التي تم جمعها بواسطة أداة الاستقصاء من أفراد المجتمع المدروس، ولكن سيتم أيضا اختبار صحة بعض الفرضيات بالاعتماد على جملة الدراسات والقراءات النظرية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري للدراسة

المبحث الثالث: منهجية الدراسة وخطواتها الإجرائية

بعد التعريف بالمؤسستين محل الدراسة والمجتمع المدروس فانه لابد من توضيح الطريقة التي أجريت بها هذه الدراسة، وكيفية جمع المعلومات التي تم الاعتماد عليها في تحليل ظاهرة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تفعيله حيث يتناول هذا الجزء منهجية الدراسة وخطواتها الإجرائية، وذلك من خلال مناقشة المنهج المتبع في الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة المختارة، كما يوضح هذا الجزء كيفية بناء أداة الدراسة أي استمارة الأسئلة والبرهان على صدقها وتناسقها وثباتها.

المطلب الأول:منهج الدراسة:

بما أن الدراسة الميدانية تهدف إلى التعرف على أراء عمال المؤسسة الوطنية للأشغال الفنية الكبرى وآراء عمال مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء –قالمة–، حول مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المشاريع الاقتصادية، فإن أنسب منهج يمكن من تحقيق أهداف الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها وتحديد مستوياتها، أسبابها، طرق التعامل معها، وتحليل النتائج المتحصل عليها من إجابات أفراد عينة الدراسة ومن ثم تفسيرها، وكما تم الاعتماد على المنهج المقارن من خلال جمع المعلومات الضرورية من أجل محاولة التطبيق الميداني للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسستين ثم المقارنة بين النتائج، وذلك بالاعتماد على أداة صممت خصيصا لجمع البيانات الضرورية والمناسبة لطبيعة هذا الموضوع.

المطلب الثاني: أداة الدراسة:

تعد مرحلة المسح النظري والتي قام بها الباحثتين من خلال الإطلاع على أدبيات وقراءات الموضوع المدروس الأساس في تكوين جملة من الأفكار التي تصب في إطار إشكالية الدراسة وطبيعتها.

1– بنية أداة الدراسة: لقد اعتمد تصميم أداة الدراسة وهي استمارة الأسئلة على جزأين كما يلي:

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية: وكان الغرض من هذا الجزء هو التعرف على بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية المتعلقة بالمبحوثين وذلك من حيث: الجنس، السن، المستوى التعليمي، والمركز الوظيفي داخل كل المنظمة.

الجزء الثاني: محاور الدراسة: وقد اشتمل المحاور التالية:

- المحور الأول: مدى معرفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة: وكان الهدف من هذا المحور معرفة مدى دراية أفراد المنظمة بمعنى المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وقد اشتمل على ثماني عبارات، وفي المقابل فقد تم اقتراح خمس إجابات ممكنة هي:غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما.

- المحور الثاني: مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية: ويهدف هذا المحور إلى معرفة كيفية تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال مجموعة من الاستراتجيات التي تساعد على تجسيد هذا المفهوم التغيير في فشل التغيير في واقع عمل المبحوث، وقد اشتمل هذا المحور على ثلاثة عشرة عبارة :

- العبارتان 1 و2 تترجمان إستراتيجية الممانعة.

- العبارات من3 إلى 6 تصف ممارسات الإستراتجية الدفاعية.

- العبارات من7 إلى 9 توافق مفهوم إستراتيجية التكيف.

- العبارة 10 و11 تمثل إستراتجية المبادرة .

-العبارة 12 تخصص للإستراتيجية المقادة بالسوق.

-العبارة 13 توضح الإستراتيجية المقادة بالعمليات.

وقد تم اقتراح خمس إجابات للعبارات سابقة الذكر وكانت هذه الاقتراحات كالتالي: غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما.

- المحور الثالث: مظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز بقاء واستمرار المنظمة:

الهدف من هذا المحور هو معرفة الفوائد التي تستطيع من خلالها المنظمة المحافظة على بقائها وتعزيز مكانتها واستمرارية نموها من خلال إدراج المسؤولية البيئية والاجتماعية التي تعود بالنفع على واقع عمل المبحوث، وقد اشتمل هذا المحور على إحدى عشرة عبارة مقسم كالآتي:

- العبارات من 1 إلى 4 والعبارة 9 تعبر عن فوائد المسؤولية الاجتماعية.

- العبارات من5 إلى 8 والعبارتين 11و12 تعبر عن فوائد المسؤولية البيئية.

وللإجابة على هذه العبارات تم تقديم الاقتراحات التالية:غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما.

- المحور الرابع: معرفة المشاكل التي تواجه المنظمات في تبنيها المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

يهدف هذا المحور إلى تحديد وتوضيح مختلف المشاكل والعراقيل التي تصادف المنظمات عند محاولتها تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في واقع عمل مبحوث وقد اشتمل هذا المحور على 9عبارات، وفي المقابل تم اقتراح خمس إجابات تمثلت في ما يلي: غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما.

2- صدق أداة الدراسة: يقصد بصدق استمارة الأسئلة قدرتها على قياس ما ينبغي قياسه، من خلال ملائمة عباراتها لكافة أبعاد المتغير المختلفة، بحيث يجب أن تشتمل الاستمارة على كل العناصر الضرورية لتحليل الظاهرة محل الدراسة من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، ولضمان تحقيق ذلك فقد اجتمع الباحث بمعظم أفراد مجتمع الدراسة ووقف على توضيحها الأسئلة والعبارات دون تحريف أو توجيه المبحوث نحو إجابة معينة دون أخرى، وللتأكد من صدقها قام الباحث بتجريبها وذلك من خلال توزيعها على عينة من المعنيين بالدراسة نفسها، وتم بعد ذلك إدخال التعديلات الضرورية وإعادة توزيعها.

3- التناسق الداخلي لأداة الدراسة: تم الاعتماد على معامل (بيرسون) لقياس درجة الترابط والتناسق الداخلي بين العبارات المكونة للمحور الثاني" مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة"، لان عباراته تمثل الاستراتيجيات التي يمكن للمنظمة إتباعها لدى تبنيها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ولم يتم حساب معامل درجة الترابط للمحاور الأخرى لانعدام الهدف من حسابه كون لكل عبارة اتجاه ومعنى منفرد عن العبارة الموالية لها ولا يقتضي تحقق إحداها تحقق أخرى، ويمكن توضيح نتائج هذا القياس فيما يلي:

-معاملات الارتباط بين عبارات إستراتيجية الممانعة (عدم التبني): قدر معامل الارتباط بين العبارتين الأولى والثانية ب 0,398، بدرجة دلالة عند 0,01، بالنسبة للمؤسسة الأولى أما بالنسبة للمؤسسة الثانية فقدر بـ 0,375 وبدرجة دلالة 0,01 كذلك ، مما يدل على أن عبارات هذا المحور صادقة ومرتبطة مع بعضها البعض.

- الإستراتيجية الدفاعية:

أعطت نتائج القياس في المؤسسة الأولى درجات الارتباط الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول (12): معاملات الارتباط بين عبارات استراتيجيةالدفاعية.

رقم العبارة / معامل بيرسون	3	4	5	6
معامل بيرسون للعبارة 3				
معامل بيرسون للعبارة 4	0,062			
معامل بيرسون للعبارة 5	0,490**	0,073		
معامل بيرسون للعبارة 6	0,347*	0,165	0,404**	

(**) دال عند مستوى: 0,01. (*) دال عند مستوى:0,05.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن العبارات مرتبط ومتناسقة فيما بينها، ويظهر جليا الارتباط بين عبارات الإستراتيجية الدفاعية من خلال معامل الارتباط القوي والذي يظهر عند مستوى أدناه يقدر بـــ10%.

- أما بالنسبة للمؤسسة الثانية فنتائجها كانت كالتالي:

الجدول (13): معاملات الارتباط بين عبارات الاستراتيجيةالدفاعية.

رقم العبارة / معامل بيرسون	3	4	5	6
معامل بيرسون للعبارة 3				
معامل بيرسون للعبارة 4	-0,076			
معامل بيرسون للعبارة 5	0,299*	-0,083		
معامل بيرسون للعبارة 6	0,398**	-0,282	0,459**	

(**) دال عند مستوى: 0,01. (*) دال عند مستوى:0,05.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن العبارات 3-5-6 مرتبطة ومتناسقة فيما بينها، والدليل على ذلك هو معامل الارتباط الموجب والقوي نسبيا، أما العبارة 4 الملاحظ أنها ترتبط مع باقي العبارات ارتباطا عكسيا، وتفسر الباحثتان ذلك بكون العبارة مصاغة في استمارة الأسئلة بطريق معاكسة لباقي العبارات، وهو دليل آخر على تناسق عبارات المحور.

- إستراتيجية التكيف:

في هذه الإستراتيجية سجلت المؤسسة الأولى النتائج التالية:

الجدول(14): معاملات الارتباط بين عبارات إستراتيجية التكيف.

رقم العبارة / معامل بيرسون	7	8	9
معامل بيرسون للعبارة 7			
معامل بيرسون للعبارة 8	0,199		
معامل بيرسون للعبارة 9	0,373**	0,302*	

(**) دال عند مستوى: 0,01. (*) دال عند مستوى:0,05.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه ترابط كل عبارة مع باقي العبارات وذلك عند درجة(0,05) أو اقل، وهو ما يؤكد على أن العبارات المتعلقة بالإستراتيجية الدفاعية كلها متجانسة وتهدف إلى جمع البيانات المتعلقة بهذه الإستراتيجية.

- أما المؤسسة الثانية فنتائجها قدرت بـــ:

الجدول(15): معاملات الارتباط بين عبارات إستراتيجية التكيف.

رقم العبارة / معامل بيرسون	7	8	9
معامل بيرسون للعبارة 7			
معامل بيرسون للعبارة 8	0,147		
معامل بيرسون للعبارة 9	0,690**	0,119	

(**) دال عند مستوى: 0,01. (*)دال عند مستوى:0,05.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من الملاحظ كذلك أن معاملات الارتباط بالنسبة لهذه المؤسسة جاءت معبرة ودالة عند درجة **0,01** أو اقل، مما يعني أن العبارات صادقة ومرتبطة مع بعضها البعض.

- استراتيجة المبادرة:

معامل الارتباط لعبارات هذه الإستراتيجية- العبارتين 10 و11- قوي قدر بـــ0,405 عند درجة دلالة 0,01 هذا بالنسبة للمؤسسة الأولى، وهو ما تم تسجيله في المؤسسة الثانية كذلك، حيث قدر معامل الارتباط بـــ0,539 عند درجة دلالة 0,01، وهو ما يؤكد صدق وترابط عبارات هذه الإستراتيجية.

-الإستراتيجية البيئية المقادة بالسوق والإستراتيجية البيئية المقادة بالعمليات:

أما فيما يخص العبارتين 12و13 المعبرتين عن الإستراتيجية البيئية المقادة بالسوق والإستراتيجية البيئية المقادة بالعمليات على التوالي، فلم يتم حساب معامل الارتباط بينهما ذلك لأن المؤسسة بإمكانها اعتماد إستراتيجية بدل الأخرى دون أن يؤثر غياب إحداهما على تطبيق الأخرى.

4- ثبات أداة الدراسة: يعرف الثبات على أنه التناسق في نتائج الأداة، وهو يشير إلى مدى قدرة المقياس على الحصول على النتائج نفسها فيما لو أعيد استخدام الأداة ذاتها مرة ثانية، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ للاستمارة في المؤسستين ، حيث بلغ في المؤسسة الأولى(0,657)، أما في المؤسسة الثانية فقدر ب (0,772)، وهو ما يؤكد صلاحية الأداة للتطبيق الميداني، وما يبرهن ثبات وموثوقية أداة الدراسة.

المطلب الثالث :أساليب المعالجة الإحصائية

لقد تم الاعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية التي يرى الباحث أنها كانت الأفضل للتعامل مع بيانات الدراسة، وكانت هذه الأساليب كالآتي:

1- معامل الارتباط (بيرسون) لقياس درجة التناسق والتجانس الداخلي للعبارات المكونة لأداة الدراسة.
2- معامل (ألفا كرونباخ) لقياس درجة ثبات أداة الدراسة.
3- التكرارات والنسب المئوية لوصف مجتمع وعينة الدراسة والتحقق من إجابات الفرد.
4- المتوسط الحسابي لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل محور من محاورها ولترتيب إجاباتهم.
5- الانحراف المعياري لقياس مدى تجانس إجابات الأفراد وتشتتها حول متوسطات إجاباتهم.
6- ولحساب طول خلايا مقياس (ليكرت) الخماسي بمعنى الحدود الدنيا والعظمى، فقد تم حساب المدى العام وفق القانون:E=X max-X min، أي أعظم مشاهدة مطروح منها أدنى مشاهدة (4=1-5)، ثم تقسيم النتيجة على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلايا الصحيح وذلك على النحو التالي: (4/5=0,8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح(1) وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية الأولى والذي يصبح(1,80)، ثم نضيف إلى هذه النتيجة نفس القيمة الأولى للحصول على الحد الأعلى للخلية الثانية والذي يكون(2,6)، وبإضافة القيمة ذاتها مرة أخرى نحصل على الحد الأعلى للخلية الثالثة والذي سيكون بطبيعة الحال (3,4)، وبإضافة القيمة ذاتها مرة أخرى نحصل على الحد الأعلى للخلية الرابعة(4,2)،وبإضافة القيمة ذاتها نحصل على الحد الأعلى للخلية الخامسة وهو (5) هكذا يصبح طول الخلايا على النحو التالي:

- من1 إلى1,8 يمثل غير موافق تماما أو درجة ضعيفة جدا.
- من 1,8إلى2,6 يمثل غير موافق أو درجة ضعيفة.
- من 2,6إلى 3,4يمثل محايد أو درجة متوسطة.
- من 3,4 إلى 4,2 يمثل موافق أو درجة عالية.
- من 4,2إلى 5 يمثل موافق تماما أو درجة عالية جدا.

المبحث الرابع:تحليل النتائج وتفسيرها والمقارنة بينها.

سنحاول في هذا المبحث تحليل النتائج المتحصل عليها من المؤسستين محل الدراسة وتفسيرها، ثم المقارنة بين هذه النتائج للوصول إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين المؤسستين محل الدراسة حول موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: تحليل النتائج وتفسيرها بالنسبة للمؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى:

انطلاقا من أهداف وتساؤلات الدراسة التي تم تحديدها مسبقا، فإننا سنحاول في هذا الجزء معرفة وتحليل ما تم التوصل إليه ميدانيا، والهدف من ذلك هو التعرف على مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المشاريع الاقتصادية في المؤسسة محل الدراسة.

وسيتم تحقيق ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنظمة؟ وما مدى معرفة العاملين محل الدراسة بمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية ؟

2- فيم تتمثل استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية والبيئية المطبقة من قبل المنظمتين محل الدراسة في مشاريعها الاقتصادية؟

3- ما هي فوائد وآثار تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية على المؤسستين محل الدراسة؟

4- ما طبيعة العراقيل والمشاكل التي تواجه المنظمتين لدى تبنيها المسؤولية الاجتماعية والبيئية في مشاريعها الاقتصادية؟

وقد أفضت نتائج الدراسة الميدانية في المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى وفقا لكل محور إلى ما يلي:

1- مدى معرفة أفراد الدراسة بمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.

إن الإجابة على التساؤل الأول: ما مدى معرفة أفراد العينة بمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة بالمؤسسة؟ تتضمن حساب التكرارات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة حول المحور الأول، وقد كانت نتائج هذه الحسابات كالتالي:

الجدول (16): التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

رقم العبارة	العبارات		الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
1	ينبغي أن تقدم منظمتكم بعض الأنشطة الخيرية.	ت	2	9	4	28	4	3,49	1,040
		%	4,3	19,1	8,5	59,6	8,5		
2	من واجب منظمتكم أن تشجع على الشفافية والمساءلة من خلال مجموعة من القواعد الداخلية.	ت	2	3	4	34	4	3,74	0,871
		%	4,3	6,4	8,5	72,3	8,5		
3	يجب أن تقيم أي منظمة علاقات طيبة مع الزبائن وتعمل لتوفيق ومواءمة المصالح المتبادلة بينهما.	ت	00	2	9	28	8	3,89	0,729
		%	00	4,3	19,1	59,6	17,00		
4	يجب أن يعتبر تحقيق النجاح التجاري بطريقة لا تعرض رفاهية وأمان الموظفين أو المجتمع للخطر من بين أهداف أي منظمة ومسؤولياتها.	ت	00	2	9	27	9	3,91	0,747
		%	00	4,3	19,1	57,4	19,1		
5	على أي منظمة أن تكون دائمة الاطلاع باللوائح والقوانين التي تخص المحافظة على البيئة	ت	00	00	11	25	11	4,00	0,692
		%	00	00	23,4	53,2	23,4		
6	يجب أن تطبق المنظمة المعارف الخاصة بحماية البيئة، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات	ت	00	2	8	25	12	4,00	0,780
		%	00	4,3	17,00	53,2	25,5		
7	تمثل حماية البيئة والمحافظة على تحسين ونظافة المدن من أهم المرتكزات التي يجب أن تراعيها أي منظمة	ت	00	2	5	27	13	4,09	0,747
		%	00	4,3	10,6	57,4	27,7		

8	على كل منظمة إدخال البعد البيئي داخل استراتيجياتها من اجل الوصول إلى مستوى معين من الأداء البيئي.	ت	1	1	8	31	6	3,85	0,751
		%	2 ,1	2,1	17,0	66,0	12,8		
المتوسط الحسابي العام								3,87	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة لديهم دراية بمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية حيث بلغ متوسط رؤيتهم للظاهرة المدروسة (3,87) وهذه القيمة تدخل في الفئة الرابعة، وقد تراوحت متوسطات مدى معرفة مضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية لكل عبارة حسب وجهة نظر العاملين ما بين (3,49) و(4,09) وبذلك فجميعها تدخل ضمن الفئة الرابعة، بمعنى ذلك أن جميع العبارات متوفرة، وحسب ترتيبها تنازليا وفق متوسطها الحسابي تكون كالآتي:

- نالت العبارة السابعة أكبر متوسط حسابي قدر بـ (4,09) وذلك حسب وجهة نظر العاملين، وبالتالي تأتي بالمركز الأول وترجع الباحثتين ذلك مراعاة المنظمة لنظافة المدن وسعيها إلى تحسينها، وجعلها لحماية البيئة من أهم مرتكزاتها.

- وتأتي العبارتين الخامسة والسادسة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4,00) حسب وجهة نظر أفراد الدراسة ويعود ذلك إلى أن العمال يرون بأن منظمتهم على اطلاع دائم باللوائح والقوانين التي تخص المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى تطبيقها للمعارف الخاصة بحماية البيئة مع وجود وعي بذلك لدى أصحاب القرارات.

- وتأتي العبارة الأولى في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3,49) حسب وجهة نظر مفردات العينة،وهو ما يؤكد على أن العمال يرون بأنه من واجب منظمتهم تقديم خدمات خيرية.

إذن بشكل عام فان أفراد الدراسة يرون يمتلكون المعلومات الكافية واللازمة حول مضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وهذا ما تفسره إجاباتهم الموضحة في الجدول أعلاه.

2- مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.

الجدول (17): التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.

رقم العبارة	العبارات		الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
1	تتفادى منظمتكم معالجة المشاكل التي تنجم عن نشاطها وتتجاهل مسؤوليتها اتجاهها.	ت	4	11	21	11	00	3,17	0,892
		%	8,5	23,4	44,7	23,4	00		
2	تولي منظمتكم اهتمامها بتحقيق الربح، بدرجة اكبر من اهتمامها بالجانب الاجتماعي للعمال.	ت	8	4	14	21	00	2,98	1,113
		%	17,0	8,5	29,8	44,7	00		
3	تعالج منظمتكم المشاكل الاجتماعية فقط عند الضرورة.	ت	4	13	9	19	2	2 ,96	1,103
		%	8,5	27,7	19,1	40,4	4,3		
4	تستغل المنظمة الثغرات القانونية لمواجهة المسؤوليات القانونية و الاجتماعية و الخروج منها بأقل الأضرار.	ت	2	4	14	20	7	3,55	0,996
		%	4,3	8,5	29,8	42,6	14,9		
5	تلبي منظمتكم الاحتياجات القانونية بمستوى اقل مما هو مطلوب منها.	ت	6	6	13	17	5	2,81	1,191
		%	12,8	12,8	27,7	36,2	10,6		
6	لا تستجيب المنظمة لمطالب المنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة بنسبة كبيرة.	ت	2	9	17	15	4	2,79	0,999
		%	4,3	19,1	36,2	31,9	8,5		
7	تسعى منظمتكم إلى أن تكون قراراتها ذات اثر ايجابي وموافق لتطلعات المجتمع ومصلحته.	ت	00	7	14	19	7	3,55	0,928
		%	00	14,9	29,8	40,4	14,9		
8	تتبنى منظمتكم الحد الأدنى من المتطلبات الاجتماعية.	ت	00	1	5	34	7	4,00	0,590
		%	00	2,1	10,6	72 ,3	14,9		

9	تتخذ منظمتكم الاستراتيجيات الحكومية التي تعالج الجانب الاجتماعي كمنطلق لاستراتيجياتها اتجاه المجتمع	ت	00	7	11	25	4	3,55	0,855
		%	00	14,9	23,4	53,2	8,5		
10	تبادر منظمتكم في الأنشطة الاجتماعية من خلال الاستجابة للكثير من متطلبات المجتمع والضغوطات الخارجية.	ت	4	6	12	17	8	3,40	1,173
		%	8,5	12,8	25,5	36,2	17,0		
11	تستجيب المنظمة للكثير من المتطلبات الاجتماعية و لها الاستعداد للتعامل مع الجهات التي تطالب بها.	ت	5	7	12	19	4	3,21	1,141
		%	10,6	14,9	25,5	40,4	8,5		
12	تطور منظمتكم منتجات جديدة صديقة للبيئة، من اجل الدخول لأسواق حساسة بيئيا.	ت	2	4	17	18	6	3,47	0,975
		%	4,3	8,5	36,2	38,3	12,8		
13	تعمل منظمتكم على تحسين عملياتها الإنتاجية و كذا الرقابة على التلوث مما يقلل من إهدار الموارد.	ت	2	7	10	17	11	3,60	1,136
		%	4,3	14,9	21,3	36,2	23,4		
المتوسط الحسابي العام								3,31	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

-يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون بان تبني المسؤولية الاجتماعية متوفر بدرجة متوسطة، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لمدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية (3,31) وهذه القيمة تدخل في الفئة الثالثة، وقد تراوحت متوسطات تبني المسؤولية حسب وجهة نظر العمال بالمؤسسة مابين (2,79) و(4,00)، ومعنى ذلك أن العبارات متوفرة بدرجة تتراوح بين المتوسطة والعالية، وقد تم ترتيبها تنازليا وفقا لوجهة نظر العاملين بالمؤسسة على النحو التالي:

- نالت العبارة الثامنة على اكبر متوسط والمقدر بـ (4,00)، وذلك حسب نظر العمال وبالتالي تأتي بالمركز الأول، بمعنى أن المنظمة تتبنى المسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال تبني الحد الأدنى من متطلبات المسؤولية الاجتماعية وهذا حسب وجهة نظر العاملين.

- في حين نالت العبارة الثالثة عشر المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر بـ (3,60)، وهذا معناه حسب وجهة نظر أفراد العينة بأن المنظمة تعمل على تقليل إهدار الموارد من خلال تحسين عملياتها الإنتاجية والرقابة على التلوث.

- وفي الأخير تأتي العبارة السادسة بمتوسط حسابي يقدر ب (2,79) وترجع الباحثتين ذلك إلى استجابة المنظمة لمطالب المنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة ولكن بدرجة متوسطة.

3- مظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز بقاء واستمرار المنظمة .

الجدول (18): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية مظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز بقاء واستمرار المنظمة .

رقم العبارة	العبارات		الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
1	يساهم تبني المسؤولية الاجتماعية في تدنية التكاليف الإجمالية التي تحسن في الأداء المالي لمنظمتكم.	ت	00	29	10	7	1	2,57	0,827
		%	00	61,7	21,3	14,9	2,1		
2	تعتبر المسؤولية الاجتماعية انسب طريقة لتحسين الصورة الذهنية لدى عملائكم مما يؤدي إلى تعزيز ولائهم.	ت	00	1	13	31	2	3,72	0,579
		%	00	2,1	27,7	66,0	4,3		
3	تسمح ظروف العمل المتاحة في منظمتكم بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار.	ت	1	7	11	25	3	3,47	0,905
		%	2 ,1	14,9	23,4	53,2	6,4		
4	بما أن منظمتكم مسئولة اجتماعيا فهي تستطيع الوصول إلى أعلى مستوى من الكفاءة في العمل بسهولة.	ت	00	7	12	22	6	3,57	0,903
		%	00	14,9	25,5	46,8	12,8		
5	تساهم المسؤولية البيئية في ترقية الأداء البيئي لمنظمتكم من خلال تقليص الانبعاثات.	ت	1	9	29	6	2	2,98	0,766
		%	2,1	19,1	61,7	12,8	4,3		

6	اعتماد تكنولوجيا وتقنيات نظيفة يزيد من الحصة السوقية لمنظمتكم.	ت	00	1	18	13	15	3,89	0,890
		%	00	2,1	38,3	27,7	31,9		
7	تبني المسؤولية البيئية يجعل منظمتكم تستفيد من الامتيازات في مجال الضرائب.	ت	00	5	18	23	1	3,43	0,715
		%	00	10,6	38,3	48,9	2,1		
8	تتماشى قيم موظفيكم مع قيم منظمتكم مما يساهم في استقرار مناخ العمل.	ت	2	7	20	15	3	3,21	0,931
		%	4,3	14,9	42,6	31,9	6,4		
9	تبذل منظمتكم جهود كثيفة في سبيل تكريس المسؤولية الاجتماعية لرفع الإنتاجية وتقليل الأخطاء.	ت	00	3	17	13	14	3,81	0,947
		%	00	6,4	36,2	27,7	29,8		
10	تكريس المسؤولية البيئية يساهم في ترشيد استخدام الموارد من طرف منظمتكم.	ت	00	5	21	20	1	3,36	0,705
		%	00	10,6	44,7	42,6	2,1		
11	تساهم المسؤولية البيئية في زيادة الكفاءة العملياتية لأنظمة إنتاجكم وعمالكم.	ت	00	5	19	22	1	3,40	0,712
		%	00	10,6	40,4	46,8	2,1		
المتوسط الحسابي العام								3,40	

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS .

– من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة يرون بأن مظاهر المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تعزز بقاء واستمرار المنظمة متوفر بالمؤسسة، والدليل على ذلك المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم والذي بلغ (3,40) وهو يدخل ضمن الفئة الرابعة التي توافق الدرجة العالية، و بترتيبها تنازليا حسب متوسطها الحسابي تكون كالآتي:

– جاءت العبارة السادسة بالمركز الأول بمتوسط حسابي قدره(3,89) و ذلك حسب وجهة نظر العاملين في المؤسسة، حيث يرون بأن اعتماد التكنولوجيا والتقنيات النظيفة تساهم في زيادة الحصة السوقية.

– جاءت العبارة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ(3,81) بالمركز الثانية من حيث درجة توفرها، وترجع الباحثتان ذلك إلى أن وجهة نظر العاملين بالمؤسسة موافقة على أن تكريس المسؤولية الاجتماعية والبيئية يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتقليل الأخطاء من خلال الجهود التي تبذلها المؤسسة في سبيل ذلك.

- بينما جاءت العبارة الأولى في المركز الأخير بمتوسط حسابي بلغ (2,57) ، وتفسر الباحثتان ذلك بأن العمال يوافقون بدرجة متوسطة على أن تبني المسؤولية الاجتماعية يحسن أداء المنظمة من خلال تدنية التكاليف الإجمالية.

4- معرفة المشاكل التي تواجه المنظمات في تبنيها المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

الجدول(19): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمشاكل التي تواجه المنظمات في تبنيها المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

رقم العبارة	العبارات		الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
1	نقص الخبرة لدى العمال وعدم وجود اتصال فعال لا يشكل حاجز أمام منظمتكم في تبنيها للمسؤولية الاجتماعية.	ت	3	26	6	11	1	3,40	0,993
		%	6,4	55 ,3	12,8	23,4	2,1		
2	عدم وضع دستور اجتماعي وأخلاقي في منظمتكم يعرقل تبني هذه المسؤولية.	ت	00	3	15	27	2	3,60	0,681
		%	00	6,4	31,9	57,4	4,3		
3	نقص الموارد المالية بمنظمتكم يحول دون الإسهام في نشاطات المسؤولية الاجتماعية.	ت	00	4	20	20	3	3,47	0,747
		%	00	8,5	42,6	42,6	6,4		
4	افتقاد منظمتكم لنظام معلومات فعال والأجهزة البيئية التي تساعد على تقدير حجم التلوث البيئي.	ت	00	3	18	23	3	3,55	0,717
		%	00	6,4	38,3	48,9	6,4		
5	نقص الرعاية والاهتمام بالموارد البشرية العاملة لديكم يحول دون إيجاد حلول للمشاكل البيئية.	ت	1	8	21	13	4	3,23	0,914
		%	2,1	17,0	44,7	27,7	8,5		
6	عدم إتاحة الموارد المالية الكافية لإرساء سياسة بيئية تعمل على تحقيق الإنتاج الأنظف المتطور داخل منظمتكم.	ت	1	5	17	13	11	3,60	1,035
		%	2,1	10 ,6	36,2	27,7	23,4		

7	إهمال الإدارة العليا إشراك المستويات الإدارية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.	ت	2	3	18	20	4	3,45	0,904
		%	4,3	6,4	38,4	42,6	8,5		
8	الاعتقاد بان تبني المسؤولية الاجتماعية و البيئية يؤدي إلى خفض أرباح منظمتكم.	ت	2	6	21	17	1	3,19	0,851
		%	4,3	12,8	44,7	36,2	2,1		
9	عدم اقتناع إدارة منظمتكم بتبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمنطلق أخلاقي بل تحتمه الضرورات المجتمعية.	ت	1	2	26	15	3	3,36	0,764
		%	2,1	4,3	55,3	31,9	6,4		
المتوسط الحسابي العام								3,42	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

– يتضح من الجدول السابق أن المؤسسة تواجه مشاكل في تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية، حيث بلغ متوسط رؤية أفراد الدراسة (3,42)، وهو ينحصر ضمن الفئة الرابعة التي توافق الدرجة العالية، ويتجسد ذلك في العبارتين الثانية والسادسة بمتوسط حسابي قدره (3 ,60) وبذلك تحتلان المركز الأول، أما العبارة الرابعة فجاءت في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ (3 ,55)، وفي الأخير تأتي العبارة الثامنة بمتوسط حسابي قدره (3,19) حيث يرى العمال بأن تبني المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى خفض الأرباح بدرجة متوسطة.

ومما سبق وحسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، يمكن الاستنتاج بان المؤسسة الوطنية للمنشآت تواجه عدة مشاكل تعرقل سعيها إلى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن أنشطتها، تنوعت مابين افتقار المؤسسة لدستور أخلاقي، وافتقارها للموارد المالية اللازمة لإحداث التغييرات الضرورية لتجسيد المسؤولية الاجتماعية والبيئية هذا من جهة، والاعتقاد الخاطئ بان هذه المسؤولية تؤدي إلى خفض الأرباح من جهة أخرى.

المطلب الثاني:تحليل نتائج مؤسسة البناء وتفسيرها

وقد أفضت الدراسة الميدانية في مؤسسة البناء وانتاج مواد البناء وفقا لكل محور إلى النتائج التالية:

1- مدى معرفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

إن الإجابة على التساؤل الأول: ما مدى معرفة أفراد المنظمة بمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟ تتضمن حساب التكرارات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة حول المحور الأول، وقد كانت نتائج هذه الحسابات كالتالي:

1- مدى معرفة أفراد الدراسة بمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة .

الجدول (20): التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

رقم العبارة	العبارات		الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
1	ينبغي أن تقدم منظمتكم بعض الأنشطة الخيرية.	ت	1	11	12	20	3	3,28	0,971
		%	2,1	23,4	25,5	42,6	6,4		
2	من واجب منظمتكم أن تشجع على الشفافية والمساءلة من خلال مجموعة من القواعد الداخلية.	ت	1	4	11	24	7	3,68	0,911
		%	2,1	8,5	23,4	51,1	14,9		
3	يجب أن تقيم أي منظمة علاقات طيبة مع الزبائن وتعمل لتوفيق ومواءمة المصالح المتبادلة بينهما.	ت	2	4	8	20	13	3,81	1,076
		%	4,3	8,5	17,0	42,6	27,7		
4	يجب أن يعتبر تحقيق النجاح التجاري بطريقة لا تعرض رفاهية وأمان الموظفين أو المجتمع للخطر من بين أهداف أي منظمة ومسؤولياتها.	ت	2	4	6	29	6	3,70	0,954
		%	4,3	8,5	12,8	61,7	12,8		

5	على أي منظمة أن تكون دائمة الاطلاع باللوائح و القوانين التي تخص المحافظة على البيئة	ت	3	4	4	23	13	3,83	1,129
		%	6,4	8,5	8,5	48,9	27,7		
6	يجب أن تطبق المنظمة المعارف الخاصة بحماية البيئية، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات	ت	1	4	9	23	10	3,79	0,954
		%	2,1	8,5	19,1	48,9	21,3		
7	تمثل حماية البيئة والمحافظة على تحسين ونظافة المدن من أهم المرتكزات التي يجب أن تراعيها أي منظمة.	ت	1	4	9	19	14	3,87	1,013
		%	2,1	8,5	19,1	40,4	29,8		
8	على كل منظمة إدخال البعد البيئي داخل استراتيجياتها من اجل الوصول إلى مستوى معين من الأداء البيئي.	ت	2	4	6	25	10	3,79	1,020
		%	4,3	8,5	12,8	53,2	21,3		
المتوسط الحسابي العام								3,71	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

– يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة لديهم معرفة كافية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية حيث بلغ متوسط رؤيتهم (3,71) وهذه القيمة تدخل في الفئة الرابعة، وقد تراوحت متوسطات مدى معرفة أفراد الدراسة بمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة حسب وجهة نظر العاملين ما بين (3,87) و(3,28) وبذلك فمعظمها تدخل ضمن الفئة الرابعة، بمعنى ذلك أن جميع العبارات متوفرة، ولقد تم ترتيبها تنازليا حسب متوسطها الحسابي كالآتي:

– نالت العبارة السابعة على أكبر متوسط المقدر ب (3,87) وذلك حسب وجهة نظر العاملين، وبالتالي تأتي بالمركز الأول وترجع الباحثتان ذلك إلى أن المنظمة تراعي الجانب البيئي للمحيط الذي تعمل فيه وتجعل من المحافظة عليه من مبادئها.

– وتأتي العبارة الخامسة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3,83) حسب وجهة نظر أفراد الدراسة ويعود ذلك إلى أن العاملين يرون أن منظمتهم لديها الاطلاع الكامل باللوائح والقوانين التي تخدم الحفاظ على البيئة.

-أما العبارة الأولى فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3,28) أي بدرجة متوسط حسب وجه نظر مفردات العينة، حيث يعتقدون أن الأنشطة الخيرية ليست من الأولويات القصوى للمنظمة وليست مجبرة على القيام بها.

إذن بشكل عام فان المبحوثين لديهم اطلاع كاف بمضمون كل من المسؤولية الاجتماعية والبيئية، حيث يرون أن ثقافة منظمتهم تملك الممارسات التي تتماشى مع هذا المضمون.

2- مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.

الجدول (21): التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

رقم العبارة	العبارات		الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
1	تتفادى منظمتكم معالجة المشاكل التي تنجم عن نشاطها وتتجاهل مسؤوليتها اتجاهها.	ت	4	10	16	15	2	2,98	1,032
		%	8,5	21,3	34,0	31,9	4,3		
2	تولي منظمتكم اهتمامها بتحقيق الربح، بدرجة اكبر من اهتمامها بالجانب الاجتماعي للعمال.	ت	2	10	9	22	4	2,66	1,048
		%	4,3	21,3	19,1	46,8	8,5		
3	تعالج منظمتكم المشاكل الاجتماعية فقط عند الضرورة.	ت	2	14	10	17	4	2,85	1,083
		%	4,3	29,8	21,3	36,2	8,5		
4	تستغل المنظمة الثغرات القانونية لمواجهة المسؤوليات القانونية و الاجتماعية والخروج منها بأقل الأضرار.	ت	00	4	8	31	4	3,74	0,736
		%	00	8,5	17,0	66,0	8,5		
5	تلبي منظمتكم الاحتياجات القانونية بمستوى اقل مما هو مطلوب منها	ت	1	10	16	18	2	2,79	0,907
		%	2,1	21,3	34,0	38,3	4,3		
6	لا تستجيب المنظمة لمطالب المنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة بنسبة كبيرة.	ت	2	11	11	20	3	2,77	1,026
		%	4,3	23,4	23,4	42,6	6,4		
7	- تسعى منظمتكم إلى أن تكون قراراتها ذات اثر ايجابي وموافق لتطلعات المجتمع ومصلحته.	ت	00	4	15	23	5	3,62	0,795
		%	00	8,5	29,8	53,2	8,5		

8	تتبنى منظمتكم الحد الأدنى من المتطلبات الاجتماعية.	ت	00	5	10	23	9	3,77	0,890
		%	00	10,6	21,3	48,9	19,1		
9	تتخذ منظمتكم الاستراتيجيات الحكومية التي تعالج الجانب الاجتماعي كمنطلق لاستراتيجياتها اتجاه المجتمع.	ت	00	2	15	27	3	3,66	0,668
		%	00	4,3	31,9	57,4	6,4		
10	تبادر منظمتكم في الأنشطة الاجتماعية من خلال الاستجابة للكثير من متطلبات المجتمع والضغوطات الخارجية.	ت	00	13	9	23	2	3,30	0,931
		%	00	27,7	19,1	48.9	4,3		
11	تستجيب المنظمة للكثير من المتطلبات الاجتماعية ولها الاستعداد للتعامل مع الجهات التي تطالب بها.	ت	00	9	15	18	5	3,40	0,925
		%	00	19,1	31,9	38,3	10,6		
12	تطور منظمتكم منتجات جديدة صديقة للبيئة، من اجل الدخول لأسواق حساسة بيئيا.	ت	6	11	14	12	4	2,94	1,169
		%	12,8	23,4	29,8	25,5	8,5		
13	تعمل منظمتكم على تحسين عملياتها الإنتاجية و كذا الرقابة على التلوث مما يقلل من إهدار الموارد.	ت	2	6	9	21	9	3,62	1,074
		%	4,3	12,8	19,1	44,7	19,1		
المتوسط الحسابي العام								3,23	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

-يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون بان مؤسستهم تتبنى المسؤولية الاجتماعية والبيئية بدرجة متوسطة، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لدرجة التبني (3,23) وهذه القيمة تدخل في الفئة الثالثة، وقد تراوحت متوسطات مدى التبني مابين (3,77) و (2,66)، ومعنى ذلك انه كل العبارات متوفرة ، وقد تم ترتيبها تنازليا وفقا لوجهة نظر العاملين بالمؤسسة على النحو التالي:

- نالت العبارات الثامنة على اكبر متوسط والمقدر ب (3,77)، وذلك حسب نظر العمال وبالتالي تأتي بالمركز الأول، وترجع الباحثتين ذلك إلى أن المنظمة تتوفر على الحد الأدنى من المتطلبات الاجتماعية.

-أما في المرتبة الثانية جاءت العبارة الرابعة بمتوسط قدره (3,74)، بمعنى أن للمنظمة الدراية الكاملة بواجباتها القانونية لدرجة أنها تستطيع استغلال الثغرات للخروج من المشاكل التي من الممكن أن تقع فيها.

- وفي الأخير تأتي العبارة الثانية بمتوسط حسابي يقدر ب:(2,66) أي في الفئة الثانية، وتعزو الباحثتين ذلك إلى أن العمال يرون أن إدارة منظمتهم تراعي الجوانب الاجتماعية بقدر اهتمامها بتحقيق الأرباح بدرجة متوسطة.

3- مظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز بقاء واستمرار المنظمة .

الجدول (22): التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز بقاء واستمرار المنظمة.

رقم العبارة	العبارات		الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
1	يساهم تبني المسؤولية الاجتماعية في تدنية التكاليف الإجمالية التي تحسن في الأداء المالي لمنظمتكم.	ت	3	8	23	13	00	2,98	0,847
		%	6,4	17,0	48,9	27,7	00		
2	تعتبر المسؤولية الاجتماعية انسب طريقة لتحسين الصورة الذهنية لدى عملائكم مما يؤدي إلى تعزيز ولائهم.	ت	00	3	7	30	7	3,87	0,741
		%	00	6,4	14,9	63,8	14,9		
3	تسمح ظروف العمل المتاحة في منظمتكم بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار.	ت	2	10	6	24	5	3,43	1,078
		%	4,3	21,3	12,8	51,1	10,6		
4	بما أن منظمتكم مسئولة اجتماعيا فهي تستطيع الوصول إلى أعلى مستوى من الكفاءة في العمل بسهولة.	ت	00	7	14	20	6	3,53	0,905
		%	00	14,9	29,8	42,6	12,8		
5	تساهم المسؤولية البيئية في ترقية الأداء البيئي لمنظمتكم من خلال تقليص الانبعاثات.	ت	00	8	20	17	2	3,28	0,800
		%	00	17,0	42,6	36,2	4,3		
6	اعتماد تكنولوجيا و تقنيات نظيفة يزيد من الحصة السوقية لمنظمتكم.	ت	00	7	13	24	3	3,49	0,831
		%	00	14,9	27,7	51,1	6,4		
7	تبني المسؤولية البيئية يجعل منظمتكم تستفيد من الامتيازات في مجال الضرائب.	ت	7	10	9	16	5	3,04	1,268
		%	14,9	21,3	19,1	34,0	10,6		

8	تتماشى قيم موظفيكم مع قيم منظمتكم مما يساهم في استقرار مناخ العمل.	ت	00	3	15	23	6	3,68	0,783
		%	00	6,4	31,9	48,9	12,8		
9	تبذل منظمتكم جهود كثيفة في سبيل تكريس المسؤولية الاجتماعية لرفع الإنتاجية وتقليل الأخطاء.	ت	00	7	16	16	8	3,53	0,952
		%	00	14,9	34,0	34,0	17,0		
10	تكريس المسؤولية البيئية يساهم في ترشيد استخدام الموارد من طرف منظمتكم.	ت	00	1	19	26	1	3,57	0,580
		%	00	2,1	40,4	55,3	2,1		
11	تساهم المسؤولية البيئية في زيادة الكفاءة العملياتية لأنظمة إنتاجكم و عمالكم.	ت	00	6	11	26	4	3,60	0,825
		%	00	12,8	23,4	55,3	8,5		
المتوسط الحسابي العام								3,45	

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

– من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة يرون أن توفر المسؤولية الاجتماعية والبيئية يساهم في بقاء واستمرار المنظمة، ذلك لان المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم بلغ (3,45) وهو يدخل ضمن الفئة الرابعة التي تمثل موافق، بمعنى أنه لتبني المسؤولية تأثير ايجابي على وجود المنظمة، وفي حالة اعتماده فإن أبرزها حسب وجهة نظر العاملين هو موافقتهم على العبارتين الثانية والثامنة، واللتان رتبتا تنازليا حسب متوسطهما الحسابي كالآتي:

– جاءت العبارة الثانية بمتوسط حسابي بلغ(3,87) بالمركز الأول من حيث درجة توفرها حسب وجهة نظر العاملين بالمنظمة، وترجع الباحثتين ذلك إلى المنظمة تولي اهتماما كبير بتحقيق رغبات زبائنها وتهمها سمعتها والصورة الذهنية التي تعبر عنها.

– بينما جاءت العبارة الثامنة ثانيا بمتوسط حسابي بلغ (3,68)، حيث يرى العمال أن المناخ السائد في عملهم مناخ مستقر نظرا للتوافق والانسجام بين قيمهم وقيم الإدارة العليا.

– تأتي في المرتبة الثالثة العبارة الأولى بمتوسط بلغ (2,98)، أي أن هذه العبارة متوفرة بدرجة متوسطة، حيث جاءت وجهة نظر المبحوثين متساوية بين الرفض والموافقة على أن تكريس المسؤولية الاجتماعية والبيئية يساهم في تدنية التكاليف.

4- معرفة المشاكل التي تواجه المنظمة لدى تبنيها المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

الجدول(23): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمشاكل التي تواجه المنظمة لدى تبنيها المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

رقم العبارة	العبارات		الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
1	نقص الخبرة لدى العمال و عدم وجود اتصال فعال لا يشكل حاجز أمام منظمتكم في تبنيها للمسؤولية الاجتماعية.	ت	1	15	20	10	1	3,11	0,840
		%	2,1	31,9	42,6	21,3	2,1		
2	عدم وضع دستور اجتماعي وأخلاقي في منظمتكم يعرقل تبني هذه المسؤولية.	ت	3	9	22	13	00	2,96	0,859
		%	6,4	19,1	46,8	27,7	00		
3	نقص الموارد المالية بمنظمتكم يحول دون الإسهام في نشاطات المسؤولية الاجتماعية.	ت	6	8	12	19	2	3,06	1,131
		%	12,8	17,0	25,5	40,4	4,3		
4	افتقاد منظمتكم لنظام معلومات فعال وللأجهزة البيئية التي تساعد على تقدير حجم التلوث البيئي.	ت	2	15	7	22	1	3,11	1,026
		%	4,3	31,9	14,9	46,8	2,1		
5	نقص الرعاية و الاهتمام بالموارد البشرية العاملة لديكم يحول دون إيجاد حلول للمشاكل البيئية.	ت	1	16	11	18	1	3,04	0,955
		%	2,1	34,0	23,4	38,3	2,1		
6	عدم إتاحة الموارد المالية الكافية لإرساء سياسة بيئية تعمل على تحقيق الإنتاج الأنظف المتطور داخل منظمتكم.	ت	00	13	23	10	1	2,98	0,766
		%	00	27,7	48,9	21,3	2,1		
7	إهمال الإدارة العليا إشراك المستويات الإدارية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.	ت	7	9	13	17	1	2,91	1,120
		%	14,9	19,1	27,7	36,2	2,1		

8	الاعتقاد بان تبني المسؤولية الاجتماعية و البيئية يؤدي إلى خفض أرباح منظمتكم.	ت	2	15	14	13	3	3,00	1,022
		%	4,3	31,9	29,8	27,7	6,4		
9	عدم اقتناع إدارة منظمتكم بتبني المسؤولية الاجتماعية و البيئية كمنطلق أخلاقي بل تحتمه الضرورات المجتمعية.	ت	00	3	20	19	5	3,55	0,775
		%	00	6,4	42,6	40,4	10,6		
المتوسط الحسابي العام								3,08	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

– من الجدول يتضح عمال المنظمة لديهم دراية متوسطة بالعوائق التي تحول دون تجسيد المسؤولية الاجتماعية والبيئية على ارض الواقع، حيث بلغ متوسط رؤية المبحوثين (3,08)، وهو ينحصر ما يوافق الدرجة المتوسطة، وعليه يمكن القول أن المنظمة تتلقى صعوبات ليست بالكثيرة أثناء تكريسها للمسؤوليتين، ويتجسد ذلك في العبارة الثامنة والتاسعة والتي تم ترتيبهما تنازليا حسب متوسطهما الحسابي والذي قدر بـ (3,55) و(3,00) على التوالي حسب وجهة نظر العاملين وتفسر الباحثتين ذلك بأن الأفراد يعتقدون بان ابرز العوائق تتضمن النظرة الخاطئة عن تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية لاعتبارها ضرورة مجتمعية لا تفيد المنظمة اقتصاديا.

المطلب الثالث: المقارنة بين نتائج المؤسستين.

بعد أن تمكنا من الوصول إلى تقديم فكرة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ثم المحاولة مرة أخرى تقديمها في الجانب الميداني في كلتا المؤسستين، ومن خلال ما توفر لدينا من معلومات تحصلنا عليها من عمال المؤسستين، سنعمل في هذه المرحلة الأخيرة على إجراء عملية المقارنة بين النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

1-المقارنة بين نتائج المؤسستين بالنسبة للمحور الأول

جدول رقم(24):يبين المقارنة وفقا لمدى معرفة عمال المؤسستين لمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.

المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى	مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء
خلال النتائج النهائية المتحصل عليها وحسب المتوسط الحسابي العام المقدر بـ3,87، فإن معرفة أفراد المؤسسة لمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المستوى المستهدف أو المطلوب، حيث اقر العمال بالعلاقات الجيدة التي تملكها مؤسستهم مع الزبائن والعمال على حد سوى من خلال تشجيعها للشفافية،كما أكدوا على اطلاع إدارتهم باللوائح والقوانين التي تخص المحافظة على البيئة ويظهر هذا من خلال إدخال البعد البيئي ضمن استراتيجياتها.	من خلال قراءة المعطيات المتحصل عليها يتضح أن لأفراد العينة المدروسة المعرفة التامة لمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهو ما يترجمه المتوسط الحسابي العام المقدر بـ 3,71 ، حيث يلاحظ أن مختلف الإجابات متوسطات حسابها متقاربة، وتجلى هذا في موافقة العمال على مراعاة المؤسسة للجانب الاجتماعي موازاة مع تحقيق الأرباح التجارية، وتوفر الوعي الحقيقي لدى المسؤولين بالمعرفة المتعلقة بحماية البيئة.

النتيجة:من خلال المقارنة بين معرفة العمال لمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية لكلتا المؤسستين، يتضح انه كل منهما تمتلك المعارف بنسبة مقبولة تؤهلها لتطبيق هذا لمفهوم، إلا انه يوجد اختلافات في نتائج العبارات وهو ما يظهر في المتوسط الحسابي للعبارة الأولى، حيث وافق عمال مؤسسة الأشغال الفنية على ضرورة قيام المؤسسة بالأعمال الخيرية، في حين لم تعكس إجابات عمال مؤسسة البناء الموافقة التامة على هذه العبارة، فمنهم من يراها من واجبات مؤسستهم ومنهم من لم يوافق على ذلك.

والشكل الموالي يوضح الاختلاف بين نتائج المؤسستين:

شكل رقم (14): المقارنة بين نتائج المؤسستين حول مدى معرفة عمالهما لمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية

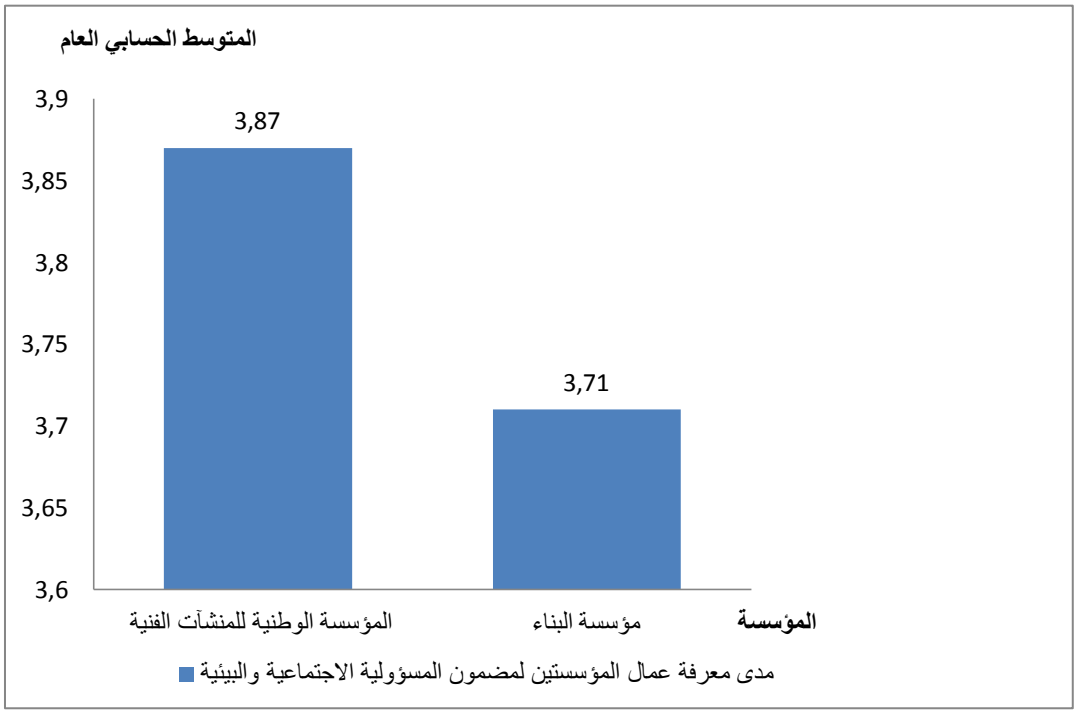

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

2-المقارنة بين نتائج المؤسستين بالنسبة للمحور الثاني

جدول رقم(25):يبين المقارنة وفقا لمدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.

المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى	مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء
بالنسبة لنتائج هذا المحور ومن خلال إجابات المبحوثين، يتضح أن المؤسسة في طور تكريس المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهذا بمتوسط حسابي مقدر بـ3,31، من خلال تكييف قراراتها مع رغبات وتطلعات المجتمع الذي تعمل فيه، وكذلك توفيرها للحد الأدنى للمتطلبات الاجتماعية والاستجابة لها واستعدادها للتعامل مع الجهات المطالبة بها. وكانت الإجابة عن درجة اهتمام المنظمة بالجانب الاجتماعي للعمال موازاة مع تحقيق الربح المادي بدرجة متوسطة، تماما كالإجابة عن ما إذا كانت تعالج مشاكلهم فقط عند الضرورة.	أما بالنسبة لإجابات عمال هذه المؤسسة والذي بلغ متوسط حسابها 3,23، حيث دلت على أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية على ارض الواقع يتطلب بذل المزيد من الجهود، ويرجع هذا لتباين وجهات نظرهم حول كيفية تطبيق هذا المفهوم، حيث اتفقوا على أن لمؤسستهم المعرفة التامة بمسؤولياتها القانونية التي تسمح لها باستغلال الثغرات للخروج من المشكلات التي تواجهها، كما تتخذ من الاستراتيجيات الحكومية في هذا المجال منطلق لوضع استراتيجياتها اتجاه المجتمع، بالإضافة إلى قيامها بالتحسينات الضرورية على عملياتها لتقليل التلوث وإهدار الموارد.

النتيجة: كحوصلة لهذا المحور يمكن القول أن التباين بين المؤسستين يظهر في عبارات الإستراتيجية البيئية، حيث تتبنى مؤسسة المنشآت الفنية كلتا الإستراتيجيتين- المقادة بالسوق و المقادة بالعمليات- أما مؤسسة البناء فتعتمد فقط الإستراتيجية البيئية المقادة بالعمليات، أما التشابه فتم تسجيله في الإستراتيجيتين الدفاعية وإستراتيجية التكيف، فكل من المؤسستين تمتلكان المعلومات اللازمة لمواجه مشاكلها الاجتماعية والبيئية والدفاع عن نفسها، كما تعملان على التكيف مع متطلبات تطبيق هذه المسؤولية بشكل تدريجي باعتبارها ثقافة جديدة عليهما.

ويمكن ترجمة نتائج المقارنة النتائج هذا المحور في الشكل الموالي:

شكل رقم (15): المقارنة بين نتائج المؤسستين حول مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية

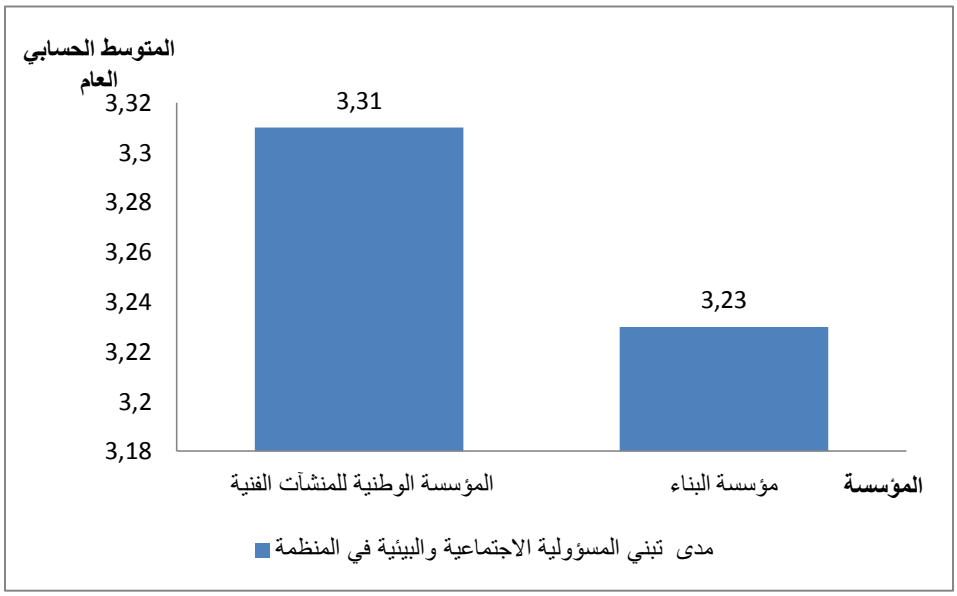

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

3-المقارنة بين نتائج المؤسستين بالنسبة للمحور الثالث

جدول رقم(26):يبين المقارنة وفقا لمظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز بقاء واستمرار المنظمة.

المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى	مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء
بالنسبة لمظاهر المساهمة في بقاء واستمرار المنظمة فقد تحصلت على متوسط حسابي قدره 3,40، حيث يرى عمال هذه المؤسسة أن تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية لا يساهم في تدنية التكاليف الإجمالية للمؤسسة، غير أنهم يوافقون على أنها أفضل طريقة لتحسين الصورة الذهنية لدى الزبائن، وان اعتماد التكنولوجيا النظيفة يزيد من حصتهم السوقية، كما أن تكريس المسؤولية الاجتماعية يساهم في رفع الإنتاجية،	أما بالنسبة لنتائج هذه المؤسسة فقد تحصل هذا المحور على متوسط حسابي عام قدره 3,45، حيث اتفق عمال مؤسسة البناء مع عمال مؤسسة الأشغال الفنية على أن تبني المسؤولية الاجتماعية لا يساهم في تدنية التكاليف الإجمالية، كما أكد عمال مؤسسة البناء على أن قيم مؤسستهم تتماشى مع قيمهم مما ساهم في استقرار مناخ العمل، وان تكريس المسؤولية الاجتماعية يساهم في وصول مؤسستهم إلى أعلى مستوى من

غير أنهم انقسموا بين مؤيد ومعارض حول ما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية تحقق أعلى مستوى من الكفاءة، وان المسؤولية البيئية تجعل المؤسسة تستفيد من الوفرات الجبائية.	الكفاءة، غير أنهم انقسموا بين مؤيد ومعارض حول مساهمة المسؤولية البيئية في ترقية الأداء البيئي للمؤسسة وجعلها تستفيد ضريبيا في حالة تبنيها لهذه المسؤولية.

النتيجة: من نتائج هذا المحور يمكن القول أن المؤسستين تعترفان بفوائد تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية، حيث جاءت الإجابات بشكل عام موافقة على جميع العبارات، غير أن الملاحظ هنا هو إجماع عمال المؤسستين على الاعتقاد بأن تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية لا يخفض التكاليف الإجمالية، وهو ما يعد من ابرز الأسباب التي دفعت المؤسستين إلى التردد بين تبني وعدم تبني هذا المفهوم حسب رأي الباحثتين.

والشكل الموالي يوضح ما تم التوصل إليه:

شكل رقم (16): المقارنة بين نتائج المؤسستين حول مظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز بقاء واستمرار المنظمة

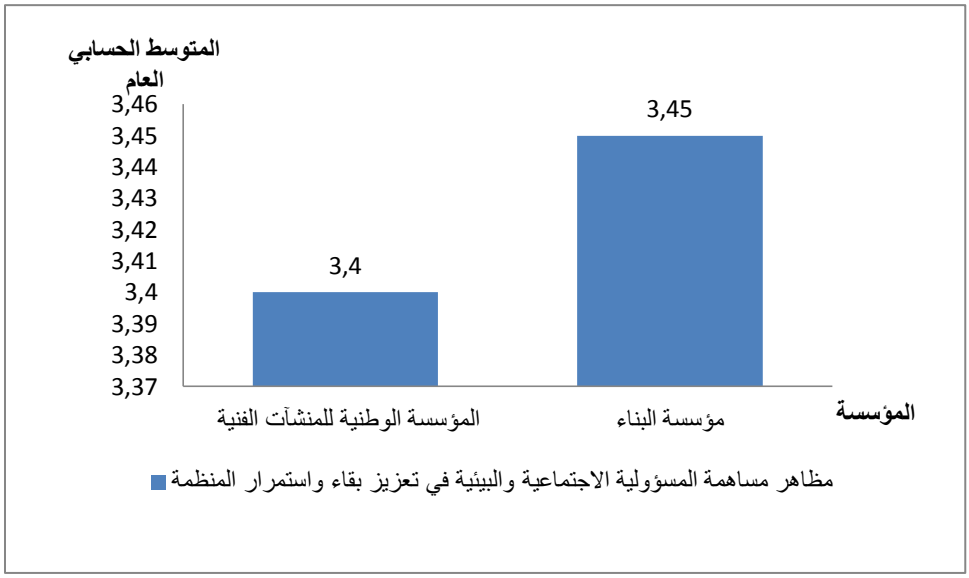

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

4-المقارنة بين نتائج المؤسستين بالنسبة للمحور الرابع.

جدول رقم(27):يبين المقارنة وفقا للمشاكل التي تواجه المنظمات في تبنيها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الكبرى	مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء
المتوسط الحسابي العام للمحور الأخير قدر بـ 3,42 بالنسبة لهذه المؤسسة، وهو ما يقابل الإجابة بموافق، حيث أكد العمال على أن نقص الخبرة وعدم وجود اتصال فعال يشكل عائق أمام المؤسسة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم وجود دستور اجتماعي وأخلاقي، دون أن ننسى عدم إتاحة الموارد المالية الكافية لإرساء سياسة بيئية صحيحة، حيث نالت هذه العبارة متوسط حسابي يقدر ب 3,6، بالإضافة إلى إهمال الإدارة العليا إشراك المستويات الإدارية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالمسؤولية. ولم ينفي عمال المؤسسة نقص الرعاية والاهتمام بالموارد البشرية كما لم يجمعوا عليها، فقد نالت متوسط حسابي قدره 3,23 أي بدرجة متوسطة وهو ما يكمن إيعازه إلى أن المؤسسة توفر الحد الأدنى من شروط الراحة لعمالها وهي في طور تحسينها.	أما نتائج هذا المحور بالنسبة لمؤسسة البناء فقدرت بـ 3,08 كتوسط حسابي عام،وهو ما يعادل الإجابة بـ"محايد"، هذا ما يمكن ملاحظته من إجابات العمال التي اختلفت باختلاف آرائهم، حيث سجلنا إجماعهم على مشكل واحد فقط وهو عدم اقتناع إدارة منظمتهم بتبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمنطلق أخلاقي وإنما تحتمها الضرورات المجتمعية، فيما جاءت جميع نتائج العبارات الأخرى في خانة "المحايد"،وهو ما يمكن تفسيره بطريقة واحدة تنص على أن العمال يرجعون نوع المشاكل التي تعترض سبيل تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية كل حسب منصبه وتخصصه والوظيفة التي يشغلها في المؤسسة، فمجموعة تراها في الموارد المالية غير الكافية،والآخرون يرونها في نقص الرعاية بالموارد البشرية، وفئة تراها في نقص المعدات والأدوات التي تساهم في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة.

النتيجة: من خلال استقراء نتائج المؤسستين لهذا المحور يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها، أن مؤسسة الأشغال الفنية لديها جملة من المشاكل التي تعرقل تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية مست في الغالب جميع وظائفها، واخذ مشكل نقص الموارد المالية حصة الأسد منها، أما بالنسبة لمؤسسة البناء فانقسمت آراء عمالها حول نوع المشال إلا أنهم يتفقون على أن إدارتهم العليا لا تؤمن بإلزامية تحقيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وهذا ما يعتبر اكبر عائق يواجه تجسيد هذا المفهوم وتحويله إلى أفعال وممارسات تلتزم بها المؤسسة في جميع أنشطتها.

والشكل الموالي يترجم نتائج المقارنة لهذا المحور:

شكل رقم(17): المقارنة بين نتائج المؤسستين حول المشاكل التي تواجههما في تبنيهما للمسؤولية الاجتماعية والبيئية

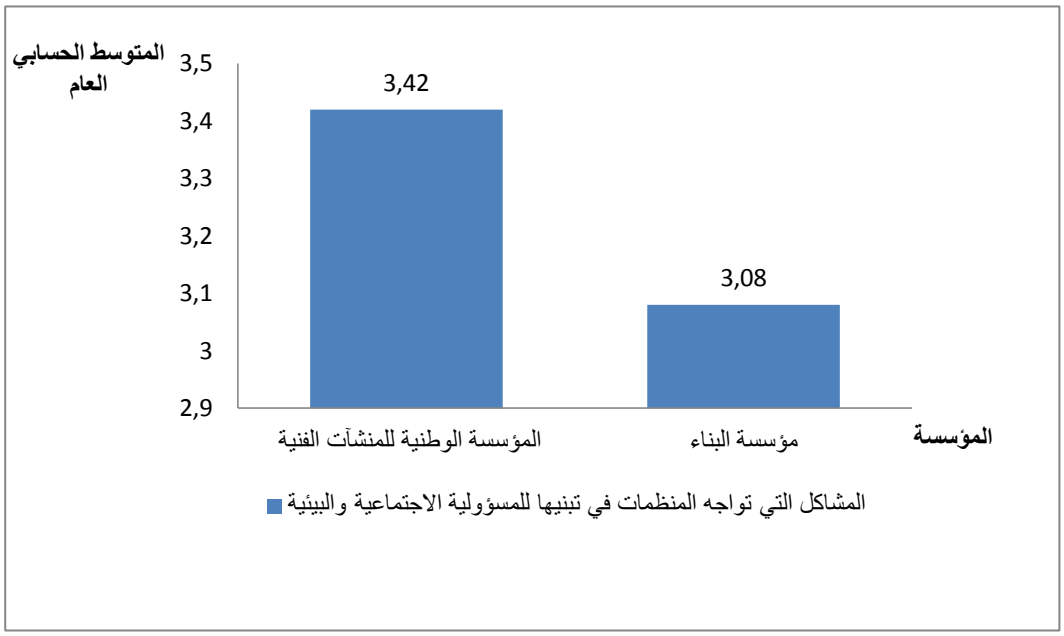

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

خلاصة الفصل

يعد أهم هدف للمؤسسات الاقتصادية هو تحقيق الفائدة وتعظيم الأرباح من اجل ضمان البقاء والاستمرار، وهذا ما يفرض عليها فهم المعادلات التي تتحكم في سير التغيرات الحاصلة في البيئة التي تعمل فيها حتى تتمكن من تبني استراتيجيات عملية تتماشى وفق للظروف الاجتماعية والتشريعات البيئية والعمل من اجل تجسيدها على ارض الواقع.

وتعتبر كل من مؤسسة البناء ومؤسسة المنشآت الفنية الكبرى من المؤسسات الناشطة على الساحة الجهوية، وذلك لتعدد مشاريعها التي تتوزع على مستوى الشرق الجزائري، ولقد قمنا من خلال هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على ما هو مجسد على ارض الواقع، حيث حاولنا تحديد مدى معرفة العمال بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية في كلتا المؤسستين ووجدنا أن درايتهم بها معقول جدا، كما استنتجنا الاستراتيجيات المتبعة لتبني كل من المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسستين، حيث تختلفان في الاستراتيجيات البيئية وتتشابه في الاجتماعية، ذلك لان كلتا المؤسستين تنشطان في نفس القطاع وفي نفس السوق، وأظهرنا الفوائد التي تجنيها المنظمتين من جراء تبنيهما للمسؤولية الاجتماعية والبيئية، من زيادة في الكفاءة في العمل وزيادة الحصة السوقية بالإضافة إلى ترشيد استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات وهو ما تترجمه إجابات العمال في كلتا المؤسستين، دون أن ننسى استعراض العوائق التي تواجه المنظمات لدى تبنيها المسؤولية الاجتماعية والبيئية أهمها الموارد المالية الكبيرة وهو المشكل الذي لامسناه في مؤسسة المنشآت الفنية الكبرى، أما المشكل الأكبر الذي وجدناه في مؤسسة البناء هو عدم اقتناع الإدارة العليا بتبني هذا المفهوم من منطلق أخلاقي إنساني ، وإنما تعتمده نتيجة لضغوطات المجتمع وخوفا من العواقب القانونية نتيجة عدم الالتزام بتشريعات الدولة.

خاتمة الموضوع

تتضمن الخاتمة حوصلة أو خلاصة عامة عن ما تم تناوله في موضوع البحث، والإجابة عن الإشكاليات المطروحة، ثم استخلاص النتائج وتقديم التوصيات والاقتراحات.

حيث تبرز قيمة هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا يعد من ابرز الانشغالات التي تشهدها منظمات الأعمال، ففي مطلع السبعينات من القرن الماضي بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية يأخذ أبعادا أكبر حيث لم يعد الأمر يتعلق بأنشطة تطوعية أو تبرعات، فمع تقلص دور الحكومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح للقطاع الخاص دورا هاما في المشاركة الجادة لإحداث التنمية على المستوى العالمي.

ويعد المجال البيئي والاجتماعي من أهم الميادين التي غيّرت من مسار واتجاه المنافسة الاقتصادية، التي لا تعترف بالقيود الاجتماعية التي كثيرا ما اعتبرتها المؤسسات الاقتصادية العائق الذي يخل حركة نموها بدعوى أنه يتنافى وتحقيق الأرباح الاقتصادية، حيث وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها أمام معادلة صعبة الحل، هي الموافقة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية لتدخل هذه المؤسسات في دائرة تنافسية جديدة، لذلك ركزت هذه الدراسة على وضع مفاهيم واضحة المعالم تعرف المسؤولية الاجتماعية والبيئية كل على حدا، وكذلك الاستراتيجيات التي يمكن لمنظمات الأعمال اختيارها كمنطلق لتجسيد هذا المفهوم على ارض الواقع وتبنيه في مشاريعها الاقتصادية، كل هذا بغية التعرف على نتائج وآثار تبني هذه المسؤولية على مدى تحقيق المنظمة لأهدافها، وذلك على اعتبار أن لتبني المسؤولية فوائد عديدة كما يتطلب تطبيقها إجراءات وموارد كبيرة، كما وتعتبر من المبادئ التي ينبغي أن تنبع من المنطلقات الأخلاقية لمدراء المنظمات والمشاريع قبل أن تكون ملزمة عليهم من طرف الدولة وجماعات الضغط الداخلية والخارجية.

ولقد تم تدعيم الجانب النظري بدراسة تطبيقية هدفت إلى التعرف على مدى فهم عمال مؤسسة المنشآت الفنية وعمال مؤسسة البناء لمصطلح المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والاستراتيجيات المختارة لتبنيها، إلى جانب تحديد الفوائد المترتبة عن تجسيد هذا المفهوم على ارض الواقع، و المشاكل التي تصعب عليها تجسيدها.

و انطلاقا مما سبق فإن أهم نتائج الدراسة تتجسد فيما يلي:

1- تمت الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والمتمثل في: "ما مدى تبني المنظمات المسؤولية الاجتماعية والبيئية في مشاريعها الاقتصادية؟" حيث تم التوصل إلى أن المؤسستين محل الدراسة تتبنيان المسؤولية الاجتماعية والبيئية بدرجة متوسطة، ويعود ذلك إلى حداثة اعتماد هذا المفهوم في ساحة الأعمال على المستوى الوطني، بالإضافة إلى جملة العراقيل التي تشوب عملية تطبيقه.

2- تم التوصل الى الإجابة على التساؤلات الفرعية التي تم طرحها مسبقا وذلك على النحو التالي:

– يقصد بالمسؤولية الاجتماعية مجموع الالتزامات القانونية التي تحدد إستراتيجية المنظمة في بيئتها مع الأخذ بعين الاعتبار أطراف مصلحتها والتي تضمن استدامتها مع نموها الاقتصادي ما يضمن التوافق في أداءها المستقبلي، كما وتعرف المسؤولية البيئية على أنها جزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع ككل، والتي تختص بتحليل آثار أنشطتها على البيئة العاملة فيها ومقوماتها، وإبراز كيفية قياس هذه الآثار واحتسابها بما يضمن تحمل المؤسسة لها وحماية العناصر البيئية منها. وجاءت إجابات العمال في كلتا المؤسستين متجانسة مع المفاهيم الموضوعة في الجانب النظري، حيث سجلنا امتلاكهم للمعرفة الكافية واللازمة بالمفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وهو ما أكدته مستويات إجاباتهم المتطابقة مع مختلف التعاريف المفسرة لمضمون هذه المسؤولية.

– تطبق مؤسسة المنشآت الفنية الكبرى ومؤسسة البناء كل من الإستراتيجية الدفاعية وإستراتيجية التكيف لتبني المسؤولية الاجتماعية، حيث تمتلك المؤسستان المعلومات القانونية اللازمة التي تحدد واجباتها اتجاه العمال والمجتمع، والتي تسمح لها بمواجهة مشاكلها والخروج منها بأقل الأضرار، أما بالنسبة للاستراتيجيات البيئية، فقد اعتمدت المؤسسة الوطنية للمنشآت الفنية الاستراتيجيات البيئية المقادة بالسوق وبالعمليات لتطبيق المسؤولية البيئية، حيث تعمل على تحسين عملياتها الإنتاجية للتقليل من إهدار الموارد والدخول إلى الأسواق الحساسة بيئيا، أما مؤسسة البناء فتطبق الإستراتيجية البيئية المقادة بالعمليات لتقليل التلوث نظرا لخطورة المواد المستعملة في نشاطاتها خاصة في المحاجر.

– لتبني المسؤولية الاجتماعية العديد من الفوائد والآثار الايجابية، ويعترف عمال المؤسستين محل الدراسة بهذه الفوائد، حيث أكدوا على أن هذه المسؤولية تحسن الصورة الذهنية للمؤسستين لدى العملاء مما يعزز من ولائهم ويوسع الحصة السوقية، كما تساهم في استقرار مناخ العمل، رفع الإنتاجية وتقليل الأخطاء، في حين تساهم المسؤولية البيئية في ترشيد استخدام الموارد وزيادة الكفاءة العملياتية لأنظمة الإنتاج وتقليل الانبعاثات بدرجة متوسطة حسب آراء العمال.

– ليس من السهل جعل المسؤولية البيئية والاجتماعية من مرتكزات العمل في منظمات الأعمال، فهذه الأخيرة تواجه صعوبات جمة تحول دون اكتساب أنشطة المنظمة الطابع الاجتماعي والبيئي، حيث استخلصنا من نتائج المؤسسة الوطنية للمنشآت افتقارها لدستور اجتماعي مؤطر لعملية تبني المسؤولية الاجتماعية، ولنظام معلومات وكذا الأجهزة البيئية التي تساعدها على تقدير حجم التلوث الذي تسببه، بالإضافة إلى نقص الموارد المالية التي تساهم في إرساء سياسة اجتماعية وبيئية سليمة داخل المؤسسة.

أما بالنسبة لمؤسسة البناء فالعوائق التي تواجهها تختلف عن عوائق المؤسسة الأولى ليس اختلافا جذريا نظرا لتقارب نوعية المشاريع التي تقوم بها كلتا المؤسستين والسوق الذي تعملان فيه، حيث دلت نتائج الدراسة على أن هذه المؤسسة تمتلك نظام معلومات غير فعال يزودها بمعلومات غير كافية حتى تقدر مستوى التلوث البيئي الذي تسببه، ونقص الأجهزة البيئية التي تحقق الإنتاج الأنظف في المؤسسة، كما تعاني من عدم اقتناع السلطة العليا بتبني

المسؤولية الاجتماعية والبيئية من منطلق مراعاة حقوق العمال والمجتمع عليها، بل نتيجة للضغط الممارس عليها من السلطات الحكومية والمساهمين فيها.
وعلى ضوء هذه الإجابات فإنه يمكن تأكيد صحة كافة فرضيات الدراسة والتي تمثلت فيما يلي:

- لأفراد الدراسة لديهم المعرفة الشاملة بمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.

- تتبنى المنظمات محل الدراسة بقدر معين كل من المسؤولية الاجتماعية والبيئية في مشاريعها الاقتصادية وان اختلفت في الاستراتيجيات المعتمدة.

– لاعتماد المسؤولية الاجتماعية و البيئية فوائد تساهم في تعزيز بقاء و استمرار المنظمات.

– تواجه المنظمات محل الدراسة مشاكل عند اعتمادها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مشاريعها الاقتصادية.

من خلال الدراسة التي قمنا بها والنتائج التي توصلنا إليها، فانه يمكننا في الأخير إدراج بعض الاقتراحات المتعلقة بالموضوع الذي درسنها كالتالي:

1– تعد المسؤولية الاجتماعية والبيئية لمنظمات الأعمال مسألة شائكة ومهمة في الاقتصاديات الحديثة، ولذلك لابد من العمل على تحسيس منظمات الأعمال باتخاذها كعنصر مهم ضمن ثقافتها الإنتاجية ونشاطاتها الاقتصادية.

2– إدماج نشاطات المسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسستين محل الدراسة وتخصيص قسم خاص بمعالجة الشكاوى التي يقدمها العمال والمواطنين سواء تعلقت بالجانب الاجتماعي أو البيئي.

3– نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والمحافظة على البيئة داخل المؤسستين بين العمال لضمان التطبيق السليم لها، والفهم الصحيح لمتطلبات تبنيها.

4– العمل على استغلال الامتيازات الضريبية التي تقدمها الدولة للمؤسسات الملتزمة بالتشريعات البيئية، من خلال الحد من الانبعاثات السلبية وتقليل إهدار الموارد الطبيعية.

5– يجب على الإدارة العليا في كلتا المؤسستين الوعي بأهمية تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية لضمان البقاء والاستمرار نظرا لتنامي الاهتمام بهذه الظاهرة، الذي سيشكل هاجسا اذا لم تعره المؤسسة الاهتمام الكافي.

6-وجب على المؤسستين توفير قواعد بيانات عملية عن نشاطها بحيث تكون متاحة لجميع الباحثين والمهتمين دون انتظار الإجراءات البيروقراطية التي تواجه الباحثين عادة.

7- تعزيز روح التضامن بين الرؤساء و المرؤوسين لتقليل المشاكل الاجتماعية، والحد من الفوارق التي تولد النزاعات والشكاوى.

8- على المؤسستين محل الدراسة العمل على الوصول إلى مصاف المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية، من خلال المبادرة بالقيام بالأنشطة الاجتماعية و العمل على تطبيق آليات الإدارة البيئية أي الإنتاج الأنظف.

الكتب

1- جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، "التسويق المعاصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

2- خالد مصطفى قاسم، "الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

3- زكريا طاحون، "إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف"، مطبعة ناس بعابدين، الطبعة الأولى، القاهرة، جانفي2005.

4- طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

5- عارف صالح مخلف، "الإدارة البيئية -الحماية الإدارية للبيئة-"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

6- محمد عبد البديع، "الاقتصاد البيئي والتنمية"، دار الأمين، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

7- نجم عبود نجم، "أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

8- نظام موسى سويدان ،"تسويق معاصر"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

الرسائل الجامعية

1- أمينة كسيرة ،"الاتصال و التربية البيئية الشاملة"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاتصال البيئي، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

2- سليمان منصور يونس الحبوني، "الضبط الإداري البيئي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

3- الطاهر خامرة، "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في التحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007/2006.

4- عبد الحق خنتاش، "مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص تحولات دولة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

5- عمر بوسلامي،"دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مجمع صيدال، وحدة دار البيضاء، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012.

6- فتحي حنيش، "التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013.

7- محمد المهدي بكراوي، "حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة -دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009.

8- وليد عايد عوض الرشيدي، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، الأردن، 2012.

الملتقيات

1- تميزار أحمد، نوال ضيافي ، "التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والعوائد المحققة من جراء تبنيها"، ملتقى حول المسؤولية الاجتماعية بين مفهوم الترف المؤسسي ومفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع.

2- خيرة عيشوش، عبد اللطيف الكرزابي، "المسؤولية الاجتماعية في إطار أخلاقيات الأعمال"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 14و15فيفري 2012، جامعة بشار، الجزائر.

3- سليمة غدير أحمد، سلمى كيحلي عائشة، "دور الأداء البيئي في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر2011،

4- عبد الغفور دادن، رشيد حفصي، "المؤسسة بين التنافسية ومحددات المسؤولية والبيئة الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصاد في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، جامعة قصدي مرباح- ورقلة، 20 و21 نوفمبر.

5- فاتح مجاهدي، شراف براهيمي،" الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية- بالإشارة إلى حالتي مؤسستي Sony و IBM-"، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.

6- فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، صليحة حفيفي، "الأداء البيئي كإستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية- دراسة حالة مصنع الاسمنت ومشتقاته بالشلف-"، الملتقى الدولي الرابع حول لمنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج مجال المحروقات في الدول العربية.

7- محمد زيدان، محمد يعقوبي، "الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية و مدى تحملها المسؤولية تجاه البيئة"، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.

8- مريم بن جيمة، نصيرة بن جيمة ،"منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، مداخلة المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الإدارة، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.

9- منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية"، ملتقى حول موسوعة الاقتصاد و التحويل الإسلامي، 17سبتمبر2013.

10- نوال ضيافي، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان،2009-2010.

مؤتمرات

1- الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، "التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008.

2- طارق راشي، "دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال"، المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، ، اسطنبول، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013.

3- فالح عبد القادر وآخرون، "إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية"، دراسة استطلاعية لشركات الاتصالات الخلوية الأردنية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الاقتصاد والعلوم إدارية، جامعة العلوم التطبيقية العامة "إدارة منظمات الأعمال،التحديات العالمية المعاصرة، الأردن، 27-29 أفريل2009.

4- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات و القضايا الراهنة"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2004.

مجلات وجرائد

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد43، 28 أوت 2013.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 43، 20 جويلية 2003.

3- ساسي سفيان ،"المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية -حالة الجزائر-"، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد02، جوان 2013.

4- علي قابوسة ، حمزة طيبي، "منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 4، جانفي جامعة الوادي، 2014.

5- منصور مجاجي، "المدلول العلمي المفهوم القانوني للتلوث البيئي"، مجلة المفكر، العدد الخامس، بسكرة، مارس2010.

منشورات

1- إبراهيم بن عبد الحميد عالم، "إطلالة على أنواع التلوث البيئي والتوعية"، جمعية البيئة السعودية، محافظة جدة، السعودية.

2- سلمى عائشة كيحلي وآخرون، "التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة"، جامعة ورقلة.

3- عمار خليل التركاوي، "مسؤولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي"، كلية الحقوق، جامعة دمشق.

4- محمد فلاق،"معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات"، الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، من الموقع: http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/274-2012-07-25-16-28-37، تاريخ الاطلاع 2015/2/4، ص1.

معاجم وقواميس

1- عصام الحناوي، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة-المجلد الثاني : البعد البيئي، الدار العربية للعلوم-ناشرون بموجب اتفاقية مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم،الطبعة الأولى، بيروت، 2006.

2- المجمع للغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء3، القاهرة، 1986.

الكتب باللغة الفرنسية

1. Astrid Mullenbach,"La responsabilité sociétale des entreprises" , Le flanchec, Sorbon, Paris,2002.
2. EnvironementaleResponsability,"www.johnsabella.com/pdfs/EnvironmentalResponsibility.pdf", Date de vu: 16-12-2011
3. GROUPE ISA, Définitions de l'environnement
4. http:www05/11/2010"ecobase21.antidot.net/fichiers/Ecoeff.html:" Date de vu :3/2/2015.
5. Le petit LAROUSSE-en couleur-, librairie LAROUSSE, 6e, France, 1980.
6. Piotr Mazurkiewicz**,** Corporate environmental responsibility: Is a common CSR framework possible?", DevComm-SDO, World bank, P07.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عناصر المسؤولية الاجتماعية.	07
02	توزيع أفراد الدراسة وفق الجنس في المؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى.	43
03	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير السن في المؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى.	44
04	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي في المؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى.	46
05	توزيع أفراد الدراسة وفقا لسنوات التوظيف في المؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى.	47
06	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي داخل المؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى.	48
07	توزيع أفراد الدراسة وفق الجنس في مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء.	53
08	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير السن في مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء.	54
09	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي في مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء	55
10	توزيع أفراد الدراسة وفقا لسنوات التوظيف مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء.	57
11	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي داخل مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء.	58
12	معاملات الارتباط بين عبارات إستراتيجية الدفاعية بالنسبة للمؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى.	63
13	معاملات الارتباط بين عبارات الإستراتيجية الدفاعية بالنسبة لمؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء.	64
14	معاملات الارتباط بين عبارات إستراتيجية التكيف للمؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى.	65
15	معاملات الارتباط بين عبارات إستراتيجية التكيف للمؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء.	66
16	التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية – مؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى–.	69
17	التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة–مؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى–.	71

18	التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز بقاء واستمرار المنظمة –مؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى–.	73
19	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمشاكل التي تواجه المنظمات في تبنيها المسؤولية الاجتماعية والبيئية –مؤسسة الوطنية للمنشات الفنية الكبرى–.	75
20	التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية – مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء–.	77
21	التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة –مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء–.	79
22	التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز بقاء واستمرار المنظمة –مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء–.	81
23	التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمشاكل التي تواجه المنظمات في تبنيها المسؤولية الاجتماعية والبيئية –مؤسسة البناء وإنتاج مواد البناء–.	83
24	المقارنة وفق لمدى معرفة مضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.	85
25	المقارنة وفقا لمدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.	87
26	المقارنة وفقا لمظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.	88
27	المقارنة وفقا للمشاكل التي تواجه المنظمة في تبنيها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.	90

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص إدارة أعمال المشاريع

دراسة ميدانية استطلاعية لمدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المشاريع الاقتصادية

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته، أما بعد:

لا يخفى عليكم أنه للمسؤولية الاجتماعية والبيئية دور بالغ في استمرار و بقاء المنظمات، و لأهمية هذا الموضوع فنحن بصدد إجراء دراسة بعنوان **"دراسة تحليلية مقارنة لمدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المشاريع الاقتصادية "** و هي دراسة مسحية لوجهات نظر الأفراد بالمنظمة، فالرجاء الإجابة على الأسئلة المرفقة بكل صراحة وحرية تامة لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، وستحظى إجابتكم بالسرية التامة، حيث أن المعطيات المقدمة لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

كل ما ارجوه منكم هو التكرم بقراءة كل محور ثم الإجابة بوضع علامة (×) أمام كل عبارة في الحقل المناسب.

شكرا لكم على حسن تعاونكم.

من إعداد الطالبتين:

*بن عيسى سمية

*بايع راسو لبنى

تحت إشراف الأستاذ:

* بوناب محمد

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية.

الغرض من هذا الجزء هو معرفة بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية الخاصة بكم، الرجاء وضع إشارة (×) أمام العبارة المناسبة و تعبئة الفارغ بما يناسبكم و ذلك حسب المطلوب فيما يلي:

1- خصائص العينة من حيث الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2-خصائص العينة من حيث العمر:

]30-20] ☐]40-30] ☐

]50-40] ☐ 50 فأكثر ☐

3-خصائص العينة من حيث المستوى التعليمي:

-ابتدائي ☐

-متوسط ☐

-ثانوي ☐

-جامعي ☐

4-عدد سنوات التوظيف :

- اقل من سنة ☐

-]5-1[☐

-[5 سنوات-10 سنوات] ☐

- أكثر من 10 سنوات ☐

5-المركز الوظيفي داخل المنظمة:

- مدير عام. ☐
- مدير مصلحة. ☐
- متصرف. ☐
- وظيفة أخرى. ☐

الجزء الثاني : محاور الدراسة

المحور الأول: مدى معرفة أفراد الدراسة بمضمون المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.

ما مدى موافقتكم على العبارات التالية ؟ الرجاء وضع الإشارة (×) في الخانة التي تعبر عن رأيكم.

الإجابة / العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1- ينبغي أن تقدم منظمتكم بعض الأنشطة الخيرية.					
2- من واجب منظمتكم أن تشجع على الشفافية والمساءلة على خلال مجموعة من القواعد الداخلية .					
3- يجب أن تقيم أي منظمة علاقات طيبة مع الزبائن وتعمل لتوفيق ومواءمة المصالح المتبادلة بينهما.					
4- يجب أن يعتبر تحقيق النجاح التجاري بطريقة لا تعرض رفاهية وأمان الموظفين أو المجتمع للخطر من بين أهداف أي منظمة ومسؤولياتها.					
5- على أي منظمة أن تكون دائمة الاطلاع باللوائح و القوانين التي تخص المحافظة على البيئة.					
6- يجب أن تطبق المنظمة المعارف الخاصة بحماية البيئية، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات.					
7- تمثل حماية البيئة و المحافظة على تحسين و نظافة المدن من أهم المرتكزات التي يجب أن تراعيها أي منظمة.					
8- على كل منظمة إدخال البعد البيئي داخل استراتيجياتها من اجل الوصول إلى مستوى معين من الأداء البيئي.					

المحور الثاني : مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المنظمة.

ما مدى موافقتكم على العبارات التالية ؟ الرجاء وضع الإشارة (×) في الخانة التي تعبر عن رأيكم

الإجابة / العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1- تتفادى منظمتكم معالجة المشاكل التي تنجم عن نشاطها وتتجاهل مسؤوليتها اتجاهها.					
2- تولي منظمتكم اهتمامها بتحقيق الربح، بدرجة اكبر من اهتمامها بالجانب الاجتماعي للعمال.					
3- تعالج منظمتكم المشاكل الاجتماعية فقط عند الضرورة .					
4- تملك منظمتكم كل المعلومات الضرورية حول المسؤوليات القانونية و الاجتماعية التي تواجهها.					
5- تلبي منظمتكم الاحتياجات القانونية بمستوى اقل مما هو مطلوب منها.					
6- لا تستجيب المنظمة لمطالب المنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة بنسبة كبيرة.					
7- تسعى منظمتكم إلى أن تكون قراراتها ذات اثر ايجابي و موافق لتطلعات المجتمع و مصلحته.					
8- تتبنى منظمتكم الحد الأدنى من المتطلبات الاجتماعية.					
9- تتخذ منظمتكم الاستراتيجيات الحكومية التي تعالج الجانب الاجتماعي كمنطلق لاستراتيجياتها اتجاه المجتمع.					
10-تبادر منظمتكم في الأنشطة الاجتماعية من خلال الاستجابة للكثير من متطلبات المجتمع و الضغوطات الخارجية .					
11- تستجيب المنظمة للكثير من المتطلبات الاجتماعية و لها الاستعداد للتعامل مع الجهات التي تطالب بها.					
12- تطور منظمتكم منتجات جديدة صديقة للبيئة، من اجل الدخول لأسواق حساسة بيئيا.					

13- تعمل منظمتكم على تحسين عملياتها الإنتاجية و كذا الرقابة على التلوث مما يقلل من إهدار الموارد.					

المحور الثالث: مظاهر مساهمة المسؤولية الاجتماعية و البيئية في تعزيز بقاء و استمرار المنظمة.

ما مدى موافقتكم على العبارات التالية ؟ الرجاء وضع الإشارة (×) في الخانة التي تعبر عن رأيكم

الإجابة / العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1- يساهم تبني المسؤولية الاجتماعية في تدنية التكاليف الإجمالية التي تحسن في الأداء المالي لمنظمتكم.					
2-تعتبر المسؤولية الاجتماعية انسب طريقة لتحسين الصورة الذهنية لدى عملائكم مما يؤدي إلى تعزيز ولائهم.					
3- تسمح ظروف العمل المتاحة في منظمتكم بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار.					
4- بما أن منظمتكم مسئولة اجتماعيا فهي تستطيع الوصول إلى أعلى مستوى من الكفاءة في العمل بسهولة.					
5- تساهم المسؤولية البيئية في ترقية الأداء البيئي لمنظمتكم من خلال تقليص الانبعاثات.					
6-اعتماد تكنولوجيا و تقنيات نظيفة يزيد من الحصة السوقية لمنظمتكم.					
7-تبني المسؤولية البيئية يجعل منظمتكم تستفيد من الامتيازات في مجال الضرائب.					
8-تتماشى قيم موظفيكم مع قيم منظمتكم مما يساهم في استقرار مناخ العمل.					
9-تبذل منظمتكم جهود كثيفة في سبيل تكريس المسؤولية الاجتماعية لرفع الإنتاجية و تقليل الأخطاء.					
10-تكريس المسؤولية البيئية يساهم في ترشيد استخدام الموارد من طرف منظمتكم.					
11-تساهم المسؤولية البيئية في زيادة الكفاءة العملياتية لأنظمة إنتاجكم و عمالكم.					

المحور الرابع: معرفة المشاكل التي تواجه المنظمات في تبنيها المسؤولية الاجتماعية و البيئية

ما مدى موافقتكم على العبارات التالية ؟ الرجاء وضع الإشارة (×) في الخانة التي تعبر عن رأيكم

الإجابة / العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1- نقص الخبرة لدى العمال و عدم وجود اتصال فعال لا يشكل حاجز أمام منظمتكم في تبنيها للمسؤولية الاجتماعية.					
2-عدم وضع دستور اجتماعي و أخلاقي في منظمتكم يعرقل تبني هذه المسؤولية.					
3-نقص الموارد المالية بمنظمتكم يحول دون الإسهام في نشاطات المسؤولية الاجتماعية .					
4-افتقاد منظمتكم لنظام معلومات فعال و الأجهزة البيئية التي تساعد على تقدير حجم التلوث البيئي.					
5- نقص الرعاية و الاهتمام بالموارد البشرية العاملة لديكم يحول دون إيجاد حلول للمشاكل البيئية.					
6- عدم إتاحة الموارد المالية الكافية لإرساء سياسة بيئية تعمل على تحقيق الإنتاج الأنظف المتطور داخل منظمتكم.					
7- إهمال الإدارة العليا إشراك المستويات الإدارية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.					
8-الاعتقاد بان تبني المسؤولية الاجتماعية و البيئية يؤدي إلى خفض أرباح منظمتكم.					
9- عدم اقتناع إدارة منظمتكم بتبني المسؤولية الاجتماعية و البيئية كمنطلق أخلاقي بل تحتمه الضرورات المجتمعية.					

الملخص:

تسعى المؤسسات الاقتصادية على اختلاف نشاطاتها إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث من خلال عملها مجموعة من الآثار السلبية كالتلوث، واستنزاف الموارد الطبيعية والاستغلال غير العقلاني لليد العاملة، الأمر الذي أدى إلى إلزامية إدماج البعد الاجتماعي والبيئي في أهداف المؤسسة الاقتصادية، وضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات للمساهمة في بقاء واستمرار المؤسسة، ويكون ذلك من خلال ثلاث خطوات وهي تحقيق النمو الاقتصادي، وتبني المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة. ومن ثم يمكن القول أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية موضوع شائك دخل كثقافة جديدة على المؤسسات الاقتصادية، إلا أنه يعتبر مؤشر يساهم في نجاح المؤسسات في مشاريعها الاقتصادية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مشاريعها الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية، الأداء الاجتماعي، الأداء البيئي.

Abstract:

Regardless to their different activities, the economic organizations are always seeking to maximize the amount of their profits, but these activities have drawbacks as well such as causing pollution, the depletion of natural resources and the irrational exploitation of the laborers, which has led to mandatory integration of societal and environmental dimension within the economic goals of the organizations, and the need in the same time to take a set of measures and procedures to contribute the survival and the continuity of the organizations. however this can be accomplished only through three main steps which are: achieving the economic growth, the adoption of the societal responsibility and the protection of the environment. Therefore, we can say that the concept of the societal and environmental responsibility is a complicated concept that has entered as a new culture into the economic organizations world, but still, it is considered as an aspect for the success of the economic projects of a certain companies, and this study aimed to reveal the extent of interest of the Algerian institutions about the societal and environmental responsibility in their economic projects.

Keywords : Societal responsibility, Environmental responsibility, Social performance and environmental performance.